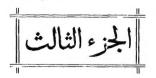




المناسبة المناسبة

، درس الشريعة الاسلامية بمدرسة الحقوق الخديوية



﴿ حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ﴾ الطبعة الثانية في شهر رمضان سنة ١٣٢٩

حم الجزء الثانی کوت « فی المواریت وفیه أبواب » ر الباب الاول)

« في ضوابط عموميه »

اعلم أن هذا العلم كايسمى بعلم الميراث يسمى بعلم الفر انض ايضاً والفر ائض جمع فريضه وهى مأخوذة من الفرض والفرض له معان في اللغة . منها التقدير كقوله تعالى (وان طلقت وهن من قبل ان تمسوهن و فدفوضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم) أى قدرتم . ومنها ما يعطى من غير عوض تقول العرب ما احبت منه فرضاً ولا قرضاً أى ما أخذت منه شيئاً بغير عوض ولا بعوض ما احبت كقوله تعالى (فدفر ض الله لكم تحلة اعانكم) اى بينها . ومنها الانزال كقوله تعالى (ان الذى فرض عليك القرآن لر ادك الى معاد) أى انزله عليك ومنها الاحلال كقوله تعالى (ما كان على النبي من حرج فيا فرض الله له) اي احل الله له

وانحما سمى العلم بقسمة المواريث بسلم الفرائض لان معانى الفرض المتقدمة موجودة فيه لما فيه من السهام المقدرة والاعطاء المجرد عن الموض وقد أنزل الله تعالى فيه القرآن وبين لكل وارث نصيبه واحله له. والعالم بهذا العلم بقال له فارض وفرضى بفتح الفاء والراء

ولهذا العلم تعريف واركان وأسباب وشروط وموانع وحقوق متعلقة بالتركة ومستحقون للتركة واليك بيانها

علم الميراث هوعلم باصولفقه وحساب تعرفحق كلوارث من التركة ولا شك ان من تلك الاصول الموصوفة بمـا ذكر معرفة كون الوارث صاحب فرض كالام والجدة الصحيحة والزوج أو عصبة كالابن والاخ الشقيق والمم لاب أو صاحب رحم كبنتالبنت وبنتالاخ الشقيق لانهلولم يعرف كل منهم لاعطى غير المستحق ومنع المستحق وفي ذلك من الاضرار ما لَا يخني. ويدخل في تلك الاصول أيضاً الاصولالتالقة بالمنع من الميراث كالقتــل واخـلاف الدين بأن يعرف ان القاتل لا يرث المقــول متى كان القتل بنير حق. والاصول المتعلقة بالحجب وهو منع شخص عن الميراث لوجود من هو أولى منه بان يمرف أن الان يحجب الاخ الشقيق والاخ الشقيق محجب الاخ لاب والاب محجب الجدوهكذا لان الشخص اذالم يعرف تلك الاصول وعرضت عليه مسألة فمها أشخاص يحجب بعضهم البعض الآخر فريما يعطى المحجوب ويمنع الحاجب أويعطي السكل وفي هذا من الاجحاف. بالحقوق ما لا مخنى — وبالتأمل نجد أن هذه الاصول هي العمدة في ذلك اذ بدونها لاتمر فالحقوق ولذا قالوامن لامهارة له بها لايحلله أن يقسم فريضة والحق في النعريف يشمل الارث وغيره كالوصية والدين وما يجب بالصلح والاقرار

اركان الميراث

أركان اليراث ثلاثة أولها مورث وهومن يستحق غيره أن يرث منه وثانيها وارث المورث وهو من فيه قوة أخذ انتركة أو يـضها لقرامة أو زوجية أو ولا، وان لم يأخذ بالفمل لمانع كالحجب فاذا توفى شخص عن ابن وابن ابن أخذ الابن كل التركة ولا شى، لابن الابن لانه محجوب بالابن معانفيه قوة الاخذ اذ لولا وجود الابن لاخذ التركة .أو لمدم وجود ركن كالتركة فانه اذا توفى شخص وترك أقاربله ولكنه لم يترك شيئاً كانت الاقارب وارثة له لان فيهم قوة الاخذ واتما لم يأخذوا لمدم وجود شى، يرثونه أسباب الميراث

أسباب الميراث ثلاثة الاول الرواج الصحيح ولو بلا وط، ولا خلوة فاذا تزوج رجل امرأة بمقد صحيح و،ات أحدهما ولو قبل الدخول والخلوة بها ورثه الآخر فاذا كان الرواج فاسداً وهو ما فقد شرطاً مر شروط الصحة أو باطلا كزواج المتمة ولزواج المؤقت فلا توارث به ولو كان بمد الدخول أو الخلوة الصحيحة

الثانى النسب أى القرابة ويدخل تحته ثلاثة أنواع ــ أولهاذووالفروضِ كالام والبنت والاخ لام ــ ثانيها المصباتكالاخالشقيقواب والم الشقيق والم لأب ــ ثاثبها ذوو الأرحامكالأعمام لأم والمات مطلقاً والاخوال والحالات مطاقاً

الثالث الولاء سواء كان آتياً من جهة المتقاً و منجهة الموالاة والولاء بالفتح والمد اسم مصدر وهو فى اللفةالنصرة والمحبة وفىالعرف قرابة حكمية حاصلة من عتق أو موالاة ويدخل فيه الافرار بولاء المتافة فانه يورث به شروط الميراث

شروط اليراث ثلاثة الإول موت المورث حقيقة أو حكماً أو تقديراً

فالموت الحقيق ظاهر, بأن يشاهد موته لنا والوت الحكمي بأن يحكم القاضى عوته وهذا في المفقود فاذا فقد شخص ولم يعلم مكانه ولا حيانه ولا وفاته ومضت المدة القانونية وهي تسمون سنة من وقت ولادته ولم يظهر له أثر حكم القاضى عوته وقسمت أمواله على ورثته وانما كان هذا موتاً حكمياً لانه لا يمكننا أن نحكم عليه بأنه مات حقيقة اذ من الجائز ان يكون حياً يرزق وانما موته مجكم الحاكم فقط

والموت التقدرى كالجنين الذى ينفصل بجناية على أمه فاذا كانت امرأة حاملا وضربها شخص فالقت جنيناً ميناً وجب على الضارب الغرة وهى فى الشرع خسمائة درهم سواء كان الجنين مذكراً أو مؤنئاً وهذه تكون من ضمن تركته وتورث عنه فموت الجنين تقديرى لأن الضرب رباكان قبل نفخ الروح فيه

الثانى من الشروط تحقق حياة الوارث بمد موت المورث أو الحافه بالاحياء تقديراً فالحياة الحقيقية بأن يشاهد الوارث حياً حياة مستقرة بمد موت الورث والحياة التقديرية كالحل فانه اذا توفى شخص عن زوجة حامل مثلا اعتبر هذا الحمل من ضمن الورثة مع ان حياته ليست حقيقية اذ ربحا يكون الموت قبل ثفخ الروح فيه

انتاك من الشروط العلم مجمة ارث الشخص الوارث بأن يعلم انه وارث من جهة القرابة أو من جهة الزوجية أو من جهة الولاء لاختلاف الاحكام في كل ذلك فلا مد من العلم بالجهة حتى يتأتي للقاضي الحكم ولهذا قالوا ان

هذا الشرط يخنص بالقضاء ـــ انظر مادة (٥٨٢) (الحقوق المتعلقة بالتركة)

الا، وال التي يتركما المتوفى لا تخلو حالها من أحمد امرين الاول ان يتملق بها حق غيره حال حياته الثانى أن لا يتملق بهما ذلك الحق فالاموال الاولى لا تسمى تركة ولذا كان صاحب الحق المتماق بهامقدما على غيره ولو كان تجهيز المتوفى وذلك كالشيء المرهون والمستأجر عند تمجيل الاجرة والمبيم المجموس بالمئن والشيء الذي جمل مهراً

فاذا كان شخص مدينًا لفيره ووهن عنده بينًا مثلا بالدين و مات الراهن كان المرتبن أحق بهذا البيت ومعنى ذلك أن المرتبن بستوفى دينه أولا قبل كل شيء من ثمن البيت لان حقه متعلق به حال حياة الراهن فان وفى ثمنه بدينه فقط فبها وان زاد الممن عن الدين استوفى من الثمن أولا قدر دينه والباقى يكون تركة للراهن يفعل به ما سيأتى فى التركة وان تقص الممن عن الدين أخذ كل الممن ورجم بالباقى على التركة

فاذا فرض ان الدين كان خمسهائة جنيه وثمن البيت هو هــــــذا المبلغ أخذ الكل وان زاد بان كان ستهائة مثلاً أخذ ديـــه والمائة الباقيــة تكون . تركة وان نقص بان كان ثمنــه أربهائة مثلاً أخذ الـــكل ورجع بالمــائة

⁽ مادة ٥٨٢) شروط المبرأث ثلاثة

⁽ أولا) تحقق موت المورث أو الحاقه بالوتي حكما

[﴿] ثَانِياً ﴾ تحقق حياة الوارث بعد موت المورث أو الحاقه بالاحياء نقديراً

⁽ ثَالَتًا) العلم بالجهة التي بها الارث وبالدرجة التي يجتمع فيها الوارث وااورث

الباقية له على التركة

واذا آجر شخص لآخر بيتاً عشر سين مثلاوقبض اجرة تلك المدة ممجلا وبعد مضى سنة مثلا مات المؤجر فان الستأجر في هذه الحالة يكون أحق بالبيت المستأجر من غيره على حسب العاربقة المتقدمة في المرهون فله حبسه وعدم تسليمه للورثة حتى يستوفى مقابل ما بتى له من الاجرة التي عجلها لنعلق حقه بالبيت حال حياة المستأجر فيقدم على غيره

واذا اشترى شخص من آخر شيئًا ومات قبل استلامه ودفع الثمن قدم حق البائع على غيره من كافة الحقوق لتملق حقه بالمبيع حال حياة المشترى فله حبس المبيع حتى يستوفى الثمن بالطريقة المتقدمة فى الشيء المرهون

واذا نروج رجل امرأة وأمهرها فدانا من الارض مثلا ودخل بها ومات قبل أن تستلمه اخذته وليس لاحد حتى فيه لانها ملكته حال حياه والاموال الثانية وهي التي لم يتعلق بها حق للغير حال حياة المتوفى تسمى تركة وهي في اللغة ما يتركه الشخص ويبقيه مطلقا وفي الاصطلاح ما يتركه الميت خالياً من تعلق حق الغير بعينه ويتغلق بها حقوق أربعة مرتبة أي مقدم بعضها على بعض

الاول التجهيز وهو فعل ما يحتاج اليه الميت من حين موته الى حين دفنه و يخرج من كل ماله بلا اسراف ولا تقتير فتعلق هذا الحق بالتركة بالتوسط على حسب ما علم وعهد عن الشارع ويكون ذلك فى الكفن من حيث المدد ومن حيث القيمة فاما التوسط فيه من حيث العدد فهو بان يكفن بكفن السنة وهو بالنسبة للرجل ثلاثة أثواب ازار وقميص ولفافه وبا لنسبة للمرأة خمسة

والاسراف فيه فيه نوعان الاول من حيث المدد بأن يزاد في كفن الرجل على ثلاثة أنواب وفي كفن الرأة على خمسة والثاني من حيث النيمة بأن يكفن فيما قيمته مائة مثلا وقيمة ما يلبسه في حياته سبمون. وعمل ذلك اذالم يوس قبل وفاته بأن يكفن في شيء مخصوص فلوا وصي به تمتبر الزيادة على كفن المثل من الثاث فان كانت تخرج منه نفذت وان لم تجزها الورثة وان كانت تزيد على الثاث فان اجازتها الورثة نفذت أيضاً وان لم تجز نفذ منها مقدر الثلث فقط

وكما يبدأ من تركة الميت بصرف كل ما يلزم له كذلك يبدأ مها سجهز من تلزمه نفقته اذا مات قبله ولو بلحظة كولده ووالديه وزوجته وان كان فى الروجة خلاف فأ بو يوسف يلزم الروج بجهبزها ولو كانت غنية ومجمد لا يلزمه ولو كانت مسرة والروج موسراً والفتوى على قول أبى يوسف وعل الخلاف اذا لم يتم بها مانع يمنع من الوجوب عليه حالة الموت كما اذا

الحق الثانى من الحقوق المتعلقة بالتركة قضاء دينه الذى له مطالب من جهة الخلق فيخرج من ماله بعد التجهيز

والدين في العرف وجوب مال في النمة بدلا عن شي آخر فالزكاة ليست بدين لان الواجب فها تمليك مال من غير ان يكون بدلا عن شي آخر والدين الذي عليه أما ان يكون لشخص واحد وأما ان يكون لمتعدد فان كان الاول ووفى ما بتى به فبها وان لم يضفان شاء الدائن اسقط الباقى عنه وان شاء تركه لدار الجزاء

وان كان لمتمدد وكانت الديون متساوية في الحكم بأن كانت كلها ديون صحة أو كلها ديون مرض وكان في التركة وفاه بالكل أخذ كل ديه ديون صحة أو كلها ديون مرض وكان في التركة وفاه بالكل أخذ كل ديه مائة جنيه ولآخر مائتين ولآخر المثانة وجموع التركة سمائة أو اكثر أخذ كل جميع دينه لامها وافية بالكل وان كانت التركة الممائة جنيمه قسمت التركة على الديون قسمة تناسبية فيأخذ كل منهم من التركة بنسبة ديه وحيث ان التركة نصف مجموع الديون فيأخذ كل نصف دينه فصاحب المائة يأخذ خسين وصاحب المائتين يأخذ مائة والثالث يأخذ مائة وخسين فالمجموع الديون وتضرب خارج القسمة في دين كل منهم غاصل الضرب هو ما يستحقه والمعل هكذا.

 $700 \div 700 = 100 \times 100 = 100 \times 100 = 100$

ومرجع الطريقتين واحد فانبع ما شئت

فان لم تَساو الديون سفّ الحَكَم بأن كان بعضها دين صحة والبمض الآخر دين مرض فان كانت الدّكة تني بالسكل اعطى كل دينه وان لم

تف بالكل قدم دين الصحة فان بق شيء أعطى لاصحاب ديون المرض بالطريقة المتقدمة

ودين الصحة هو ما ثبت بالبينة أو بالافراد في حال صحت أو في حال مرضه لكن علم ثبوته بطريق الماينة كالذي وجب بدلا عن مال ملكه أواستهلكه ولكن الأول دين صحة حقيقة والثاني دين صحة حكما أي أنهما متساويان في الحجم

ودين الرضْ هوما أقر به فى مرض موته ولم يلم ثبوته بطريق الممانة أو اقر به عند خروجه للمبارزة او للقتل قصاصاً ولكن الاول دين مرض حقيقة والثانى دين مرض حكما فعما فى الحسكم سواه

فان كان الدين لله سبحانه وتمالى كدين زكاة وكفارة وفدية وغيرها من الواجب له تمالى فاما أن يوصى به قبل موته أولا فان لم يوص به سقط بالموت عندنا لانهاعبادة والمبادة شرطها الاداء بالنفس فاذامات فات الشرط الا ان يتبرع بها الورثة وان أوصى به قبل وفاته اعتبرت وصية فلا شفذ الا ن المثلث الا اذا اجازها الورثة فاتها شفذ من الكل

الحق الثاث من الحقوق المتعلقة بالتركة تنفيذ ما أوصى به من ثلث ما بق بعد التجهيز وقضاء الدين لا من ثلث كل المال فاذا أوصى لرجل بشث ماله وكانت تركته تسمائة جنيه ولكن صرف مهافي مجهيزه عشرون جنبها وكان عليه ما ثنان وثمانون جنبها دينا وأراد الموصى له أن يأخذ ثلث كل التركة قبل التجهيز وقضاء الدين يمنع من ذلك ويعطى ثلث الباقي بعدها ولم أوصى لشخص بمائة جنيه وكانت تركته ثلمائة ولكر جهن

بخمسة عشرجنيها وكان عليه خمسة وثمانون جنيها دين أفارا دالموصى له أخذ كل المائة لانها ثلث التركة وامتنعت الورثة من ذلك اعطى ثلث المائتين الباقيتين بعد التجهيز وقضاء الدين

ولو فات صلاة وأوصى بان يطم عنه فعلى الورثة أن يطمعوا عنه من الله ما يقى بعدهما لكل صلاة نصف صاع من بر وان فاله صوم رمضان بمرض أو سفر وتمكن من قضائه بعد برئه أو اقامته ولم يقض حتى مات وأوصى بالاطعام فعلى الورثة أن يطعموا لكل يوم نصف صاع من بر. ولو حج عنه الوارث بلا وصية برجى من الله تعالى قبوله

واذا اجتمع دين الله تعمالي الموصى به مع الوصية للمباد فاما أن يني الثث بالسكل أولا يني . فان كان الاول نفذ كل من الوصيتين وان كان الثاني قدمت الوصية للمباد أولافان بق شيء صرف الى الوصية بحقوق الله تمالي وان لم يبق شيء سقطت الوصية بحقوق الله تدالي فاذا اوصي لشخص شمانين جنيها وبان يطم عن صومه وصلاته وكانت تركته بعد التجهيز والتكفين شائة جنيه وكانت المائة التي هي ثلثها تني بالسكل نفذت الوصيتان

ولو فرض أن ما اومى به حقاً لله تمالى يزيد على المشرين الباقية بمد الثمانين الموصى بها لشخص معين نفذت الوصية في هـذا المقدار فقط ولو كانت التمانون ثلث تركته بعد التجهيز والتكذين بان كانت التركة مائتين وأربعين جنيها اعطى الموصى به هذا المقدار ولا تجبر الورثة على تنفيذ الثانية لان الوصية للعباد قد استفرقت الثلث واتما قدم حق المباد على حق الله تمالى لان العبد عتاج والله هو الذي

واعلم أن الوصية اما ان تكون مطلقة أو مقيدة فان كان الاول فقد الفقوا على أنها مقدمة على الارث كأن يقول أوصيت لفلان بهذا البيت أو بمائتي جنيه فقبل أن تأخذ الورثة شيئًا يعطى الموصى به الموصى له ويقسم ما سبواه على الورثة لكن بشرط أن يخرج من ثلث المال فان كان أكثر من الثاث اعطى قدر الثاث فقط الا أذا أجازت الورثة الوصية وهم من المتراع

وان كان الثانى كأن يقول أوصيت لفلان بثلث مالى أو بريمه ففيه خلاف فن نظر الىأن قسمة الميراث لا تكون الابعد الحواج نصيب الموصى له قال انها مقدمة كالمطلقة ومن نظر الى أنها شائمة فى التركة تزداد بزيادتها وبالمكس قال لا تقديم فيها أصلا بل الموصى له شريك للورثة ولكن المعول عليه أبها مقدمة على الارث مطلقاً أى سواء كانت مطلقة أو مقيدة

فقد علمت من ذلك أن الوصية مقدمة على الارث ومُوخرة عن الدين وان كان ظاهر الآيات القرآية فيد أنهامقدمة على الدين مثل قوله تعالى (ولم ما نصف ما ترك أزواجكم ال لم يكن لهن ولد فان كا نالهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية توصون تركن من بعد وصية توصون لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن النمن مما تركتم من بعد وصية توصون لكم الودين) فظاهر هذا أنها مقدمة على الدين لذكر هاقبله والجواب عن ذلك بها او دين) فظاهر هذا أنها مقدمة على الدين لذكر هاقبله والجواب عن ذلك الدر الحر الحما على الورثة فكانت لذلك مظنة المهاون فيها بخلاف الدين فان نفوس الحراجها على الورثة فكانت لذلك مظنة المهاون فيها كان الشيء المقابل له الورثة مط ثنة الى ادائه لكونه في مقابلة شيء ورعما كان الشيء المقابل له

موجوداً فى التركة فنى تقديم ذكرها بعث على أدامًا معه وتبيه على أنها مئله فى وجوب الادارة والسارعة اليه ولذلك جىء بينهما بكلمة التسوية وهى أو وروى عن على كرم الله وجهه انه قال رأيت رسول الله صلى الله تمالى ليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية

الحق الرابع من الحقوق المتعلقة بالتركة الارث وهو اصطلاحا حق قابل للتحزى، شمت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك

فيننذ يقسم الباقى بعد الحقوق المتقدمة على الورثة الذين ثبت ارتهسم بالكتاب أو السنة أو الاجماع فمن الذين ثبت ارتهم بالكتاب الروجان كما في الآية المتقدمة (ولكم نصف ما ترك أزواجكم الح) والذين ثبت ارتهم بالسنة الجدات لقوله عليه الصلاة والسلام (أطعموا الجدات السدس) ومن الذين ثبت ارتهم بالاجماع الجد فالهم أجموا على أنه قائم مقام الاب عند عدمه و بنت الابن فالهم أجموا أيضاً على أنه قائم مقام الابن عند عدمه و بنت الابن فالهم أجموا أيضاً على أنه قائم مقام الابن عند عدمه و بنت الابن فالهم أجموا أيضاً على أنه قائم مقام الابن عند عدمه و بنت الابن

وعل القسمة اذ تمددت الورثة فان كلا يأخذ حقه من التركة كما اذا توفى شخص عن بنت وبنت ابن وزوجة وأخ شقيق فالبنت أخذ النصف وبنت الابن تأخذ السدس والزوجة تخذ الممن والاخ الشقيق يأخذ الباقى بطريق التعصيب فاذا كان الوجود من الورثة واحداً فقط فاما أن يكون غير الزوج والزوجة أو واحداً مهما فان كان غيرهما استحق الكل لانه ان كان عصبة كالابن أو الاخ الشقيق أو الاخ لاب أخذ الكل يطريق التعصيب وان كان ضاحب فرض كالبنت والاخت والاما خذ بعض التركة

بطريق الفرض والبعض الآخر يطريق الرد وانكان أحد الروجين أخد فرضه فقط لانه وانكان صاحب فرض مثل الأختوالأم ولكن لايرد عليهما ما بق من التركة فلا يستحق الكل

وانما قد، ت الحقوق المتعلقة بالمال حال الحياة على غيرها لتقديمها عليه حال حياة الشخص فكذا بعد وفاته لان حالة الوفاة معتبرة بحالة الحياة فكما المرتهن أحق من الراهن بالرهن حال حياته يكون أحق به بعد وفاته خصوصاً وان هذا المال ليس بتركة للمتوفى كما عرفته مما تقدم . وانما رتبت الحقوق الاربعة المتعلقة بالتركة الترتيب المتقدم لما ستمرفه فقدم التجهيز على قضاء الديون لانه بعد وفاته كالنفقة عليه حال حياته اذ منه الكفن وهو كالمباس حال الحياة واذا أويد قضاء دين شخص حال حياته من أمواله توكت له نفقته ونفقة من تلزمه أولا وسدد دينه من الباقي فكذلك يقدم بعد الوفاة على تضاء الديون ما هو كالنفقة

وقدم قضاء الديون على "نفيذ الوصية لان الدين مستحق بموض والوصية بغير عوض ولا شك ان الاول أقوى وربما كان الموض الذى في مقاملة هذا الدين موجوداً في التركة فقدم قضاؤه على الوصية

وقدمت الوصية بالثلث على الارث لاننا لو قدمنا الارث عليها لم يبق شىء للموصى له اذ الورثة يقتسمون النركة بينهم فتقديمها علىالارت ضرورى وحيننذ لم يبق للارث مربّبة الا الرابعة — أنظر مادة (۵۲۰)

⁽ مادة ٥٨٣) يتعلق بمال الميت حقوق أربعة مقدم بعضها على بعض (أولا) يبدأ من التركة بما مختاج اليه الميت من حين موته الى دفته =

وبمد التجهيز وقضاء الدين وتنفيذ الوصية من الثلث اذا كانت لاجنبي ولم تجز الورثة يمطى الباق للمستحقين الا انهم ليسوا في مرتبة واحدة بل بمضهم أولى من البعض الآخر عند الاجتماع – وهم عشرة

الاول صاحب الفرض وهو من فرض له سهم فى القرآن الدريز أو السنة أو الاجماع وقد عرفت كلامنهم مما تقدم

وأصحاب الفروض أننا عشر أربعة من الذكور وهم الاب والجد الصحيح وان علا والأخ لام والزوج وثمانية من الاناث وهن البنت وبنت الابن والأم والجدة الصحيحة والاخت الشفيقة والأخت لأب والأخت لأم والزوجة

فالموجود منهم يأخذ فرضه أولا وما بق أخذ العاصب النسبي فان لم يت شيء من فروضهم فلا شيء له فاذا توفى شخص عن بنت وبنت ابن وأم وأخ شقيق كان للبنت في هذه المسألة النصف ولبنت الابن السدس والام السدس أيضاً والباقى وهو السدس للاخ الشقيق واذا توفيت الزوجة عن زوج وأخت لأب وابن أخ شقيق كان للزوج في هذه المسئلة النصف وللاخت لاب النصف أيضاً وحيث ان فرضها استفرق التركة فلا شيء لابن

⁽ نَانِيًّا) قضاء ما وجب فى الدّمة من الديون من جميع ما يقى من ماله

⁽ الثاً) سَفيدَ ما أوصى به من ثلث ما يقى من بعد الدين

⁽راباً) قسمة الباق اذا تعددت الورثه الذين ثبت ارثهم بالمكتاب أو السنة أو الاجاع والا فالكتاب أو السنة أو الاجاع والا فالكل لواحد مهم اذا انفر دغير الزوج والزوجة فانهما لا برئان كل التركة هذا أذا لم يتعلق بها حق الفير كالرهن أو غيره من الحقوق المتعلقة بعين المال في حال الحياة

الاخ الشقيق

الثانى من المستحقين للتركة الماصب بنفسه من التسبوهو من يأخذ ما يقى من التركة بمد أخذ أصحاب القروض فروضهم أو يأخذ الكل عند عدم أصحاب القروض غاذا توفى شخص وترك عاصباً بنفسه نسبياً فاما ان يكون ممه أصحاب فروض فاما ان تكون وضهم غير مستفرقة للتركة غير مستفرقة للتركة أو مستفرقة للتركة فلا شيء له . وان لم يكن معه أصحاب فروض أخذ الكل فاذا توفى شخص ولم يترك الا ابنا أو أخا شفيقا أو ابن أخ لاب أخذ المحرود منهم الكل بطريق التعصيب

والماصب بنفسه النسي بخصر في أرام جهات البنوة والأبوة والأبوة والانتوة. والمستورة والم

وليسوا فى الاستحقاق سوا، بل هم مرتبون الترتيب الذى سيلتى عليك فيقدم أولا بالجهة وثانياً بالدرجة وثالثاً بالقوة فان انفقوا فيها استووا فى الاستحقاق فجهة البنوة وان نزلت مقدمة على جهة الابوة وهذه مقدمة على جهة العمومة فان وجد شخصان من جهة واحدة كالابن وابن الابن قدم الابن لانه أقرب درجة وان وجد

شخصان متحدان فى الجمة والدرجة قدم الأقوى كأخ شقيق وأخ لأب فيحجب الأول التانى فان استووا فى الكل استووا فى الاستحقاق كابنين أو أخوين شقيقين أو لأب وسيظهر ذلك بما لا مزيد عليه فى الارث بالتصيب

وانما قدمت أصحاب الفروض على المصبات النسبية لفوله عليه الصلاة والسلام (ألحفوا الفر ئض بأهلها فما أبقته الفرائض فلأولى رجل ذكر) ولان أصحاب الفروض انما قدرت لهم تلك السهام بلا تمر ض لفير هم ليأخذوها من التركة ابتداء فان بتى شىء يأخذه غيرهم

ولان فى قديم العاصب النسبى حرمان أصحاب الفروض اذ ليس له شىء مقدر بل يأخذ الكل بطريق العصوبة فلو بدأنا به لم يبق شىء لاصحاب الفروض

وعل تقديم أصحاب الفروض على العاصب النسبى اذا لم يكن صاحب الفرض محجوباً به والا فلا يأخذ شيئاً فاذا توفى شخص عن بنت وأم وأخ لاب أخذت البنت فرضها وهو النصف وأخذت الام السدس والباقى الاب فكل من البنت والام أخذ فرضه لانهما ليستا محجوبين بالاخ أما اذا توفى شخص عن أخت شقيقة وابن أو عن أخت لاب وجد فالابن يأخذ كل المال فى الصورة الاولى ولا شيء الأخت الشقيقة معه لانها محجوبة به وان كانت صاحبة فرض والجد يأخذ كل المال فى الصورة الثانية ولا شيء للاخت اللاب معه لانها محجوبة به وان كانت صاحبة فرض ولا يمكنك أن تضاحبة على هذا الموضوع تمام الوقوف الإ بعد معرفة الحب

الثالث من المستحقين للتركة العصبة السببية وهو مولى المتاقة وهو من كان سبباً لثبوت قوة حكمية للرقيق يرفع بها عن نفسه يد الاستيلاء والمملك ويصير بها أهلا الولاية والشهادة والمالكية فعند عدم المصبه النسبية يمطى المصبة السببية وانحاكان الماصب السابق عاصبانسبياوهذا عاصب سببي لان عصوبة الأبن والاب مثلاآتية من جهة النسب وعصوبة المعتق سببي لان عموبة السبب وهوالمتق والماصب النسي بنفسه لا يكون الامذكراً يخلاف الماصب السببي فانه عبارة عن الشخص المعتق سواء كان مذكراً أو مؤناً

والولاية ثابتة للممتق على عتيقه سواء كان المتق اختيارياً أو اضطرارياً فالاختيارى أن يمتق عليه بلفظ اعتاق أو فرعه كتديير واستيلاد أو بشرائه ذا رحم محرم منه والاضطرارى بان يرث ذا رجم محرم منه فيمتق عليه فان الارث اضطرارى وحيث أنه دخل في ملكه به عتق عليه لقوله عليه الصلاة والسلام (من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه وولاؤه له)

فاذا توفى شخص وترك أصحاب فر وض وعاصباً نسبياً وعاصباً سبياً أخذ اصحاب الفروض فروضهم وان بق شىء من التركة أخذه العاصب النسبي ولا شىء للعاصب السببي لانه متأخر عنه فاذا لم يكن هناك عاصب نسبي أخذ العاصب السببي ما أبقته أصحاب الفر ائض وكذا اذا توفى شخص ولم يترك اصحاب فروض ولا عاصباً نسبياً وترك عاصباً سببياً أخذ كل التركة

الرابع من المستحقين للتركة عصبة الماصب السببي الفسهم ولا يكونون الا من الذكور وهم منحصرون في أربع جهات الاولى بنوة المعتق وتشمل ابنه وابن ابنه وان سفل . التانية ابوته وتشمل أب المتق وجده الصحيح وان علا . الثالثة اخوة المتقوتشل الاخ الشقيق والاخ لاب وابن الاخ الشقيق وابن الاخ لاب وان نول كل منهما الرابعة مجمومة المعتق وتشمل عمد الشقيق وعبد لابيه وإن نول كل منهما — وترتيبهم في الاستحقاق يكون كترتيبهم في الجهات المتقدمة فبنوة المعتق مقدمة على ابوته وابوته مقدمة على اخوته واخوته مقدمة على عمومته ويسمى هذا التقديم تقديماً بالجهة وقس التقديم بالدرجة وبالقوة على ما تقدم لك في ارث العصبات النسبيه

فاذا توفى شخص وترك اصحاب فروض وعاصباً نسبياً وعاصباً سببياً وعاصباً سببياً وعصبة العاصب السببي اخذ أصحاب الفروض فروضهم أولا وال بتى شىء أخذه العاصب السببي لانه مؤخر عن العاصب النسبي ولا لعصبته لانها مؤخرة عنه فاذا لم يستحق هو فن باب أولى من هو مؤخر عنه فاذا لم يترك الا اصحاب فروض وعصبة العاصب السببي أخذ أصحاب الفروض فروضهم والعصبة تأخذ الباقى فاذا توفى الروح عن زوجته وبنته وابن معتقه مثلا أخذت الروجة فرضها وهو الثمن في هذه الحالة والبنت النعف والباقي يأخذه ابن المنتق

وانما قدم العاصب النسي على السبي لانه أقوى منه ادعصوبته آية من جهة النسب فعى أقوى مما هى آية من جهة السبب وقدم العاصب السبي على عصبته لانها ما انتسب الى المنتى بفتح الناء الا بالمنتى بكسرها فهو الواسطه والقاعدة ان كل من أدلى واسطة حجبته تلك الواسطة الا اولادالام

فانهم يتسبون بها ومع ذلك لا تحجبهم وستعرف كل ذلك معرفة تامة فى الحجب ان شاء الله تعالى فاذا عدم المعتق وعصبته وكان المعتق معتق استحق كل المال أو ما أبقته أصحاب الفر النص فان لم يوجد فعصبته بأنفسهم على الترتيب الذي عرفته فى عصبة المعتق

الخامس ذوو الرد فيرد على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم فالرد علهم لا يكونالا عند عدم المصبات سواء كانت نسبية أو سببية اذلو وجد عاصب مطلقاً أخذ ما أبقته أصحاب الفرائض ولا يتأتى أيضاً الا اذا كانت فروضهم غير مستغرقة للتركة لان الفروضُ لو استغرقُها لم يَبق شيء حتى يردّ عليهم فاذا توفيت الزوجة عن زوج وأم وأخ لام أخذ الزوج النصف والام الثلث والاخ لام السدس وهمـذه الفروض مستغزقة للتركة فلا رد حينئذ واذا نوفى شخص عن أم وأخ لأم أخذت الأم الثلث والأخ لأم السدس وهذان الفرضان عبـارة عن التصف فلم تستغرق الفروض التركة فيرد النصف الباقي عليهما بقدر استحقاقهما وحيث الدالام تستحق مثلي ما يستحق الاخ لام فيرد الباقي عليهما اثلاثًا فتأخذ الام ثلثي النصف وهو عبارة عن الثلث ويأخذ الاخ لام ثلث النصف وهو عبارة عن السدس وحينتذ تجمل المسئلة من ثلاثة للام اثنان منها فرضًا وردًا وللاخ لام واحد السدس فرضاً ومثله رداً

م اله لا يرد على كل أصحاب الفروض بل بمضهم وذلك أنهم ينقسمون تسمين أصحاب فروض سببية وأصحاب فروض نسبيه فاصحاب الفروض النسبية الاب والجد الصحيح والاخ لام والبنت وبنت الابن والام والجدة والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لام. وأصحاب الفروض السببية الروجان فالتسم الاول يرد عليه ما يق من التركة بعد الفروض ال يكن فيهم عصبة فان كان وها الاب والجد أخذ كل مهما الباقي بطريق التمصيب لا الرد والتاني لا يرد عليه فليس له في التركة الا فرضه وانه يوجد عاصب. وانما سمى الاول صاحب فرض نسبي والثاني صاحب فرض سببي لان كل افراد التسم الاول استحقوا الفروض من جهة النسب أي القرابة بحلاف الروجين فانهما استحقا الفرض بجهة السبب وهو الروجية وانما رد على أصحاب الفروض النسبية لا السببية لان فرابة افراد القسم الاول بافية بعد الموت مخلاف النسب الذي هو الروجية فانه انقطع بالموت

السادس من المستحقين التركة دوو الارحام وم الذين لم قرابة الميت وليسوا بعصبة ولا دوى فرض وحيث قد عرفت بما تقدم أصحاب الفروض والمسات تعرف ان كل من كان قرباً الميت وليس واحداً منهما فهو من نوى الارحام كابن البنت وبنت البنت وابي الام وابن الاخت وستمرف جيم عند كيفية توريثهم الن شاء الله تمالي فاذا توفى شخص ولم يترك اسحاب فروض نسبية ولا عصبة وكان له دوو أرحام أخذوا تركته وكذلك اذا ترك صاحب فرض سببي كما اذا مات الزوجة عن زوجها وابن متها أخذ الروج فرضه وهو النصف والباقى لابن البنت لان الزوج من أصحاب الدووض السبية فلا يرد عليه شي وبعد أخذ فرضه ويرد عليه الباقى وبخلاف من الوارثين صاحب فرض نسبي فانه يأخذ فرضه ويرد عليه الباقى وبخلاف من الوارثين صاحب فرض نسبي فانه يأخذ فرضه ويرد عليه الباقى وبخلاف

ما اذا ترك عاصباً سواء كان نسبياً أو سببياً مع ذى الرحم فانه لا يأخذ شيئاً لان العاصب يستحق الكل بطريق التعصيب وهو مقدم على ذولى الارحام السابع من المستحقين للتركة مولى الموالاة وهو الذى قبل موالا قالميت حين قال له أنت ، ولاى ترثنى اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت فالشخص الموالى بكسر اللام يقال له الادنى والموائى بقتحها يقال له الأعلى ويشترط فى الادنى ستة شروط

الاول ان يكون حراً لانه لوكان رقيقاً فايس له ان يوالى غير سيده اذ هو وكسبه ملك له فليس له ان يوالى غيره — الثانى ان يكون غير عربى لانه لوكان عربياً كان معروف النسب ومتى كان معروف اليسب فليس له ان يوالى غير آبائه — الثالث ان لا يكون معتقاً اذ لوكان أصله رقيقاً وأعتقى كان ولا وه لمن أعتقه ولعصبته فليس له ان يعطى هذا الولا الى غيره الرابع ان لا يكون له ابن أو أخ أو بنت مثلا اذ لوكان له وارث فليس له ان يورث غيره مع وجوده — الخامس ان لا يكون كان له وارث فليس له ان يورث غيره مع وجوده — الخامس ان لا يكون بيت المال عقل عنه فان حصل ذلك كما اذا جنى جناية ولا مال عنده فدفع بيت المال مالزمه من تلك الجناية صار وليه فليس له ان يخرج نفسه من ولايته ويولى غيره — السادس ان لا يكون عقل عنه مولى موالاة آخر فان حصل ذلك بأن والى شخص غيره وجنى جناية فدفع الموالى بفتح اللام من تلك الجناية فليس له ان يخرج نفسه من موالاة الموالى بكسر اللام من تلك الجناية فليس له ان يخرج نفسه من موالاة الموالى بكسر اللام من تلك الجناية فليس له ان يخرج نفسه من موالاة الموالى بكسر اللام من تلك الجناية فليس له ان يخرج نفسه من موالاة الموالى بكسر اللام من تلك الجناية فليس له ان يخرج نفسه من موالاة الموالى بكسر اللام من تلك الجناية فليس له ان يخرج نفسه من موالاة الموالى بكسر اللام من تلك الجناية فليس له ان يخرج نفسه من موالاة الموالى بكسر اللام من تلك الجناية فليس له ان يخرج نفسه من موالاة

فمتي حصل عقد بالكيفية المتقدمة وتوفرت الشروط فىالموالى بكسر

اللام تُبتت الولاية عليه للموالى بفتحها وصار وارثًا له عند عدم من ذكر قبله من المستحقين

واذا فرض ان الموالى بفتح اللام توفرت فيه الشروط المتقدمة ووالى الآخر صح وصاركل منها ولياً للآخر برثه اذا مات ويمقل عنه اذا جنى فعقد الموالاة كما يصح من جانب واحد يصح من الجانبين متى توفر ت الشروط فى كل منهما

واستحقاقه ثبت بقوله تمالى (والذين عقدت أعانكم فآتوهم نصديهم) وقد كان التوارث بالموالاة في ابتداء قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة مع وجود ذوى الارحام ثم نسخ بآية (وأولو الارحام بعضم أولى بعض) فأخر التوارث به عنهم ولم يهمل لحديث « المسلمون عند شروطهم فباأحل وتقوم عصبة مولى الموالاة مقامه عند عدمه وترتيبها كترتيب عصبة المعتق فاذا توفى شخص وترك صاحب فرض نسبى أو عصبة أو ذارهم فلا يأخذ مولى الوالاة شيئاً لان صاحب القرض النسبى يأخذ كل التركة فرضاً ورداً والماصب يستحق الكل يطريق العصوبة وذو الرحم يستحق الكل وارداً والماصب يستحق الكل وطريق العصوبة وذو الرحم يستحق الكل وأما اذا ترك صاحب فرض سببي ومولى مو الاة أخذ صاحب الفرض فرضه والباقي يأخذه مولى الموالاة وكذا اذا مات شخص ولم يترك صاحب فرض أصلا ولا عاصباً مطلقاً ولا ذا رحم و ترك مولى موالاة أو عصبته أخذ هو أو عصبته كل التركة

الثامن من المستحقين للتركة المقر له بالنسب ولكن لابد فيه من قيود أربعة — الاول ان يكون مجهول النسب اذ لو كان معروفه لم يصح

هذا الافرار أصلا - النانى أن يكون مجمولا على غيره كأن يقول المقر هذا ابن ابى أى اخى أو هذا الافرار يتضمن حمل النسب على النسير وهو الاب فى المثال الاول والابن فى المثال الثانى والجد فى المثال الثالث وهو غير صحيح فى حق ذلك النسير ويضم فى حق نفسه فنازمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث

فاذا لم يكن النسب محمولا على غيره بل على نفسه كما اذا قال هــذا ابنى واشتمل على شرائط صحته بان كان مجمول النسب ويولد مثله لمثله صحر. الاقرار واندرج فى الورثة النسبية المتقدمين

اشاك عدم شوت نسب المقر له من ذلك النير بأن لم يصدقه ابوه فى همذا النسب أو لم يصدقه الورثة أو لم يشهد معه رجل آخر اذ لو صدقه الاب او الورثة وكانوا من أهل الاقرار او شهد معه على النسب رجل آخر يكون كياتي الورثة المتقدمين

الرابع الرابع الم بموت المقر على اقراره فلو رجع عنه أو انكره ثم مات لا يرث المقر له من المقر لان هذا الاقرار وصية معنى فصح رجوعه عنه ولا ينتقل الارث الى فرع المقر له ولا الى اصله فاذا توفى شخص ولم يترك الا المقر له بالنسب على الغير أخذ كل التركة وكذلك اذا ترك أحدالزوجين معه فان احدالزوجين يأخذ فرضه والمقرله بالنسب المذكور يأخذ الباقى لان أحد الزوجين لا يرد عليه بخلاف ما اذا ترك صاحب فرض غيير احد الروجين فانه يأخذ الكل فرضاً ورداً وبخلاف ما اذا ترك عاصباً مطلماً فانه يأخذ الكل فرضاً ورداً وبخلاف ما اذا ترك عاصباً مطلماً فانه يأخذ الكل بطريق العصوبة وكذا اذا ترك احداً من ذوى الارحام فانه

يأخذ الكل أيضاً ومثله ما اذا ترك مولى الموالاة أو أحداً من عصبته فانه يأخذ كل المال ولا شيء المقر له لان الكل مقدمون عليه في الاستحقاق التاسع من المستحقين المتركة الموصى له بما زاد على الثلث لان الوصية ان كانت بالثاث لاجنبي فأنها تنفذ وان لم ترض الورثة وتكون مقدمة على الارث وأما الوصية المتأخرة الى الدرجة التاسعه فهى بالزائد على الثاث سواء كان الكل أولا فلا يستحق الموصى له الزائد على الثاث سواء كان الكل أولا الا اذا لم يوجد أحد ممن تقدم أو وجده ولكن لا يستحق الكل التركة كاحد الزوجين فانه لا يستحق الافرضه وحيئذ فليس له الحق في المارضه

الماشر من المستحقين التركة بيت المال وهو مكان يوضع فيه المال تحت يدأ ، ين ليصرف في مصارفه الشرعيه اى اذا لم يوجد واحد من المذكورين توضع التركة في بيت المال على أنها مال صائع فصارت لجميع المسلمين فتوضع تحت بدالامين ليصرفها في مصارفها الشرعية وليس ذلك بطريق الارث بناء على ان الكل اخوة (انما المؤمنون اخوة) بدليل ان الذى اذا لم يكن له وارث يوضع ماله في بيت المال مع أنه لا ميراث المسلم من غيره ويشهد له ايضاً أنه يسوي بين المذكر والمؤنث من المسلمين في العطية من ذلك المال ولا تسوية بينها في الواريث ويشهد له أيضاً أنه يسطى من ذلك المال من ولدبعد موت صاحبه والولد مع والده ولوكان ارثا لما صح كل ذلك

وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه أن بيت المال ان كان منتظماً يقدم على الرد وذوى الارحام وان لم ينتظم رد على ذوى الفروض النسبيه بنسبة فروضهم فان لم يوجدا يصرف لذوى الارحام ولا ميراث عنده أصلا لمولى الموالاة ولا للمقر له بالنسب على النير — انظر مادة (٨٤)

(مادة ٥٨٤) المستحقون التركة عشرة اضناف مقدم بعضها على بعض كالترتيب الآتى (الأول) ساحب الفرض وهو من فرض له سهم في الفرآن العزيز أوالسنة أوالا جماع (الثانى) العصبة من النسب وهو من يأخذ ما يقى من التركة بعد الفرض أوالكل عند عدم صاحب الفرض

(الناك النصبة السببية وهو مولى العتاقة وهى عصوبة سببها فعنة المعتق

(الرابع) عصبة بانفسهم على الترتيب والمفتق لا يرث من مبتقه

(الحامس) الرد على ذوى النروض النسبيه بقدر حقوقهم

(السادس) ذوو الارحام عند عدم الرد على ذوىالمروض وذوو الرحم هم الذين لهم قرابة للبت وليسوا بعصبة ولا ذوى سهم

(السابع) مولى الموالاة وهو كل شخص والاه آخر بشهرط كون الادتى حراً غير عربى ولا معقا لمربى ولا له وارث تسبى ولا عقل عنه ببيت المال أو مولى موالاة آخر وكونه مجمول النسب بان قال أنت مولاى ترائني اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت وقال الآخر وهو حر مكلف قبلت قيصح عذا العقد ويصير القابل وارثا واذا كان الآخر أيضاً مجمول النسب الى آخر شروط الادفى وقال للاول مثل ذلك وقبله ورث كل مهما صاحبه وعقل عنه فمن مات وترك مولى الموالاة واحد الزوجين فالباقى من التركة بعد نصيب أحد الزوجين فالباقى من

(الثامن) المقر له بالنسب وهو من أقر له شخص أنه أخوه أو عمه بحيث لم يثبت باقراره نسبه من أبى المقر وان يصر المقر على ذلك الاقرار إلى حين موته فلن لم يكن للمقر وارث معروف غير أحد الزوجين ومات وترك المقر له بالنسب المذكور فيا بني من التركة بعد نصيب أحد الزوجين فهو له

(الناسع) الموسى له بجميع المال وهو من أوصى له شخص لاوارت له غيرأحد الزوجين أولا وارث له أصلا فله باقى التركة بعد نصيب الزوج أو الزوجة أو كلها (العاشر) يبت المال بوضع فيه المال الذى لا مستحق له نمن ذكر يطريق الحفط

ويصرف في مصارفه

ـه ﴿ الباب الثاني ﴾ ﴿ (في النوانع من الارث)

اعلم أن الوانع جم مانع وهوفى عرفالفرضيين ما نفوت به أهلية الارث بُمد قيام سببه فما يَفوت به الارث دون اهليته ليس بمانع بل هو حاجب والممنوع عن الميراث لقوات الاهلية يسمى محروما والممنوع من الارث لوجود من هو مقدم عليــه يسمى محجوبا والفرق بينهما أن المحروم لا يؤثر على غيره من الورثة اصلابخلاف المحجوب فأنه يؤثر على غيره - مثلا الزوج يستحقالنصف عند عدم وجود الفرع الوارث والربع عند وجوده فاذافرض ان امرأة توفيت عن زوجها وابنها الرقيق استحق الزوج النصف وانكان ابنها موجوداً لائه قام به مانع من موانع الارث وهو الرق فهو عروم فلا يؤثر على الزوج في اشتجقاقه النصف والاخوة لأم يستحقون الثلث في بمض الاحوال ويحجبون بالاب حجب حرمان والأم تستحق التلث اذالم يكن معها فرع وارث أو اثنان من الاخوة والاخوات فانوجه ممها واحد من المذكورين استحقت السدس فاذا فرض أن شخصاً توفي وترك أمه وأباه وإخوته لامه فالام تأخذ السدس لوجود الاخوة لام وان كانوا محجوبين بالاب

والموانع الذكورة أربعة

الاول الرق وهو في اللغة الضمف يقال رق الثوب اذا ضمف وفى الاصطلاح عجز حكمى قائم بالانسان يمنى أن الرقيق عاحز لا يقدر على ما يقدرعليه الحرمن الشهادة والولاية والملك — والرق يمنع التوارث، طلقاً أى

سواه كان كاملا كالقن والمكاتب أو ناقصاً كالمدبروام الولد فالقن هو المماوك الذي لم يثبت له نوع من أنواع الحرية أصلا والمكاتب هو الذي كاتبه سيده على مبلغ مماوم بأن يقول له كاتبتك على عشر ين جنيها مصرية مثلا ان اديتها لى تصير حراً فكل من هذين كامل الرق أما القن فظاهم واما المكاتب فلقوله عليه الصلاة والسلام والمكاتب رقيق ما بق عليه دره ع والمدبر هو المماوك الذي قال له سيده أنت حر بعد موتى . وأم الولد هى الامة التي أنت بولد من السيد فادعاه بان قالهذا الولد ابنى فانه يثبت نسبه منه وتصير الامة ام الولد فهذان رقعا ناقص لانهما اكتسبا شيئاً من الحرية ولذا لا بجوز لاسيد يمها ويعتقان عوت السيد

وانماكان الرق مانماً من الارث لانه ينافى أهليـة الملك أذ الرقيق لا علمك المال الله الله الله على لا علمك المال بسائر أسياب الملك فلا بملكه أيضاً بالارث ولان جميع ما فى بده من المال لمولاه فاو ورثناه من أقاربه لدفع المال الذى أخذه لسيده فيكون تورساً لاجنى بلا سبب وهو بإطل اجماعا

ويستثنى من ذلك المكاتب الذى مات عن وفاء فانه يمتق فى آخر حياته ويؤدى بدل كتابته من المال الذى تركه وما بقى فهو ميراث لورثته الموجودين وقت الموت سواء كانوا موجودين وقت الكتابة أولا — انظر مادة (۵۸۰)

⁽ مادة ٥٨٥) موانع الارث أربعة

⁽ الاول) الرق وافراً كان كالفن والمسكانب أو ناقصاً كالمديروأم الولد لان الرق ينافى أهلية الارت لانها بأهلية الملك رقبة

الثانى من موانع الارث القتل ولكن ليس كل قتل مانما منه وذلك ان القتل الذي تعلق به أحكام مخصوصة على خسة أنواع - الاول العمد الثاني شبه العمد الثالث الخطأ الرابع ما جرى عجرى الخطأ الخامس القتل متسعب. فالذي عنم الارث من هذه الانواع هو القدل الذي تعلق به حكم القصاص أو الكَفارة وهو الاربعة الاول فان الاول فيه القصاص والثلاثة التي يمده فها الكفارة وان كانت فيها الدمة أيضاً – فالعمد هو أن يتعمد شخص ضرب آخر بشيء لا تطبقه البنية غالباً سواه كان هذا الشيء مفرقا للاجزاء كالسلاح والمحدد من الخشب والحجر أو غير مفرق لما كحجر ثقيل وارة في مقتل وهذا هو المعول عليه وفي هذا النوع الاثم والقصاص ولا كفارة فيه لانه كبيرة محضة بدليل قوله تمالي (ومن يقتل مؤمنًا متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولهنه وأعد له عذابا عظيماً) وقوله عليه أفضل الصلاة والسلام و اكبرالكبائر الاشر الدباقة تعالى وقتل النفس وعقوق الوالدين وقول الزور ، وفي الكفارة منى السادة بدليل أن الصوم والاعتاق فيها مدخلا فلا مناطبها

وانما اشترط فى العمد أن يكون بآلة لا تطيقها البنية فى الغالب لان العمد هو القصد ولا يوقف عليه الابدليل ودليله استمال القاتل آلة القتل فاقم الدليل مقام المدلول لان الدلائل تقوم مقام مدلولاتها فى المعارف الظنية الشرعية ولهذا لم يقبل قول الفاتل لم أقصد قتله لان استمال آلما المتقدمة دليل عليه فلا يلتفت إلى قوله

وشيه العمد هو أن يتعمد شخص ضرب آخر بمما تطيقه البنية غالبًا

كضر به بكفه أو بعصامتادة أوحجرخفيف على القول الظاهر ... وه وجب هـ نا الاثم لتعمد الضارب والكفارة والدية المغلظة على العاقلة لا القصاص لانه لم يتممد قتله ... والكفارة هي عتق رقبة مومنة قان لم يجد فصيام شهرين متتابعين. ولا دخل للاطعام في هـ نه الكفارة لان النص لم يرد به والمقادير توقيفية ... والدية المغلظة مائة من الابل خمس وعشرون من التي طعنت في السنة الثانية ومثلها من التي دخلت في السنة الثائشة ومثلها من التي دخلت في الحامسة ... وتسمى الاولى بنت مخاض والثانية بنت لبون والثائلة حقة والرابعة جذعة وتسمى الاولى بنت مخاض والثانية بنت لبون والثائلة حقة والرابعة جذعة هذا اذا قضى بها من الابل فان قضى بها من النقود تكون الف دينار من الذهب وعشرة آلاف دره من القضة

والخطأ ينقسم الى قسمين لانه اما أن يكون خطأ فى الظن أوخطأ فى القمل فالاول كأن يرى شبحاً من بعد فيظنه صيداً فيرميـــه فاذا هو انسان والثانى كأن يرى غرضاً أو صيداً فيصيـــ آدمياً

وما جرى مجرى الخطأ كانقلاب ثائم على شخص أوسقوطه عليه من سطح فيقتله

وموجب كل منهما الكفارة والدية المخففة على العاقلة والاثم والكان أخف من أثم القتل العمد وشبهه والدية المخففة لا تظهر الا اذا كانت من الابل فانها تكون الخماساً عشرون من الذكور التي مضى عليها سنة ودخلت في الثانية ومثلها من الآناث ومثلها من التي مضى عليه سنتان ودخات في الثالثة ومثلها من التي دخلت في الحاسمة

فانكانت من النقود فكما تقدم فى المغلظة وهذا رأى بعضهم ويرى بمضهم ال المناطقة لا تكون الا من الابل أرباعا وأما المخففة فانها تكون من الابل أخاساً أو من الدنانير أو الدراهم وهذا هو الظاهر اذ به نظهر فائدته النظيظ والنخفف

والقتل بتسبب كما اذا حفر شخص بئراً أو وضع حجراً فى غيرملكه فوقع مورثه فى البئر أو عثر فى الحجر فوقع فمات ومؤجب هذا النوع الدية المخففة على العاقلة لا الكفارة ولا اثم القتل بل عليه اثم الحفر والوضع فى غير ملكه وهذا النوع لا يحرم من الارث كما عرفته مما تقدم

والقتل الممد لا يمنع من الارث الا اذا كان بنير حق فان كان بحق كما اذا قتل مورثه قصاصاً أو حداً بأن تتل الزوج امراً نه أو ذات رحم من محارمه الاناث لاجل الزنا فانه يرث منها عندنا لكن لابد من تحققق الزنا أما بحرد النهمة فلا يرث أو دفعاً عن نفسه كما اذا أراد مورثه قتله ولا يمكن دفعه عن نفسه الا يقتله فقتله فانه برثه

ومثله ما اذا كان القاتل صبيًا او مجنونًا فانه يرث المفتول أيضًا وكذا لو اكره شخص على قتل مورثه بوعيد قتل ففعل يرث أيضًا

ولكن يقال كيف تستثنى هذه الصورمع أن مقتضى فوله عليه الصلاة والسلام « القاتل لا يرث» أنه بحرم مطلقاً كما ذهب اليه الامام الشافعى وضى الله تمالى عنه والجواب عن ذلك أنه أما أخرج القاتل بحق لان الحرمان شرع عقوبة على الفتل المحظور فإذا كان مجتى فلا حظر فيه فلا عقوبة فلامنع من

الارث وانما أخرج القاتل بسبب لأنه ليس بقاتل حقيقة الاترى انه لو فسل ذلك في ملكه لم يؤخذ بشيء والقاتل يؤخذ بفعله سواء كان في ملكه أو في ملك غيره وإذا لم يكن قاتلا حقيقة لم يتلق به جزاء الفتل وهو حرمان الميراث والكفارة وأما وجوب الدية على المافلة فلصيانة دم المفتول عن المدر بخلاف الحظو، فانه مباشر القتل المحظور فتدتب عليه الكفارة والحرمان من الارث

وانما أخرج الصي والمجنون لان الحرمان كماعرفت جزاء للفمل المحظور وفعلهما لا يوصف بالحظر شرعا اذ لا يتصور توجيه خطاب الشارع اليهما يخلاف الخطىء فانه أهل لذلك — وأيضاً الحرمان باعتبار التقصير فى التحرز وتصور نسبة التقصير الى الخطئ وما يجرى مجراه دونهما

وأما المقتول فقد يرث القاتل ويتصور ذلك مثلا فيما اذا ضرب أحد الاخوين أخاه ضربة تؤدى الى موته وقبل موت المضروب مات الضارب بسبب من الاسباب ـــ أنظر مادة (٥٦٦)

الثالث من موانع الارث اختلاف الدين فلا يوث المسلم من غيرالمسلم

⁽ مادة ٥٨٦) (الثانى) الفتل الذي يتعلق به حكم الفصاص أو الكفارة وهو أما عمد وفيه الاثم والفقاض أوشبه عمد وفيه الكفارة والاثم والدية المناطة لا القود أو خطأ كأن رمى صيداً فاصاب انسانا وفيه الكفارة والدية فني هذه الاحوال لا برث القال المقتول أذا لم يكن الفلل مجمق أما أذا قتل مورثه قصاصا أو حداً أو دفعاعن فسه فلا حرمان من الارث. وكذا لوكان الفتل تسبياً بلا مباشرة أو كان الفاتل صياً أو يجوفا لهدم تعلق حكم الفصاص أو الكفارة بذلك

ولا غير المسلم من المسلم فاذاكان اخوان أحدهما مسلم والآخر غــير مسلم ومات أحدها فلا يرثه الآخر وكذا لو تزوج مسلم بنير مسلمة وكانتُ كتابة ومات احدهمافلا يرثه الآخر لقوله عليه الصلاة والسلام ولايتوارث اهل ملتين شتي، وهذاهوالذهب النصور وان كانبمضهم يقول يرث المسلم من غير المسلم ولا عكس مستدلا بقوله عليمه العملاة والسلام « الاسلام بيلو ولا يملى عليه » ومن العلوأن برث السلم من غير المسلم بلاعكس والجواب عن ذلك أن اللذكور في هذا الحديث نفس الاسلام فيكون ممناه أنه أن ثبت الاسلام على وجمه ولم يثبت على وجه آخر فأنه يثبت ويملو كالمولود بين مسلم وكتابية فانه يحكم باسلام الولد أو المراد العلو بحسب الحجة — والمعول عليه أن غير المسلمين يتوارثون فيما بينهم واناختلفت مالمهم لانالكفركله ملة واحدة -- وقال بعضهم بجرى التوارث بين اليهود والنصارى لا بيهما وبين المجوس لانهما انفقاعلى التوحيــد والاقرار بنبوة موسى عليه السلام وانزال التوراة فهما على ملة واحدة بخلاف المجوسحيث نكرون التوحيد وبثبتون التمدد ولا يمترفون بنبي ولا بكتاب منزل فهم أهلملة أخرى — وذهب بمض الفقهاء الى أنه لا توارث بين المهود والنصارى أيضاً لاختلاف اعتقادهم في عيسي عليه الصلاة والسلام والأنجيسل بخلاف أهل الاهواء لانهـم يسترفون بالانبياء والكتب ولكنهم يختلفون فى تأويل الكتاب والسنة وذلك لا توجب اختلاف الملة .

وأما الشخص المرتد وهو الراجع عن دين الاسلام عاملا طائماً سواه كان مذكراً أو مؤتثاً فلا يرث من المسلم ولا من غيره ولو مرتداً ولكن ليس ذلك لاختـ لاف الدين لانه لإ دين له لان ما انتقل اليه لا يقر عليه والمنبر في الارث الملة

ويرثه غيره سواء كان الشخص المرتد مذكراً أو مؤناً وسواء كان المال الذي تركه اكتسبه حلل الدمه أو حال ردته وهذا قول الصاحبين وقال الامام ان كان الشخص المرتد مؤناً أخذ وارثها جميع ما تركته سواه اكتسبته حال اسلامها أو حالردتها وان كان مذكراً أخذ وارثه ماله الذي اكتسبه حال اسلامه وأما ما اكتسبه حال ردته فيكون فيناً لبيت مال المسلمين

ووجه قولهما ان الجميع لورثته أن المرتد لا يقر على ما اعتقده بل يج ببر على المود الى الاسلام فيمتير حكم الاسلام في حقه لا فيها ينتفع به هو بل فها ينتفع به وارثه

وانما فرق أبو حنيفة بين المذكر والمؤنث لان الانثي لا تقبل بل تحبس وتمزر وتستتاب حتى ترجع الى الاسلام فيمتبر الاسلام مستصحباً في حقوا بخلاف المذكر فإنه اذا لم يرجع الى الاسلام بمد استبتاء مدة ثلاثة أيام يقتل فردته موجبة الى قتله فلا يمكننا استصحاب الاسلام في حقه حال ردته فلا يستحق وارثه المال الذي اكتسبه وقلها ويأخذ ماله الذي اكتسبه حال الملام لان الارث منه مسند الى وقت الاسلام

وقال الامام الشافي لا يرث المرتد أحداً ولا يرثه أحد بل يوضع ماله. في بيت مال السلمين — انظر مادة (٩٨٠)

⁽ مادة ٥٨٧) (الثاك) اختلاف الدين فلا يرث الكافر من البسلم ولا المسلم

الرابع من موانع الارث اختلاف الدارين وهذا المانع خاص بغير المسلمين لان دار الاسلام دار أحكام فلا تختلف الدار فيما بين المسلمين لأن حكم الاسلام بجمع اذ هو لا يتغير في وقت من الاوقات

فلا توارث بين المستأمر والذي وان كان سبب الارث كالفرامة موجوداً ولا توارث بين الحربيين ولا المستأمنين ادًا اختلفت دارهما بأن يكون أحدهما فرتساوياً والآخر انكايزياً مثلا

ولا واوث إيضا ين الحربي والذي لاختلاف الدارويو قف مال المستأمن في دار الاسلام لورث الذين في دار الحرب اذا اتحدت دراهما فاذا دخل الماني مثلا دارنا بأمان فهو مستأمن فاذا هلك في ديارنا وكانت له ورثة في داره أعطى ماله النهم بخلاف ما اذا اختلفت دارهما كما اذا كانت أقاربه في فرنسا وتجنس بالجنسية الفرنساوية فاتهم لا يعطون شيئًا من ماله لاختلاف الدار شم ان اختلاف الدار اما ان يكون حقيقة وحكما أو حكما فقطأ وحقيقة فقط فالاولى كالحربي والذي وكالحربين من دارين مختلف لأن الدارين مختلفتان حقيقة وأحكامها متبائة — والثاني كالذي والمستأمن في دارنا لان الدار وان كانت واحدة حقيقة الا انها مختلفة حكما لان المستأمن من أهل ذار الحرب حكما لمحكنه من الرجوع الها — والثالث كستأمن من أهل وحربي دارج فان الداروان اختلفت حقيقة لكن المستأمن من أهل داريا

من الكافر مخلاف المرقد فانه يرثه قريبه المسلم أى يرث ماله الذى اكتسبه المرتد في حال اسلامه وأما مااكتسبه في حال ردته فيوضع في ويتالمال هذا في حق المرتد الذكر وأما المرأة المرتدة فيرث قريبها المسلم ما اكتسبته في حال اسلامها وفي حال ردتها

الحرب حكماكما علمت فعما متحدان فى الحسيم ولذا يدفع مال المستأمن لوارثه الحربى عند اتحاد الدار لبقاء حكم الامان فى ماله لحقه وايصال ماله لورثته من حقه فيزمنا القيام به كسائر حقوقه ومما تقدم يعلم أن المانع من الارث هو اختلاف الدارن حكماً حواء كان حقيقة ايضاً أولا دون الاختلاف حقيقة فقط

وقال الامام الشافى رضى الله عنه اختلاف الدارين ليس مائماً من الارث أصلا

ووجه مذهب أبي حنينة ان الوراثة تبتى على النصرة والولاية فاذا اختلف الملككان يكون أحد المسكر واختلاف الملككان يكون أحد الملككين في الهند وله منعة والآخر في الروسيا مثلاوله منعة أيضاً وانقطت المصمة فيما ينهم حتى استحلكل منهم قتال الآخر انتفت النصرة والولاية فتنتنى الوراثة المبنية علهما

ولذا لوكان بين ملكين تناصر وتماون على اعدائهما بان تحالما ثبتت الوراثة لوجود التناصر والتعاون والتعاضد — انظر مادة (٩١٠)

ويق من موانع الارث أثنان—الاول جهالة تاريخ الموتكالفرق والحرق والهدى والفتلى فاذا الهدم بيت مثلا على من فيه وكان فيه من برث بمضهم بمضاً فلا توارث بينهم بل نمتبرهم كأنهم أجانب من بمضهم ومال كل واحد منهم يكون لورثته الاحياء

⁽ مادة ٨٨٥) (الرابع) اختلاف الدارين في حق المستأمن والذي في دار الاسلام وفي حق الحربيين والمستأمنين من دارين مخلفتين وفي حق الحربي والذمي ويوقف مال المستأمن في دار الاسلام الى ورثته الذين في دار الحرب الخالجيت دارها

الثانى جهالة الوارث بأن التبس بذيره وذلك في مسائل منها امرأة أوضمت فبدياً مع ولدها وناتت ولم يقلم أيها ولدها فلا وشها واحدمنهما ونمها أن يترك شخص ولده في مكان ثم يتدمفير جنم ليأخذه فاذا فيه ولدان ولم يترف ولده منهما ويوضع ماله في بيت المال و فققتهما على بيت المال و تققتهما على بيت المال و كذا الأيزت احدهما الآخر — ومنها مسلم وغير مسلم استأجر الولديهما مرضعة واحدة فكبرا ولم يعلم ولد المسلم من ولد النضر افي فالولدان متنابان ولا يرثان من أبويهما الا أن يصطلحا فلها الميراث

🤞 الناب الثالث 🦫

(فى أضحاب القروض وبيان قروضهم)

اعلم ان الارث الحيم عليه نوعان الاول ارث بالفرض والثاني ارث بالتنفيب والفروض المقدرة في كتاب الله تعالى لاسحاب الفروض ستة لا سابع لها وهي النصف والربع والثمن والثنفان والثلث والسدس واصول منسائل الميزات سبفة ولكن لا يتكن استخراجها الابعدمعرفة مآخذ هذه اللهووض الستة والنسب بين الاعداد والقاعدة عندكل نسبة وجذت فاصغ لما ياقي عليك حتى تعرف في نهايته كيف استخرجت هذه الاصول

مآخذ تلك الفروض

لما كانت هذه الفروض كلها كسوراً كانت مآخذها آخذالكسور والمآخذ جنم مأخذ وهو أفل عدد يمكن أن يؤخذ منه كل فرض بانفراده ويكون عدداً صحيفاً ومأتحذ كل فوض سميه اي الندد المشارك له في الماذة الا النصف فانه من آئين فاخذ النصض آئان والربع أربعة والثمن ثمانية وكل من الثانين والثلث ثلاثة والسدسسة لان عدد أربعة مشارك الربع في مادنه وهو أقل عدد يمكن أخذ الربع منه عدداً صحيحاً وقس الباقي على ذلك وان شئت فقل مأخذ كل فرض من هذه الفروض مقام الكسر على هيئة كسر اعتيادى وعلى هذا لا استثناء أصلالان النصف

وان شئت فعل ماخد كل فرض من هذه الفروص مقام الكسر عند ما يوضع على هيئة كسر اعتيادى وعلى هذا لا استثناء أصلالان النصف الذى هو مستثنى من الاول اذا وضعته كسراً اعتيادياً كان مقامه اثنين وهما مأخذة وهكذا الثلثان وغيرهما

والفروض المذكورة نوعان – الاول النصف والربع والثمن -- والثانى الثانان والثان والسدس وان شئت فقسل النصف ونصفه ونصف نصفه والثلثان ونصفها ونصف نصفها وهذه الطريقة تسمى بطريقة الشداء والانتهاء بالاصغر وهناك طريقة أخرى تسمى بطريقة التدلى بمنى الك تبتدىء بالأصغر وهناك طريقة أخرى تسمى بطريقة والنمل بمنى الك تبتدىء بالأصغر وتنعمى بالأكبر فتقول الثمن والدبع والنصف والسدس والثلث والثلثان أو تقول الثمن وضعفه وضعف ضعفه والسدس وضعفه وضعف ضغفه وأخصر من هذا كله قولك الربع والثلث ونصف كل وضعفه

والسبب الذي دعا الفرضيين الى جمل الفروض الستة نوعين ان اقلها مقداراً هو الثمن الذي مأخذه النمانية والربع والنصف يؤخذان منها بلا كسر فجملوا الثلاثة نوعاً واحداً وأقل فرض بعده السدس الذي مأخذه الستة والثلث والثلثان يؤخذان منها بلا كسر فجملوا الثلاثة الأخرى نوعاً آخر وعاية ما يجتمع من الفروض في مسئلة وان كان بعضها من جنس واحسد خمسة كما لو توفى شخص عن أم وأخت شقيقة وزوجة وأخت لاب وأخت لام فللام السدس والشقيقة النصف والزوجة الربع والاخت لاب السدس وللاخت لام السدس وأصل المسألة من اثنى عشر وتعول الى خمسة عشر

﴿ النسب بين الاعداد ﴾

كل عددين يفرضان لا بد ان تكون بينهما نسبة من أربع وهىالتماثل والتداخل والتوافق والتبان

فتماثل المددين كون أحدهما مساويًا للآخر كشلائة وثلاثة ويسميان بالمتماثلين ولا يد همها من اعتبار المددين في محلين اذ مطلق الثلاثة مجردًا عن الحل لا تمدد فيه فلا شصف بالمساواة فاذا وجد عددان متماثلان عند الفرضيين أخذوا واحدًا منها وكان هو أصل المسئلة

وتداخل المددين المناير كل منها للآخر ان يمد أصغرها الأكبرأى يفنيه فلا يهي من الاكبرشيء اذا ألتي الاصغر منه مرتين فاكثر كأربمة واثنى عشر فائك اذا ألقيت الاربعة من الاثنى عشر ثلاث مرات لم يبق منها ثيء فهذان المعددان يسميان بالمتداخلين والك ان تقول في معرفة التداخل ان يقبل المعدد الاكبر القسمة على الاصغر بدون باق وهو ممنى الاول وان اختلف التعبير وحينئذ يكون من أمارات انتفاء التداخل ان يكون الاصغر زوجاً والاكبر فرداً واذا وجد عددان متداخلان عند الفرضيين أخدوا الاكبر ويكون أصل المسئلة

 المسرة والاربعة وان يكن العدد ثلاثة فعا متوافقان بالثلث كافي التسعة والاثنى عشر وان كان العدد أربعة فعا متوافقان بالربع كالثمانية معالمسرين فان الاربعة تعدها فعا متوافقان في كسر وهو الربع اذهى مأخذ للجزء الذى وقعت فيه الوافقة والمعتبر في هذه الصناعة اذا تعدد العاد أن يؤخذ أكبر عدد يعدها ليكون جزء الوفق اقل فيسهل الحساب فلا يلتفت الى الاثنين تعدها ايضاً فيتوافقان بالنصف وان شئت فقل يعرف توافق العددين بان يوجد بينهما فاسم مشترك فان وجدت عدة قواسم اعتبر القاسم ضربوا وفق أحدها في كامل الآخر و حاصل الضرب يكون أصلا للمسئلة ويعرف تباين العدد بان لا يفتى العددين الحافين عدد ثالث الا الواحد عددان متوافقات الا الواحد عددان متباينان عنده ضربوا المعدين بكون العددين بكون العددين أواين مما فان وجد عددان متباينان عنده ضربوا المددين بكون للعدين أواين مما فان وجد عددان متباينان عنده ضربوا العددين في العددين أواين مما فان وجد عددان متباينان عنده ضربوا العددين في العددين أواين مما فان وجد عددان متباينان عنده ضربوا العددين في العددين أواين مما فان وجد عددان متباينان عنده ضربوا العددين في العددين أواين مما فان وجد عددان متباينان عنده ضربوا العددين في العددين أواين مما فان وجد عددان متباينان عنده ضربوا العددين في العددين أواين مما فان وجد عددان متباينان عنده في والعدين في العددين أواين مما فان وجد عددان متباينان عنده عذه في العددين أواين ما فان وجد عددان متباينان عنده عضر بوا العددين في العدين أوين أسلالله العدين أوين أسلاله العدين أوين ألينان العدين العدين العدين ألينان ألينان العدين العدين ألينان العدين ألينان العدين ألينان العدين ألينان العدين ألينان العدين ا

(أصول المسائل)

كل مسئلة ترد عليك في علم الفرائض لابد أن يكون أصلهاوا حداً من سبعة وهي اثنان والائة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون فلا تخرج مسئلة عن هذه الاصول في أول الامروان كان بعض هذه الاصول وهو الستة والاثنا عشر والاربعة والشرون تزيد عن أصلها وستمر ف ذلك ان شاء الله تمالى في باب الول والذي دعانا الى ضرورة معرفة مآخذ الفروض والنسبة بين العددين هو معرفة هذه الاصول اذ لا تيسر الابهما اذ هذه

الاصول السبعة آتية من مآخذ الفروض المتقدمة مع ملاحظة النسب بين الاعداد - وبيان ذلك أنه اذا وجد معك في المسئلة صاحب فرض واحد يكون أصل المسئلة من مأخذ ذلك الفرض فاذا توفي شخص عن بنت وأخ شقيق كان أصل المسئلة من اثنين لانه مأخذ النصف الذي هوفرض البنت والباقي للاخ الشقيق لانه عاصب وعلى هذا القياس وانكانت الفروض متعددة فاما أن تكون من نوع واحد فأخذ الاقل هو المعتبر فاذا اجتمع في المسئلة السدس والثلث والثلثان كأم وأختين الأم وأختين لأبوين يكون أصل المسئلة ستة لان الام لها السدس والاختين لا بوين الثلثان وقدع مفتأت مأخذ السدس ستة ومأخذ كل من الثلث والتلين المائة وين ثلاثة التي هي مأخذ الثلث وثلاثة التي هي مأخذ الثلث المن فنكتني بواحد منهما وبين ثلاثة وستة التي هي مأخذ الشابأة

واذا اجتمع فى المسألة الثمن مع النصف كزوجة وبنت يكون أصابهامن ثمانية لان مأخذ النصف الذي هو اثنان داخل فى الثمانية التى هى مأخذالثمن فنكتنى بالاكبر ويكون أصل المسئلة

واذا اجتمع الربع والنصف كروج وبنت كان أصل المسئلة من أربمة لان مأخذ النصف الذي هو فرض البنت اثنان وهو داخل في الاربمة التي هي مأخذ الربع نصيب الزوج فيكون أصل المسئلة من أربمة

وانكانت الفروض الموجودة فى المسئلة من النوعين لاحظنا النسبة بين الاعداد التي هي ماحذ الفروض الموجودة وجريناعلى ما تقدم لنستخرج أصل المسئلة الموجودة معنا فاذا اختلط النصف الذي هو من النوع الأول بكل النوع الأالل كروج وشقيقين بكل النوع الثاني أو بعضه تكون المسئلة من ستة فالاول كروج وشقيقين وأختين لام وأم فلازوج النصف والمشقيقين الثانان وللاختين لام الثاث والام السدس والناني كزوج مع واحد من هؤلاء فقط أو مع أنين منهم وهذا الاصل وهو ستة قد أخذ بطريق الانفراد لانه مأخذ السدس

وان اختلط الربع بكل النوع الثانى أو ببعضه تكون المسئلة من اثنى عشر فالاولكزوجة وشقيقتين وأختين لام وأم ففرض الزوجة الربع ومأخذه من أردمة وفرض التشقيقتين النلثانومأخذهما من ثلاثة وفرض الآختين لام الثلث ومأ حدَّد من ثلاثة أيضاً وفرض الأم السدس ومأخذه من ستة فالاعداد الوجودة معنا هي ٣ و٣ وء و و بين الاولين تماثل فنكتني بواحــد منهما وبينه وبين ستة تداخل فنكتني بالاكبر وهو ستة وبين ستة وأربمة وافق بالانصاف لازائنين تمدهما فنضرب وفق أحدهما وهو نصفه الذي هو خارج قسمته على القاسم المشترك بينها في كامل الآخر وحاصل البهرب يكون أصلا للمسئلة فاذا ضربت ٣ فى ٤ أو ٧ فى ٦ يكون الحاصل اثنى عشر فهو أصل المسئلة - والثاني كزوج مع واحد من هؤلاء فقط أو مع اثنين منهم واذا اخلط الثمن من النوع الثابي سمض النوع الاول فالمسئلة من أربعة وعشرين كزوجة ومنتين وأمغالاعداد التي معنا ثمانية التي هي مأخذ نصيب الزوجة والانة التي هيمأخذ نصيب البنتين لان لها الثلثين وستة التي هي مأخذ نصيب الامويين ثلاثة وسستة تداخل فنكتني بالاكبر وهو سستة وبينهما وبين ثمانيه توافق بالانصاف لان الاثنين بمدكلا منها فنأخذ وفق أحدها وهو

نصفه ونضربه في كامل الآخر وحاصل الضرب هو أصل المسئلة بأن نضرب ٣ في ٨ أو ٤ في ٣ يساوي ٢٤ وهو أصل المسئلة

فلم لك مما تقدم ان خمة أصول مأخوذة من الآخذ بطريق الانفراد وهى اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وان كان بضها مأخوذاً بطريق الاجماع أيضا وان اثنين مها مأخوذان بطريق الاختلاط وها اثنا عشر واربعة وعشرون فهند ما ترد عليك مسئلة من المسائل أنظر في الفروض الوجودة فها واتبع العاريقة المتقدمة واستخرج أصلها وأعط كل ذى حق حقه منه وهناك طريقة أسهل من هذه بكثير وهي ان تفرض كل مسئلة من أربعة وغشرين وتعطى كل وارث ما بستحقه منها ولذا كانت هي المتبعة الآن في التقسيم وأصحاب الفروض المتقدمة اثنا عشر أربعة من الرجال وثمانية من الأناث فالاربعة مم الابوالجد الصحيح وان علا والاخ لام والزوج والممانية هن البنث والام والجدة الصحيحة والاخت الشقيقة والاخت

ويمض هؤلاً بكون عامياً بنفسه مع كونه صاحب فرض أيضاً وهما اثنان الاب والجد - أنظر مادة (٠٨١)

⁽ مادة ٨٩٥) الارث المجمع عليه توعانارث بالفرض وارث بالتحصيب والفروض المقدرة في القرآن العزيز ستة التصف والربع والثمن والثلثان والثك والسدس وأسحابها أمنا عشر أربعة من الذكور وهم الاب والجد الصحيح وهو أبو الاب وان علا والاح لام والزوج و ومن النساء تمانية هن الزوجة والبنت والاخت لابوين و بنت الابن وان سفلت والاخت لاب والاخت لام والاجدة الصحيحة

فقد عرفت أن التروض المقدرة ستة ومستحقيها اثنا عشر ولكنك لم تمرف من يستحق منهم النصف ومن يستحق الثمن ومن يستحق الثلث الخ مع أنه لا بد لك من معرفة ذلك فاليك البيان

(من يستحق النصت)

يستحق النصف من أصحاب الفروض المتقدمة خمسة - الاول الزوج لكن بشرط ان لا يكون للزوجة فرع وارث وهو الابنوابن الابن وان سفل والبنت وبنت الابن وان سفل أبضاً ولا فرق بين أن يكون الفرع الوارث لازوجة من الروج أو من غيره ولو كان ابن زنا لقوله تعــالى (ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع ثما تركن) فيستحق كل زوج النصف بما تركته امرأه اذا لم يكن لها فرع وارث لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفر دكقولهم ركب التمرم دوابهم ولبسوا ثيابهم ولفظ الولد يتناول ولد الابن بالنص او بالاجماع فاذا توفيت الزوجة عن زوجها ولم تترك فرعاً وارئاً استحق الزوج النصف ُولو وجد معه من الورثة ءددُ كثير.والزوج لا يحجب حجب حرمان أصلا الثانى البنت الصلبية وهي التي ليس بينها وبين المتوفى واسطة بشرط ان تكون منفردة وان لا يكون ممها ابن للمتوفى فانوجه معهامثلها استحقا الثلثين وان وجد معها ابن ورثت معه بالتمصيب أي للمذكر ضعف ماللمؤنث لنوله تمالى (وان كانت واحدة ظها النصف) وقو له تمالى (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين)

الثالث بنت الابن بشرط أن تكون واحــدة ومنفردة عن الصلبية

وان لا يكون ممها معصب فان وجدت مع مثالها استحقتا الثلثين وان و جدت مع الصابية استحقت السدس فقط وان وجد معهامعصب ورثت بالتمصيب أى للذكر ضعف ما للازي ويدخل عليها حجب الحرمان

الرابع الاخت لابوين أى الشقيقة بشرط كونها واحدة ومنفر دة عن البنت وبنت الابن والاخ الشقيق فان كانت اختان شقيقتان اخذتا النائين وان وجدت مع البنت أو بنت الابن أو معها ورثت بالتصييم الفيرأى بمد أخذ ذوى الفروض فروضهم تأخذ هى الباقى وان وجدمها أخ شقيق أو اكثر ورثت معه للذكرمثل حظ الاثيبن ولنكن عل ذلك اذا لم يكن مها حاجب لها وهو كل من القرع والاصل الوارث الذكر

الخامس الاخت لاب اذا كانت واحدة ومنفردة عن البنت الصلبية وبنت الابن والاخ لاب فان وجدت مع مثلها أو البنت الصلبية أو بنت الابن او الاخ لاب يقال ما قيل في الاخت الشقيقة اذا لم يكن معها من يحجبها فان وجد فلا تأخذ شبئاً وهو ما تقدم في الاخت الشقيقة ويزاد عليه الاخ الشقيق والاخت الشقيقة اذاصارت عصبة مع الغير والاختان الشقيقتان اذا لم يكن معها ممصب أنظر مادة (٥٠٠)

⁽ مادة ٥٩٠) النصف هو فرض خسة من الورثة للزوج اذا لم يكن الميت ولد أو ولد ابن وانسفل والولد يتناول الذكر والانثى . ولبنت الصلباذا كانت واحدة ومنفردة الابن اذا كانت واحدة ومنفردة عن الصلبية .والاختلام وبناذا كانت واحدة ومنفردة عن البنت وبنت الابن وللاختلاب اذا كانت واحدة ومنفردة عنهن بشرط عدم وجود المعصب على ما يأتي

🦼 من يستحق الربع 🥦

يستحق الربع اثنان الاول الزوج اذا كان للزوجة فرع وارث وقد عرفته مما نقدم لقوله تمالى فى الآبة المتقدمة « فانكان لهن ولد فلكم الربع مما تركن »

الثانى الزوجـــة أو الزوجات اذا لم يكن للزوج فرع وارث سواء كان منها أو من غيرها

فاذا توفى الزوج عن زوجته ولم يترك فرعاً وارثاً سواء كان منهاأو من غيرها استحقت الربع ولو ترك من الورثة غيرها ما ترك لقوله تعالى (ولهن الربع مما تركتم الربع مما تركتم الربع مما تركتم الربع مما تركتم النظر مادة (٥١١)

﴿ من يستحق الثمن ﴾

يستحق الممن صنف واحد من الورثة وهو الزوجة أو الزوجات اذاكان للزوج فرع وارث وهو الابن وابن الابن وان نزل والبنت وبنت الابن وان نزل أبوها سواءكان من الزوجة أو من غيرها لقوله تعالى فى الآية المتقدمة » فانكان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم » انظر مادة (۵۲°)

⁽ ٥٩١) الربع هو فرض اتشـين من الورنة للزوج اذا كان للميت ولد أو ولد ابن وان سفل . وللزوجة اذا لم يكن للميت ولد أو ولد ابن وان سفل

⁽ مادة ٥٩٢) الثمن هو فرضصنف منالورتة وهو الزوجة أو الزوجات اذا كان للميت ولد أو ولد ابن وان سغل سواء كان منها أو من غيرها

﴿ من يستحق الثلثين ﴾

يستحق النائين بطريق الفرض أربعة من الورثة الأول بنتا الصلب فاكثر أما استحقاق البنين للثانين فلما روى عن جابر آنه قال جاءت امرأة سمد بن الربيع الله تعالى عليه وسلم بابنتها من سمد فقالت يارسول الله هانان ابنتا سمد بن الربيع قتل أبوهما ممك في أحد شهيداً وان عمها أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا فقال النبي عليه الصلاة والسلام « يقضى الله في ذلك » فنزلت آية الميراث فأرسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال اعط ابنتي سمد اثنتين وأمهما النمن وما بقي فهو لك

وأما استحقاق الاكثر من انذين الثلثين فلقوله تدالى (فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك) فمر فنا ان حكم الجمع بالكتاب وحكم المثنى بالسنة ولك ان تقول ان حكم الثنى مأخوذ من الآية أيضاً لان الجمع قد يراد به التثنية لا سيا فى المواريث فيكون المثنى مراداً بالآية وهو الظاهر الاترى ان الواقعة كانت لا ثنتين فاعطاها رسول الله صلى الله تمالى عليه وسلم الله يمكم لآية وعلى هذا تكون الفظاه أو قوق في الآية صلة كافى قوله تمالى (فاضربوا فوق الاعناق) اى اضربوا الاعناق وهذا هو قول عامة الصحابة رضى الله عنهم وبه اخذ عامة الامصار و بشترط ان لا يكون معها ابن فان و جدكان لله ذكر ضعف ما اللانثى ولا يدخل حجب الحرمان علهما

الثانى بننا الابن فا كثر اذا كانتا منفر دتين عن الصلبية فان وجدت معها استحقتا السدس تكملة الثانين وبشترط أيضاً أن لا يكون معها معصب والاكان الارث للذكر مثل حظ الاشين وكذا يشترط ان لا يكون معها

حاجب وهو الابن أو البنتان اذا لم يكن مع "تى الابن معصب

الذائث الاختان الشقيقتان اذا كانتا منفر دتين عن منات الصلب وبنات الابن أو واحدة منهن وعن الاخ الشقيق فان وجد الممها اومع واحدة منها اخذنا الباق بطريق المصبة مع الغير — وان وجد ممها الاخ الشقيق كان الارث بالتمصيب للمذكر ضمف ما للانهى ويشترط عدم وجود الحاجب كما تقدم في الاخت الواحدة

الرابع الاختان لأب فاكثر اذاكانتا منفردتين عن بنات الصلب وبنات الابن أو واحدة منهن وعن الاخ لاب فاذا وجدتا مع واحد ممن ذكر يقال ما قبل فى الاختين الشقيقتين ويشترط أيضاً أن لا يكون معها أخت شقيقة فان وجدت أخذا السدس تكملة الثنين وكذا يشترط أن لا يكون معها حاجب كما تقدم فى الاخت الواحدة – أنظر مادة (١٩٠٠)

(من يستحق الثلث)

يستحق الثلث ثنان من الورثة الاول الام ولكن لا تستحقه الابشرطين الاول عدم الفرع الوارث وهو الابن وابن الابن وإن نزل والبنت وبنت الابن وان نزل أوها الثانى عدم اننين من الاخوة أوالاخوات سواء كانت الاخوة أو الاخوات لأبوين أو لأب أو لأم أو مختلطين لفولة تمالى (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث) وقولة تمالى (فان

⁽ مادة ٥٩٣) الثلثان لها فرض أربعة من الورثة وهن بننا السلب و بننا الابن فصاعداً اذا كانتا منفر دتين عن الصلبية . وللاختين لابوين اذا كانتا منفر دتين عن بنات الصلب وبنات الابن أو واحدة مهن. وللاختين لاب اذا كانتا منفر دتين عنهن بشرط عدم المصب الذكر في الجميع

كان له أخوة فلأمه السدس) واسم الولد في الآية الاولى يتناول الولدوولد الابن سواء كان مذكراً أو مؤنثاً ولفظ الجمع في الاخوة يطاق على النين فتحجب بعما من الثلث الى السدس من جهـة كانا أو من جهتبن لان لفظ الاخوة يطلق على الكل وهذا قول جمهور الصحابة رضى الله تعالى عهم وروى عن ابن عباس رضي الله تمالي عنها أنه لم مححب الام عن الثلث الى السدس الا بثلاثة منهم عملا بظاهر الآية فان الأخوة جمع وأقل الجمع ثلاثة والثلث الذى تستحقه الام نارة يكون ثلثكل التركة ونارة يكون ثاث الباقى بعد فرض بعض أصحاب الفروض فيكون الشكل التركة • تى لم يكن فى المسئلة فرع وارثأو اثنان من الاخوة أو الاخواتأو منهما . ويكون ثاث المسئلة تأخذ الام ثلث الباق بمد نصيب الزوج فيأخذ الزوج النصف لمدم الباقي بطريق التمصيب .. الثانية اذا توفي الرجل عن زوجة وأم وأب غالام تأخذ ثلث الباقي بمد فرض الزوجة فللزوجة الربملمدم وجود الفرع الوارث وللام ئلث الباقى وهو فى الحقيقة ربع وللاب الباقى بطريق التعصيب فأى مسئلة توجد وفها أصحاب فروض تعطى لهسم فروضهم بنسبة كل التركة الا في هاتين المسئلتين فان الام تاخذ فيهما الثاث بنسبة الباقي بمد فرض أحد الزوجين

وهذا هو الفول المول عليه وابن عباس رضى الله عنها لا يرى ثاث الباق بل ثلث الكل والباقى للأب لأن الله تمالى نص على فرضين للأم

الثلث والسدس فلا يجوز اثبات فرض ثالث بالقياس وكذا قال عليه الصلاة والسلام و ألحقوا المرائض بأهلها فيا أبقته فلا ولى رجل ذكر ، والام صاحبة فرض والاب عصبة في هذه الحالة . والجواب عنه ان الله تمالى جمل للام ثلث ما ترثه هي والاب عند عدم الولد والاخوة لا ثلث المكل بقوله تمالى (وورثه أبواه فلامه الثاث) أي ثلث ما يرثانه والذي يرثانه مع أحمد الزوجض هو الباقي من فرضه ولانها لو اخذت ثلث المكل يكون نصبها الزوجض هو الباقي من فرضه ولانها لو اخذت ثلث المكل يكون نصبها ضمف نصيب الاب مع الزوج اوتر بامن نصيبه مع الزوجة والنص يقتضي تفضيله عليها اذا لم يوجد الولد والاخوة ولهذا قال ابن مسمود في الرد عليه ما اراني الله نفضيل الانتي على الذكر وقال زيد رضيالة تمالى عنه لا افضل الانتي على الذكر ولذا أعطاها بعضهم ثلث الباقي في مسئلة الزوج لا في مسئلة الزوجة لا نها هي التي يلزم فيها التفضيل

وعل عدم تفضيل الآنئ على المذكر اذاكان هناك استواء في القرابة والقرب واما عند الاختلاف فلا يمتنع هذا التفضيل ولهذا لوكان مكان الاب جدكان الام ثاث الجميع ولا يبالى يتفضيلها عليه لكونها أقرب منه

الثاني ممن يستمق الثلت اثنان فاكثرمن ولد الام سواء كانواذكوراً أو اناثا أو منهما لفوله تمالي (وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو اخت فلمكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في النلث) والمراد بهم أولاد الام لان أولاد الابوالام أوالاب ذكورون في آية النصف كما عرفته ولهذا قراها بعضم وله أخ أو أخت لام

واعلم أنه متى اجتمعت اخوة وكانوا ذكوراً وانانًا اخذ المذكر ضمف

الانهى الا أولاد الام فانهم يستوون في القسمة فلا فضل مذّ كرهم على و أنهم لان الشركة المذكورة في الآية تقتضى المساواة ولان قرابة غديرهم من الذكور آتية من جهة الماصب بخلاف أولاد الام فان قرابتهم آتية من جهة الام وهي ليست بعصبة

وكما تستوى أولاد الام فى القسمة يستوون فى الاستحقاق أيضاً لان الواحد منهم سواء كان مذكراً أو مؤنثاً يستحق السدس بخلاف غيره من الاخوة والاخوات فان الاخت الشقيقة مشلا صاحبة فرض ولكن. اخوها عصبة — انظر مادة (٩١٤)

(من يستحق السدس)

يستحق السدس سبعة من الورثة الاول الاب بشرط وجود الفرع الوارث — الثانى الجد الصحيح وهو أبوالاب بشرط وجود الفرع الوارث و النان وعدم الاب — الثالث الام بشرط أن يكون المعتوفى فرع وارث او النان من الاخوة أوالاخوات اومنهما — الرابع الجدة الصحيحة أوالجدات بشرط عدم وجود من محجبها — الخامس ولد الام المنفر دسواء كان مذكراً أو و و نا بشرط عدم من محجبه وهو الفرع الوارث مطلقاً والاصل الوارث الذكر — السادس بنت الابن اذا وجدت مم ابنت صلية — السابع الاخت لاب اذا

⁽ مادة ٥٩٤) الثلث هو فرض أنين من الورثة فرضالام سواء كان الثلث ثلث السكل اذا لم يكن للست وللم أو ولد ابن أو أثنان من الاخوة او الاخوات ذكوراً أو اثامًا أو منهما أو ثلث الباقى بعد فرض احد الزوجين فى زوج وأبوين او زوجة وابوين — ولانين فصاعدا من ولد الام ذكورا او آنامًا او منهما

كانت معها أخت شقيقة فكل واحد من هؤلاء السبعة يستحق السدس لكن يشروط اكثر مما ذكر فى هذه المادة وستأنيك مفصلة ان شاء الله تعالى فى احوال أصحاب الفروض — انظر مادة (٥١٥)

وقد وضمنا لك جدولا تعرف منه أصحاب الفروض المتقدمة بطريقة سهلة بقطع النظر عن حجبهم عن الميراث حجب حرمان لان ذلك له موضوع خاص به وهو الحجب ولهذا ترى ان هذا الجدول غير كاف لاستخراج أى مسألة مشتمله على أصحاب فروض وعصبات تربد البحث عليها بل المتكفل عاذكر هو الجدول الآتى في هذا الكتاب قبل توريث ذوى الارحام



⁽ مادة ٥٩٥) السدس هو فرض سبعة من الورثة وهم الاب والجد أبو الاب والحبد أبو الاب والحبد أبو الاب وان علا اذا كان للميت ولد أو ولد ابن وان سفل — وللام اذا كان للميت ولد أو ولد ابن وان سفل أو ترك أشين من الاخوة أو الاخوات فصاعدا أو منهما — والعجدة واحدة كانت أو اكثر — ولولد الام اذا كان واحداً — ولبنت الابن اداكان معها بنت صليبة — وللاخت لاب اذاكان معها أخت لابوين

حر جدول أصحاب الفروض كا⊸

كسابقتهاو.م عدم الاخت	اخت شقيقة كذلك ومع عدم البنت وبنت الابن	، ومع البنت	، كذلك ا عدم	ا انفردن ن يساويم	اذ عر	ع .	_	النصف فرض ٥
زوج مع وجود الفرع الوارث الوارث الوارث الفرع العام الفرع المارة								الربع فرض ۲
اعم أن الفرع الواث هوابن الميت وبنته وابن الابن وان نزل وبنت الوارث المن وان نزل أبوها								الثمن فرض ۱
ويشترط فى الجيع أن لا يكون سمهن معصب	اختان لاب فاكثر			تا ابن فاكثر		فاكثر	بتتان	الثثان فرض ٤
اعرائه يستوى فيالقسمه ولد الام المذكر والمؤنث	والاخوات لام مع عدم فيألقسمه الفـرع الوارث مطلقا الام المذ والاصل الوارث المذكر والمؤن				ام مع عدمالفرع الوارث وعدم آشين من الاخوة والاخوات			ائثلث فرض ۲
جدة واكثربشرط ان تتكون صحيحة وعدم وجود الام	ونشرط المتقدم الممم الفرع الوارث الوائنين من الاخوة الوالاخوات	ولد الام المفرد	امت لاب ما كز م وجود الثقيقة إم	بات أين فاكثر مع وجودالبلت الصلبية	عدم الاب	جد محوجود الفرع الوارث أيضاومم	اب مع وجود الفرع الوارث	السدس فرض ۷

قاذا أردت أن تعرف من بستحق التصف فانظر في خانات الجدول الموجودة امامةتجده وكمكنا غيره

-ه الباب الرابع ١٠٠٠

﴿ فِي بِيانَ أَحُوالَ نَصِيبِ ذُوى الفروضِ المتقدمة مَع غيرهم من الورثة ﴾

اعل ان فائدة هذا الباب عظيمة جداً اذ يمكنك يمل معرفته ان تمين فرض كل من أصحاب الفروض عند اجتماعه مع غيره بخـــلاف ما تقدم فان اغلبه قاصر على معرفة الفرض عند الانفراد ويمكنك أيضاً أن تجيب عن. اعتراض يرد عليك مما تقدم ومحصله ان هناك تناقضاً بين قولكم أصحاب الفروض اثنا عشر وقولكم يستحقالنصف خمسة والربغ اثناذوالئمنواحد والثلثين أريعة والثلث اثنان والسدس سبعة لانجموع الكل واحدوعشرون فقد زادوا عن اثنى عشر والجواب عن ذلك يعرف من معرفة الأحوال لالك اذا نظرت في الجدول المتقدم ترى الزوج مثلا فيمن يستحقالنصف وفيمن يستحق الريع بسبب عدم الفرع الوارث ووجوده وترىالام أيضاً فيمن يستحق الثلث ومن يستحق السدس حسب الاحوال وبنت الابن فيمن يستحق النصف وفيمن يستحق الثلثين وفيمن يستحق السدس على حسب وجودها مع غيرها من أصحاب الفروض واذا تتبنت من ذكروا فى الجدول فلا تجد الا اثنى عشر وارئاً هم أصحاب الفروض المتقدمة وحيناند . يندفع التناقض الظاهري

﴿ أحوال الأب ﴾

اذا مات شخص وترك أبًا فلا يخــاو حال الآب بالنسبة للارث من أحوال ثلاثة الحاله الاولى ارئه بالفرض المطلق الحالى من التمصيب بمنى انه يأخذ فرضه وهو السدس ولا شيء له بعد ذلك أصلا بطريق التمصيب لانهناك من هو ، قدم عليه في التمصيب وهي الحالة التي تكون عندوجودا فرع الوارث بشرط ان يكون مذكراً وهو الابن وابن الابن وان نزل فاذا توفي شخص عن أب وابن أو ابن ابن وان نزل فلا يأخذ لاب الا السدس بطريق الفرض والابن أو ابن الابن يأخذ الباقي بطريق التمصيب لان البنوة مقدمة في التمصيب على الابوة فالمسئلة على ما تقدم لك من القواعد من سنة للاب واحد والباق الابن

فالاب في هذه الحالة يأخذ السدس ولا يراحمه فيه غيره . وأما الابن فاله يأخذ الباقى كله اذا لم يكن هناك مستحق معه فان وجد من أصحاب الفر وص من يستحق معه أخد فرضه أولا كالام وأحد الزوجين فلو توفى شخص عن أب وأم وزوج وابن أخذ الابالسدس لوجود الفرع الوارث والام السدس أيضاً لما ذكر والزوج الربع لما تقدم والابن الباقى بطريق التعصيب فالمسألة من اثمى عشر فللاب السدس أثنان وللام مثله وللزوج الربع مملائة والباقى للابن فليس للابن شيء مخصوص بل نصيبه من التركة يختلف باختلاف الورثة الوجودين معه

الحالة الثانية ارثه بالفرض والتعصيب مماً وهذه الحالة تكون عندوجود الفرع الوارث اذا كان مؤنثاً وهو البنت وبنت الابن وان نزل أبوها فاذا توفى شخص عن أب وبنت أو بنتين أو بنتو بنتا بن أخذ الاب السدس بطريق الفرض والبنت في المسئلة الاولى النصف والبنتان في الثانية الثلثين

والبنت في الثالثة النصف وبنت الابن السدس والباقي بعد الفروض يأخذه الاب يطريق المعصيب وهو في المسئلة الاولى الثات وفي الثالية السدس وما الما الثالثة وكذا الحال فيها اذا وجد مع الاب والفرع الوارث المؤنث من أصحاب الفروض فأنه لا يأخذ الا بعداستيفاه أصحاب الفروض فروضهم فاذا توفي شخص عن زوجة وأب وبنت وبنت وبنت ابن أخذت الزوجة المن نوجود الفرع الوارث والاب السدس لما ذكر والبنت النصف وبنت الابن السدس لوجود البنت الواحدة فالمسئلة من أربعة وعشرين تأخذ الزوجة ثلاثة والاب أربعة والبنت الواحدة فالمسئلة من أربعة وعشرين تأخذ من أربعة وعشرين يأخذه من المسائل المتقدمة فالباقي ليس له حدد مقدر بل يختلف باختلاف الورثة الموجود بن معه

الحالة الثاثة — التمصيب المحض وهذه تكون اذا لم يوجد فرع وارث أصلا فاذا توفى شخص عن أب ولم يترك فرعاً وارثاً لا مذكراً ولا مؤناً فان لم يكن مع الاب احد من الورثة او كان معه من محجبون به كالاخوة والاخوات أخد كل التركة بطريق التمصيب وان كان معه من أصحاب الفروض من يستحق اخذ فرضه وهو يأخذ الباق فاذا توفى شخص عن أب وأم أخذت الام الثاث والاب الباق بالتمصيب وان كان معها زوج أخذ فرضه والاب الباق

وانما استحق الاب السدس في الحالة الاولى لقوله تمالى (ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد) فقد جمل له السدس مع الولد . وولد الابن ولد شرعًا قال تعالى (يابني آدم) وعرفا قال الشاعر ينونا ينو ابنائنا وبنائنا و وبنائنا * ينوهن أبناء الرجال الاباعد

ولك أن تقول عرف ذلك بدليل آخر وهو الاجماع وانما استحق في النالية بالفرضوالتمصيب للآية المتقدمة ولقوله عليه الصلاة والسلام (ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقته فلا ولى رجل ذكر)

وانما استحق فى الحالة الثالثة بالتمصيب المحض لقوله تعالى (فان لم يكن له ولدوورثه أبو اهفلامه الثلث) فذكر فرض الام وجمل الباقى له دليل على المعصية — انظر مادة (٩٦٠)

(أحوال الجد)

الجد الصحيح وهو الذى لا يدخل فى نسبته الى الميت اننى قائم مقام الاب عند عدمه وهو أبو الاب وإن علا فاذا توفى شخص وترك جدا صحيحاً ولم يترك أباه بل توفى فى حيامه قام الجد مقام الاب لو كان موجوداً فى جميع أحواله فيرث بالقرض المطاق الخالى من التعصيب اذا كان للمتوفى فرع وارث من ذكر ويرث بالفرض والتحصيب ان كان له فرع وارث من الاناث ويرث بالتمصيب الحيض اذا لم يكن هناك فرع وارث صلافان تخلل فى نسبته الى الميت أننى كأبى الأم يقال له جد فاسد وهذا لا يرث الاعلى اله من ذوى الارحام لان تخلل الام فى النسبة يقطع النسب اذ النسب الى

⁽ مادة ٥٩٦) الاب له أحوال ثلاث الفرض المطلق الحالى عن التمصيب وهو السدس وذلك مع الابن وابن الابن وان سفل والفرض والتمصيب مع البنت وستالابن وان سفلت والتمصيب المحض عند عدم الولد وولد الابن وان سفل

الآباء لان النسب للتعريف والشهرة وذلك يكون بالمشهور وهو الذكور دون الاناث وأنما قام الجـد الصحيح مقام الاب في أحواله المتقدمة لان الجد يسمى اباً قال الله تمالى حاكياً عن سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام (وانبعت ملة آبائى ابراهيم واسحق ويلقوب) وكان اسحق جده وابراهيم جدأ بيه وقال تمالى (يابني آدملا يفتننكم الشيطان كما أخرج أ بويكم من الجنة ﴾ وهما آدم وحواء عليهما الصلاة والسلام وانما قالوا يقوم الجد مقامالاب عند عدمه لانه لوكان الاب موجوداً لما ورث الجد شيئًا لان الاب أقرب منه والجدلا ينتسب الا به فلا يرث معه وأنما نقوم مقامه عند عدمه --ولكن يفارق الجد الاب فىمسائلأربعة فبمامختص بالميراث والافهى كثيرة مم الاولى اذا توفى شخص وكان من ضمن ورثته أب وأم أب فلاترث آم الاب معه بل هي محجوبة به حجب حرمان لانها انتسبت به ولكن لو كانِ من ضمن ورثته جد وام أب ورثت معه لانها غير مدلية مه فلا محجها التأنية اذا توفى شخص وترك أحد الزوجين مع الابوين فان الام تأخذ ثلث الباقى بعد نصيب أحد الزوجين وهو في مسئلة الزوج سدس لان الزوج يستحق النصف في هذه الحالة فثلث الباقي سدس وفي مسئلة الزوجة ربع لانهـا تستحق الربع والحالة هــذه فثلث الباقى ربع وهــذه المسئلة في الحقيقة مسئلتان احداهما زوج وأب وأم وثانيهما زوجة وأب وأم

ولوكان مكان الاب جَد بأن توفيت الزوجة عن زوج وأم وجـدأو توفى الزوج عن زوجة وأم وجد أخذت الام ثلث الكل لا ثلث الباق الثالثة اذا توفى شخص عن أب واخوة أشقاء أو لابكانت التركة كلها للاب ولا شى، للاخوة الاشقاء أو لاب بالاجماع واذا توفى عن جد واخوة أشقاء أو لابأخذ كل التركة الجد وحصب الاخوة حجب حرمان عند أبى حنيقة وعلى قوله لا فرق بين الاب والجد فى هذه الصورة لان كلا مهما يحجب الاخوة من الميراث وعند الصاحبين والشافعي يشتركون فى استحقاق التركة ففارق الجدالاب فى هذه الصورة عندهم أيضاً ومذهب الامام هو المعول عليه والمعمول به وسنضع لك باباً ان شاء الله تعالى فى كيفية مقاسمة الجد للاخوة

الرابعة اذا توفى شخص معتق بفتح الناء عن ابن المعتق بكسر الناء وأبي المعتق قال أبو يوسف يأخذ الاب السدس بالولاية والابن الباقي وقال الامام الاعظم ومحمد لا شيء للاب بل الكل للابن بالولاء واذا توفى شخص معتق بفتح الناء عن ابن المعتق بكسر الناء وجد المعتق كانت التركة كاما لابن المعتق ولا شيء لجده بالاتفاق وعلى هذا تكون مخالفة الاب العجد في هذه الصورة على مذهب أبي وسف فقط

ووجه قول أبي يوسف أن الولاء كله أثر الملك فيلحق محقيقة الملك ولو ترك المعتق مالا وترك أبًا واسًا كان لاً بيه سدس ماله والباق لا بنه فكذا اذا ترك ولاء

ولا في حنيفة ومحمد أن الولا، وان كان أثر الملك لكن ليس عال فلا تجرى فيه سهام الورثة بالقرضية كما في المال بل هوسبب يورث منه بطريق التصيب فيمتبر الاقرب فالاقرب والابن أقرب المصبات فيأخذ الكل ولو جرت فيه سهام الورثة بالفرضية كالمال لكان للنساء نصيب من الولاء

بالارث ولا قائل به بل انفقوا على أنه اذا ترك المنتى بفتح التاء ابن المعتقى بكسرها وبنت المعتق كانت كل التركة لا بن المعتقولا شيء لبنته كما ستعرفه ان شاء الله تمالى في العاصب السبى -- انظر مادة (٩٧٠)

(أحوال أولاد الام)

الولد لنة وشرعاً يطاق على المذكر والمؤنث والابن خاص بالمذكر والبنت بالمؤنث وانكان العرف لا يطاق الولد الاعلى الذكر فأولاد الام سواءكانوا ذكوراً أو اناثا لهم أحوال ثلاث

الحالة الاولى استحقاق السدس للواحد منهم سواء كان مذكراً أو مؤنثاً فاذا توفى شخص وترك أخا أو أختاً لام وليس من ضمن الورثة فرع وارث مطلقاً ولا أصل وارث مذكر استحق السدس

الحالة الثانية استحقاق الثلث للاثنين فاكثر سواء كانواذكوراً أو الماثا أو منهما وفى القسمة لا يفضل مذكرهم على مؤثبهم فاذا توفى شخص عن

⁽ مادة ٥٩٧) الجد الصحيح وهو الذي لا يدخل في نسبته الى الميتأمكالاب عند عدمه الا في المسائل الآتمة

⁽الاولى) إن أم الاب لا ترث مع الاب وترث مع الجد

⁽الثانية) أن الميت اذا ترك الابوين مع أحد الزوجين فللام ثلث ما يتى بعد نصيب أحد الزوجين ولوكان مكان الاب جد فللام ثلث الكل

⁽الثالثة) ان الاخرة الاشقاء أو الاب يُسقطون مع الاب اجماعاً ولا يسقطون مع الحد الى حنفة

⁽ الرابعة) ان أبا الممتق مع ابنه يأخد السدس بالولاء عند أبي يوسف وليس للجد ذلك اتفاقاً ويسقط الجد بالاب

اخوين أو أختين لام أوأ كثربالشرط المنقدم في الحالة الاولى استحقا الثاث ويعطى منه للمذكر مثل ما للمؤنث عند الاختلاط

الحالة الثالثة عدم استحقاقهم شيئًا وذلك عند وجودالقرع الوارث مطلقًا اى سواء كان مذكرًا أو مؤنئًا والاصل الوارث الحدد كر فالفرع الوارث هو الابن وابن الابن وان نزل والبنت وبنت الابن وان نزل أبو هاوالاصل الوارث المذكر هو الاب والجد الصحيح وان علا فالام أو الجدة لا تؤثر على أولاد الام في الميراث فاذا توفى شخص عن أخوين أو اختين لام وابن أو ابن ابن أو بنت أوبنت ابن أو اب أو ابي أب فلا يستحق أولاد الام شيئًا من التركة

وانما كان حكمهم ما تقدم لقوله تمالى (وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو اخت فلكل واحد مهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركا، في الثلث) والكلالة هي عدم وجود الولد والوالد لقوله تمالى (قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرة هلك ليس له ولد) وقوله عليه الصلاة والسلام الكلالة من ليس له ولد ولا والد وولد الابن داخل في الولد لقوله تمالى (يابني آدم) والجد داخل في الولد لقوله تمالى (كما اخرج أبوبكم من الجنة) فلا ارث لاولاد الام مع هؤلا، بالآبة والحديث . ثم لفظ الكلالة في الاصل عمني الاعيا، وذهاب القوة ثم استميرت لقرابة من عدا الولد والوالد كأنها قرابة الولد . ويطلق أيضاً على من لم يخلف ولداً ولا والداً وعلى من ليس بولد ولا والد من الحظفين من لم يخلف ولداً ولا والداً وعلى من ليس بولد ولا والد من الحظفين

﴿ أحوال الزوج ﴾

الزوج له حالتان الحالة الاولى استحقاق النصف بشرط عدم الفرع الوارث وهو كما عرفت الابن وابن الابن وان سفل والبنت وبنت الابن وان نزل أبووها لقوله تمالى (ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد) والولد يشمل الذكر والمؤنث وولد الابن ولدعلى ماعرفته غير مرة فاذا توفيت الزوجة عن زوج وورثة أخر ليس فيهم فرع وارث استحق الزوج النصف الحالة الثانية استحقاق الربع بشرط وجود الفرع الوارث لقوله تمالى وان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن) فاذا توفيت الزوجة عن زوج وفرع وارث سواء كان مذكراً أو مؤناً فلا يستحق الزوج الا الربع بشرط أيقل مادة الزوج الا الربع المائل مادة (١٩٥٠)

﴿ أَحُوالُ الزُّوجَةُ أَوْ الزُّوجَاتُ ﴾

للزوجة أو الاكثر حالتان الحالة الاولى الربع لقوله تمالى(ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد) والمراد بالولد الفرع الوارث سواء كان مذكراً أو وقداً فتى توفى الزوج وترك زوجته وليس له فرع وارث سواء كان منها أو من غيرها استحقت الربع ولوكان منها كثيرون من الورثة

⁽ مادة هـ٩٥) أولاد الامهم أحوال ثلاث السدس للواحد والثلث ثلاثنين فصاعدا دكورهم وانائهم فى القسمة سواء ويسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالبنت وبينت الابن وان سفل والاب والجد

⁽مادة ٩٩٥) الزوج له حالتان النصف عند عدمالولد وولد الابر_وان سفل والربع مع الولد أو ولد الامن وان سفل

الحالة النائية الثمن لقولة تمالى (فان كان لكم ولد فلمن الثمن مما تركتم) فتى وجد الفرع الوارث للزوج فسلا تستحتى الزوجة أو لزوجات الا الثمن ولو لم يوجد غيره من الورثة فاستحقاق الزوجة على النصف من استحقاق الزوج كما هو الشأن في كل مذكر ووث الفقا في صفة واحدة الا أولاد الام فان مذكرهم كؤ شهم في الاستحقاق والقسمة وانما اشتركن في الربع أو الثمن اذا زدن عن واحدة لئلا يلزم الاجحاف بقية الورثة لانه لو أعطى لكل واحدة منهر ربماً يأخذن الكل اذا ترك أربع زوجات بلا ولد والنصف مع الولد - أنظر مادة (٢٠٠)

﴿ أحوال البنات الصلبية ﴾

بنات الصلب لهن أحوال ثلاث الاولى النصف الواحدة اذا الفردت لقوله تعالى (وانكانت واحدة فلها النصف) فمتى كان للمتوفى بنت واحدة استحقت النصف ولا يؤثر عليها غيرها من الورثة الموجودين ممها

الثانية الثانان للاكثر من الواحدة لقوله تمالى (فانكن نساء فوق التنين فلهن ثلثاما ترك) فاذا توفى شخص وترك بنتين أو اكثر استحقا الثانين ولا بزاجها غيرها في هذا الاستحقاق وهدذا قول عامة الصحابة رضى الله تمالى عنهم وهو المعمول به الآن في كافة الامصار وعن ابن عباس رضى الله تمالى عنها أنه جمل حكم البنتين منهن حكم الواحدة فجمل لهما النصف للآية المنقدمة فأنه علق استحقاق الثانين بكونهن نساء وهو جمع

⁽ مادة ۹۰۰) الزوجة أو الزوجات لهن حالتان الربع/واحدة أو اكثر عند عدم الولد أو ولد الابن وان سفل

وصرح بقوله فوق اثنين وأكده بضمير الجمع بقوله تمالى (فلهن ثانا ا آبرك) والملق على شرط لا يثبت بدونه ولان الله تمالى جمل للبنتين النصف مع الابن وهو يستحق النصف وحظ الذكر مثل حظ الانثيين فعلم بذلك ان حظ البنتين النصف عند الانفر اد - وللجمهور ما روى عن جابر انه قال جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بابنتها من سعد فقالت يارسول الله هامان ابننا سعد بن الربيع قتل أبوها ممك من سعد فقالت يارسول الله هامان ابننا سعد بن الربيع قتل أبوها ممك في أحد وأن عهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا فقال يقفى الله في ذلك فنزلت آية الميراث فقال اعط ابنتي سعد التلتين وأمهما الممن وما بتى فهو لك فعرفنا حكم الجمع بالكتاب وحكم المثنى بالسنة لان مخصيص الشيء بالذكر في الحياء الدين المنتي الله كو المنتي الدين المنتي الله كو المنتي المنتي المنتي المنتي المنتي الله كو المنتي المنتين المنتي المنتين ال

الحالة الثالثة الارث بالتبصيب مع الابن سوا، كانت واحدة أو أكثر فايس لهن شيء مقدر في هذه الحالة لقوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم الذكر مثل حظ الانثيين) فاذا توفي شخص عن بنين وبنات كان للابن مثل حظ الانثيين فان لم يوجد معهم أحد من الورثة تسموا التركة بينهم على هذه النسبة وان وجد فان كان محجوباً بهسم فلا يأخذ شيئاً وقسموا التركة كما سبق كالاخوة والاخوات مطلقاً وان لم يكن محجوباً أخذ فرضه واقتسموا الباق بينهم كالروج والاب والام أو الجدة والروجة النارعة ما أنظرمادة (١٠١)

 ⁽ مادة ۲۰۱) البنات الصلبيان لهن أحوال ثلاث النصف الواحدة اذا الفردت والثنان للا ثنتين فصاعداً ومع الابن للذكر مثل حظ الاثنين وهو يعصبهن

(أحوال بنات الابن وان سفل)

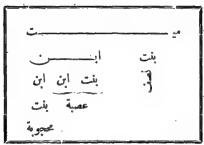
بنات الابن لهن أحوال ست الاولى النصف للواحدة اذا انفردت عن البنت الصلبية فاذا نوفى شخص وترك بنت ابن أوبنت ابن ابن ولم يترك بنتاً فى المثال الاول أو بنت ابن فى المثال الثانى أخذت بنت الابن فى المثال الاول وبنت ابن الابن فى المثال الثانى النصف لا يزاحمها فيه غيرهما

الحالة الثانية الثلثان اذا كانتا اثنتين فا كثراذاً لم يوجدمه هابنت صلبية فاذا توفى شخص عن بنتى ابن ولم يترك بنتاً صلبية أخذنا الثلثين

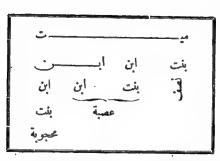
الحالة الثالثة تعصيبهن بابن الابن فله ضعف ما للانثى

الحالة الرابعة استحقاقهن السدس اذا وجدت أو وجدن مع البنت الواحدة الصلبية فاذا توفى شخص عن بنت وبنت ابن أو بنات ابن أخذت الصلبية النصف وبنت الابن أو الاكثر السدس تكملة للثلثين لقول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه فى بنت وبنت ابن وأخت و سممت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة للثلثين والباقى للاخت ، وقوله تكملة للثلثين دليل على انهن يدخلن فى لفظ المؤلاد لان الله تعالى جعل للاولاد الاناث ثاثين فاذا أخذت الصلبية النصف بقى سدس فيعطى لها تكملة لذلك فلولا أنهن دخلن فى الاولاد وفرضهن واحد لما صار تكملة له الا أن الصلبية أقرب الى الميت وفرضهن واحد لما صار تكملة له الا أن الصلبية أقرب الى الميت فتفضل عليهن بالنصف

ومحل أخذهن القروض المتقدمة اذا لم يكن معهن مذكر فان وجدور ثن معه بالتعصيب ويكون للمذكر ضعف ما للمؤنث ولا فرق بين أن يكون الذكر الذى فى درجة بنت الابن أخاها أو ابن عمها ويحبب من هى انزل منه درجة . فيكون أخاها اذا خلف شخص بنتا وابناً وخلف الابن بنتا وابنين وخلف أحد الابنين بنتا ومات الابن فى حياة أبيه وكذلك ابنه الذى خلف بنتا ثم مات الاكبر عن بنت وبنت ابن وابن ابن هما اخوان وعن بنت ابن ابن أخذت البنت النصف والباقى لابن الابن وبنت الابن بالتصيب ولا شىء لبنت ابن الابن لابها محجوبة بابن الابن وبوضح ذلك ما في الصورة



ويكون ابن عمها اذا خلف شخص بنتاً وابنين وخلف أحد الابنين بنتاً والآخر خلف ابنين وأحدهما خلف بنتاً والآخر وعن بنت حيانه ثم مات هو عن بنت ابن وأحد ابنى الابن الآخر وعن بنت ابن الابن أخذت البنت النصف وبنت الابن وابن الابن الذي هو ابن عمها يأخذان الباقى بالتمصيب وبنت ابن الابن محجوبة بابن الابن كافى هذه الصورة



فني هاتين الصورتين يعصب من كانت بحذائه بدون شرط وهي أخته في الصورة الاولى وبنت عمه في النائية فلم الباق بمد نصف الصلبية الله كر مثل حظ الانثين وحيث ان الارث بالتمصيب في هذه الحالة فيسقطن معه فو استفرقت الفروض التركة كما اذا توفيت الروجة عن زوج وأم وأب وبنت وبنت ابن وابن ابن فأصل المسئلة على ما عرفت في كيفية استخراج المسائل اثنا عشر للزوج الربع ثلاثة وللام السدس اثنان واللاب السدس اثنان أيضاً والبنت النصف ستة فقد عالت المسألة الى ثلاثة عشر وسقطت بنت الابن وابن الابن ولو فقد ابن الابن لكان لبنت الابن السدس تكملة المثانين وهو ابن الابن ولمو المسئلة الى خسة عشر فهو من افر اد القريب المشؤوم الذي لولاه ورثت الابني والايكون الافي ورجها

الحالة الحامسة سقوطهن بالصليمتين فاكثر فاذا وفي شخص عن بنتين وبنات ابن فلا شيء لهن بل الكل للبنتين فرضاً ورداً اذا لم يوجد من أصحاب الفروض من يستحق معهما فان وجد أخد فرضه فان بتي شيء يرد عليهما وهذا مختلف باختلاف الورثة الموجودين ممهما

ولكن سقوطهن في هذه الحالة مقيد بما اذا لم يكن معهن معصب فان وجد أخذن معها التعصيب سواء كان في درجتهن او أسفل منهن فاذا كان في درجتهن فلا فرق بين كو نه أخاهن أوابن عهن كاعرفت نظيره فيانقدم وان كان أسفل منهن فلا فرق بين أن يكون ابن أخيهن أو ابن ابن عمهن فيعصب في هذه الحالة من في درجته ومن فوقه لاحتياجها اليه بأخذ من فوقه الله التلكين . فيكون ابن أخهن كا في هذة الصورة

ــت					
ن		1	ابن	منتان	
اين مئت	ابن	بنت	بنت	•	
محجوبة	4	J.	4. 4	ثلثان	

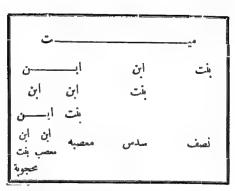
فابن الابن فى هذه الصورة يعصب اخته وبنت عمه ويحبب بنت اخيه لانها أنزل منه درجة . ويكون ابن ابن عمهن كما فىهذه الصورة

ت ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	·
ابن ابــــــن	بنتان
بنت بنت ابــن	
بنت عم آیه عملته این این محمد محمد منت	ثاثان
عبوية	

ظبن ابن الابع يسمب بنت عم ابيه وعمته وذلك في الثان الباق للمذكر ضعف ما للانبي وهذا من أفراد القريب المبارك اذ لولاه لما ورثا ولو استفر قت الفروض التركة سقطن معه ولا يشترط في سقوط بنات ابن الابن ان تحوز الصلبيتان الثلثين بل لوكانت صلبية واحدة وبنت ابن وبنات ابن ابن كان الحريج القدم اذ من فوق بنات ابن الابن يستحقان الثلثين لان البنت لها النصف وبنت الابن لها السدس تكملة المثلثين فلا تستحق بنات ابن الابن شيئا الا اذا كان معهن معصب سواء كان في درجتهن اوأسفل منهن فيكون في درجتهن اذا توفي شخص عن بنت و منت ابن وبنت ابن ابر فلا في من الاخيرة الا اذا وجد معها ابن ابن ابن سواء كان أخا او ابن عم أو ابن عمن واذا كان أسفل منهن فلا فرق بين أن يكون ابن أخيهن أو ابن عمن وابن عمن وان عمن والدن عمن والدن ابن عمن فلا فرق بين أن يكون ابن أخيهن أو ابن

<u> </u>	
ابن ابن	بنت
بنت ابــــن .	
ينت ابن	
مصبة ابن ابن بابن أخيا معب بنت	ئصف
محتصو بة	
·	

والثاني كهذه الصورة



فني هاتين الصورتين يمصب من فوقه اذا كانت محتاجة اليه وهي همته في الصورة الاولى وبنت عم أبيه في التابية وأما التي لها السدسُ فلا يعصبها لاستغنائها عنه بفرضها فيكون قريباً مباركاً اذ لولاه لما ورثن

فقد علمت من ذلك أن أبن الابن يمصب من هى فى درجته مطلقاً أى سواء كانت محتاجة أليه أو لاوأما التى فوقه فلا يمصبها الا اذا كانت عتاجة اليه وتكون كذلك اذا كان من فوقها يستحق الثلثين سواء كانتا صليتين أو صلية وبنت أبن وأما التى أسفل من درجته فى لا تستحق معه شياً لانه محجها

الحالة السادسة سقوطهن بالابن فاذا توفى شخص عن ابن وبنات ابن حبب حرمان وهذا جار في كل مذكر درجته أعلى من المؤنث كما

علم مما تقدم - انظر مادة (٦٠٢)

﴿ أحوال الاخوات لاب وأم أى الشقيقيات ﴾

اعلم أن الاخوة والاخوات أذا كانوا لابوين بقال لهم بنو الاعيان سموا بذلك لانهمخيار الاخوة والاخوات أخذا من أعيان القوم يدى خيارهم واذا كانوا لأبفهم نو العلاّتوه أولاد الرجل الواحد من نسوة شي سموا بذلك لان الملة الضرة وهم أولاد الضرائر اذ أم كل منهم ضرة لام الآخر واذاكانوا لأم فهم بنو الأخياف لكونهم من أصلين مختلفين ماخوذ من قولهم فرس أخيف اذا كانت احدى عينيه مخالفة للاخرى فأحوال الاخوات الشقيقات خس (الاولى) النصف للواحدة (التالية) الثلثان للانتين نصاعدا (التالئة تعصيبهن بالاخ الشقيق فله ضعف ما للانثي (الرابعة) صيرورتهن عصبة مع البنت أو بنت الابن أو معها فلهن الباقى وهو النصف مع البنت والثلث مع البنتين أو مع البنت وبنت الابن وحيثنذ يسقطن ان استغرقت الفروض التركة فلا يكون لهن شيء كما لو توفيت الزوجة عن بنتين وزوج وأم وأخت شقيقة فاصلها من اثنى عشر وتعول لثلاثة عشر للبنتين الثلثان. نمانية وللزوج ألربع ثلاثة وللآم السدس اثنان وسقطت الاخت أو الاخوات (الخامسة) سقوطهن بالابن وابن الابن وانسفل وبالابوالجد

⁽ مادة ٢٠٠٢) بنات الابن كبّات الصلب ولهن أحوال ست النصف للواحدة اذا الفردت والثلثان للائتين فصاعداً عند عدم بنات الصلب ولهن السدس مع الواحدة الصلبية تكملة الثلثين ولا يرثن مع المبنات الصلبيات ثنتين فصاعدا الا ان يكون مجذائهن أو أسفل منهن غلام فيصبهن ويكون الباقي بينهم للذكر مشل حظ الانثيين ويسقطن بالابن بخلاف بنات الصلب

الصحيح وان علا أنظر مادة (٦٠٣)

﴿ أَحُوالُ الْاحْواتُ لاَّبُ ﴾

الاخوات لأب لهن أحوال سبع الاحوال الاربع الاول المتقدمة في الاخوات الشقيقات عند فقد الشقيقة الا ان الذي يعصبهن هو الاخ لاب ولا يشترط في النعصيب عدم وجود الشقيقة

الخامسة سقوطهن بالأبن وابن الابن وان نزل وبالاب والجد الصحيح وان علا وبالاخ الشقيق وبالاخت الشقيقة أيضاً اذا صارت عصبة وهو الأخ لأب

وفى هذه الحالة تقدم الشقيقة على أخى الميت لابيه وكذا الاحت لاب عند ما تصير عصبة مع البنت أو بنت الابن تحجب من يحجبه أخوها

السادسة استحقاقهن السدس مع الأخت الشقيقة الواحدة تكملة للنادين لان فرض الشقيقة النصف فالأخت لاب مع الشقيقة كبنت الابن مع البنت في ذلك الا اذا كان معها في هذه الحالة أخ لاب فائه يعصبها في النصف فله ضعفها وتسقط معه لو استغرقت الفروض التركة كزوج وأخت شقيقة وأخت لاب وأخ لاب فالزوج له النصف والشقيقة النصف ولاشيء للاخت والاخلاب فيكون أخا مشؤوماً اذ لولاه لورثت السدس وتعول

⁽ مادة ٦٠٣) الاخواثلاب وأم لهن أحوال أدبع هى التصف الواحدة والثلثان للانتئين فصاعدا ومع الاخ الشقيق للذكر مثل حظ الانتبين ويصرن عصبة به لاستوائم فى القراية الى الميت ولهن الباقى مع البنات أو بنات الابن

الحالة السابعة سقوطهن مع الاختين الشقيقين لكن هذا مقيد بما اذا لم يكن معهن معصب ولا يكون الا في درجتهن وهو الاخ لاب بخلاف بنات الابن على ما عرفته فاذا توفى شخص عن أختين شقيقتين وأختأو وبرد الثلث الباق عليها اذا لم يكن هناك من أصحاب الفروض من يستحقه فلو كان معها أخلا ب أخذت ،مه الثلث الباق للمذكر ضعف ما للانتي وهذا من أفواد الاخ المبارك اذ لولاه لما ورثت شيئاً وبالضرورة تسقط معه اذا استغرفت الفروض التركة كزوجة وشقيقتين وأم وأخت لأب وأخلاب فالمسألة من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللشقيقتين الثلثان ثماية واللأم السدس اثنان فقد عالت المسئلة بواحد فلم يبق شيء للأخت والأخ لأب السدس اثنان فقد عالت المسئلة بواحد فلم يبق شيء للأخت والأخ لأب

فقد علمت من الاحوال المتقدمة ان الاخوات لا بويناً و لاب يسقطن بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب والجد الصحيح وان علا والاخوات لاب يسقطناً يضابالاخ الشقيق مطلقاً وبالشقيقتين الا اذا كان هناك معصب وهو الاخ لاب وبالاخت الشقيقة اذا صارت عصبة مع البنت أو بنت الابن

⁽ مادة ٢٠٤) الاخوات لاب كالاخوات لا بُوين ولهن أحوال ست النصف الواحدة أذا الفردت والثقان للانهتين فصاعدا عند عدم الأخوات لا بوين ولهن السدس مع الاخت الواحدة لابوين تكملة الثلثين ولا يرثن مع الأحتين لا بوين الا ان يكون مههن أخلاب فيعصهن السادس من الاحوال المذكورة أن يصرن عصبة مع البنات الصلبيات أو مع بنات الابن كما تقدم في الاخوات لا بوين

ومثل الاخوات فها ذكر الاخوة الاشقاء أو لاب فى أنهم يسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب والجد الصحيح وان علا وهذا لا حاجة اليه هنا لان الكلام هنا الما هو فى أصحاب الفروض والاخوة الاشقاء أو لاب من العصبات ولهم باب مخصوص . فكان اللازم أن يأتى بسقوط الاخوات الشقيقات أو لاب فى أحوالهن كما عرفته من الشرح المتقدم ويؤخر الكلام على الاخوة فى محله — انظر مادة (١٠٠)

(أحوال الأم)

للام أحوال ثلاث الحالة الاولى السدس اذا كان للمتوفى فرع وارث وهو الابن وابن الابن وان نزل والبنت وبنت الابن وان نزل أبوها أوكان له اننان فاكثر من الاخوة أو الاخوات أو منها من أى جهة كانا

الحالة انثانية ثلث الكل عند عدم هؤلاء المذكورين وعدم الاب واحد الزوجين

الحالة الثالثة ثلث الباق بمد فرض أحد الزوجين اذا كانت مع الاب وتحت هذه صورتان الاولى زوج وأم وأب الثانية زوجة وأم وأبفيمدأن يأخذ أحد الزوجين فرضه تأخذ الام ثلث الباق وهو فى مسئلة الزوج سدس وفى مسئلة الزوجة ديم أما لو كانت الام مع الجد وأحد الزوجين فلها ثلث جميم المال كما عرفته نما تقدم

⁽ مادة ٦٠٥) الاخوة والاخوات لابوين والاخوة والاخوات لابكلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب والجد وتسقط الاخوة والاخوات لاب بالاخ لابوين وبالاخت لابوين اذا صارت عصبة مع البنات أو مع بنات الابن

وهاآن المسئلتان تسميان بالغراوين لشهرتهما كالكوكب الاغر وبالعمريتين لقضاء سيدناعمر بن الخطاب فيهما بذلك

فكل مسئلة من مسائل المواريث يستحق فيها شخص فرضاً من الفروض بنسب ذلك الفرض الى جلة التركة الا فى هاتين المسئلتين فان نسبة الثلث فيها الى ما يبتى بعد فرض أحد الروجين لا الى كل التركة وانما سمى ثلثاً وان كان فى الحقيقة أقل من ذلك تأدبا مع الفرآن الشريف لانه سماه ثلثاً بقوله (فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث) وهناك اقوال أخرى فى هذه المسئلة تقدمت فى شرح مادة (٩٤٥) فراجعها — انظر مادة (١٩٤)

(أحوال الجدة أو الجدات)

الجدة الصحيحة أو الجدات لها حالتان والجدة الصحيحة هي التي لم تنتسب لجد فاسد وقد عرفت أن الجدالفاسد من تخلل في نسبته الى الشخص اثنى كابى الام فكل جدة لم تنسب لجد فاسد فهي صحيحة

الحالة الأولى السدس سواء كانت لام كأم الأم أو لأب كأم الاب وسواء كانت واحدة أو أكثر لكن اذا كانت الجدات اكثر من واحدة بشرط أن يكن متحاذيات في الدرجة كأم الام مع أم الاب فان اختلفن

⁽ مادة ٢٠٦) للام أحوال ثلاث السدس ان كان للميت ولد أو ولد ابن وان سفل أو مع الانتين من الاخوتاقوالاخوات فصاعداً من أى جهة كانا ولها ثلث السكل عند عدم المذكورين وثلث ما يق بعد فوض أحد الزوجين وذلك فى مسئلتين احداهما ؤوج وابوان وأنيتهما زوجة وابوان ولوكان مكان الاب جدد فللام ثلث جميع المال بسد فرض الزوج أو الزوجة كما تقدم

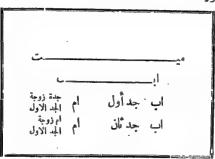
في الدرجة كأم الاب مع أم أم الام حجبت القربي البعيدة

فالأولى أمية والبواق ابويات ولا يتأتى التمداد فى الاميات مع الصحة لانه متى تخللهن أب يكون جداً فاسداً وحينت تكون الجدات التى فوقه فاسدات لانسابهن بجد فاسد فالجدة الصحيحة من جهة الام واحدة ابدأ

الحالة الثانية سقوطهن وهذا مختلف بالنسبة لوجودهن مع الام أو الاب أو الجد أو مع بعضهن على ما يلق عليك فيسقطن بالام سواء كن كلهن أبويات او أميات أو مختلطات فتى وجدت الام في مسئلة من المسائل وممها جدات فلا يأخذن شيئاً وتسقط الابوية بالاب وأما الجدة الامية فلا تسقط به فاذا توفى شخص عن أب وأم اب حجبها الاب لادلائها به ولو توفى عن أب وأم ام ورثت معه السدس لانها لم تنسب به

وانما حجبت الجدات مطلقاً بالام ولم تحجب بالاب الا الابويات لان كلا من اتحــاد السبب والادلاء له تأثير فى الحجب فأم الاب تحجب به للادلاء فقط وتحجب بالام لاتحاد السبب وهو الامومة وام الام ترث مع الاب لانمدام المنيين وتحجب بالام لوجودهما

وكما تسقط الابوية بالاب تسقط بالجد أيضا لكن بشرط أن تكون مدلية به كأم ابى الاب فان لم تكن مدلية به فلا مجميها وان علت كأم ام الاب فانها برث مع أبى الاب لانها ايست من قبله بل هى زوجته ان كان يعدها عن الميت بدرجة واحدة أو ام زوجته إن كان بعدها بدرجتين على هذه الصورة

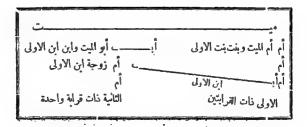


وتحجب القربي البعدي من أي جهة كان كل منهما أي سواء كانت من جهة الام أو من جهة الاب فام الاب تحجب ام ام الام وام ابي الاب ولا فرق بين أن تكون القربي وارثة أو محجوبة كأم الاب الحجوبة بالاب فانها تحجب ام ام الام فلولم توجد ام الاب لم تحجب ام ام الام بالاب لانها جدة أمية وقد عرفت انها تحجب به فان وجدت جدتان صحيحتان في درجة واحدة استحقتا السدس ويقسم بنهما نصفين اتفاقا اذا كان كل منهما ذات قرابة واحدة كام ام وام اب فان كانت احداها ذات قرابتين كام ام الام وهي أيضاً أم أبي الاب والاخرى ذات قرابة واحدة كأم أم الاب قال أبو حنيفة وأبو يوسف بقسم السدس بنهما اثلاثا باعتبار الابدان وهو الممول عليه وقالي محد بقسم السدس بنهما اثلاثا باعتبار الابدان

استحقاق الارث باعتبار الاسباب فاذا اجتمع فى واحد سببان متفقان كجدة من جهتين كانت فى الصورة واحدة وفى المنى متعددة فتستحق الارث بعما مما كما اذا اجتمع فى شخص سببان مختلفان فانه برث بعما اتفاقاً فاذا ترك شخص ابنى عم شقيق أو لأب أحدهما أخ لأم يأخذ ذلك الأخ السدس بطريق الفرض والباقى يقسم بينهما نصفين بالتمصيب وكذا اذا توفيت امرأة وتركت ابنى عم شقيق أو لأب أحدهما زوجها فان الزوج يأخذ النصف بالفرضية ويقاسم الآخر فى النصف الباقى بالتعصيب

ووجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف ان تمدد الجمة ان اقتضت تمدد الاستحقاق بحسب تمددها الاسم كافى الثالين المذكورين كان مقتضياً لتمدد الاستحقاق بحسب تمددها وأما اذا لم يقتض تمدد الاسم كان فى حكم الجمة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل فان ذات القرابتين تسمى بالجدة كذات القرابة الواحدة وعلى هذا لو كانت جدة ذات قرابة واحدة بقسم السدس بينها انصافاً عند ابي يوسف وأرباعاً عند محد

﴿ وصورة المسئلة ﴾



وتوضيح هذه الصورة ان امرأة زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد منها ولد فهذه الرأة جدة لهذا الولد من قبل أبيه لانها أم أبي أبيه ومن قبل أمه لانها أم أم أمه فهي جدة ذات قرابتين ثم انه من غير شك كانت هاك امرأة أخرى تزوج بنتها ابن المرأة الاولى فولد منها ابن ابن الاولى الذي هو أبو الميت فهذه أم أم أبي الميت فهي ذات قرابة واحدة فهاتان المرأتان جدتان في مرتبة واحدة فاذا اجتمعنا فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة

واذا أردت ان تصور الجدة ذات القرابات الثلاث تقول ان تلك المرأة التى زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد منها . فم كراً اذا زوجت هـ فما المولود بنت بنت بنت أخرى لها فولد منها ولد كانت تلك المرأة للمولود الثانى أم أم ألاً م وأم أم أم الأب وأم أبى أبى الأبوكانت صاحبتها أعنى أم زوجة إنها للمولود اثنانى أم أم أبى الأب — أنظر مادة (٦٠٧)

فقد بأن لك مما سبق ان أصحاب الفروض اثنا عشر أربعة من الذكور وهم الاب والجد الصحيح وان علا والاخ لام والزوج وثمانية من الأناث (مادة ٢٠٠٧) والجدة السدس لام كانت أو لابواحدة كانت أو اكثر اذاكن صحيحات متحاذيات في الدرجة لان الفربي تحجب البعدى ويسقطن أى الجدات كابن سواء كن أبويات أى من جهة الاب أو أميات أى من جهة الام أو مختلطات بالام وتسقط الجدات الابويات دون الاميات بالاب وكذلك تسقط الابويات بالجد الا أم الاب وان علم قائم أم الأب المست من قبله وهكذا القريبة تحجب البعدة من أى جهة كانت وادئة أو محجوبة اذا كانت جدة ذات قرابة واحدة كأم أم الاب والاخرى ذات قرابتين أو أكثر كأم أم الأم وهي أيضاً أم أبي الاب يقسم السدس ينهما انصافاً

\$	1 2.	Sh	1 1	T	1	6	_			_
ستوطیق ۱۵ مولدکی آمیات از آسیان وسنوط الاویان بلاپ والحله اینا انتشست ۵ ومتوط است که اینان است که اینان است که این سن آی میخ کان	در ده ای در در آمد اورجین فر ساگین (۱) دوج آم کی (۲) روحهٔ آم پ	سمائی السدی مع سلوطین (لاختری الفیلیدی (13 م کار سری محمد الفیقة اواسد:	ہ الاین وائیں الاین وائن کران والات والحد الصحیح وان مخا	ا الموابي الآي	الادت المصيف مع الآن	ملموظة الدرع الوارث هو الإيدان لاب وان كران والبخ ايات الابل وان كرا أبوط	مدوقة عدميًا هذون الكثيب وعوقهم ما كرم ق المست	ہ الدی لائی، ادیم ایما اجاماً واہر الدین کہ الدین کا الدین کی ادیم الدین کہ الدین کا الدین کا الدین کا الدین ک	يا ون إنسيب الحق عند عمم القرع الوارث سنتة	
	الله كل الذكة عند عدم الله مع الوارث أو النهن من المده ا الاشوة او الاحوات سطاقاً	ا مرفق المالات المالا	و التفق المرن سبة مع البّت أو علم المنافق الدين المنافق المنافق المنافق الدين المنافق الدين المنافق الدين المنافق الدين المنافق المنافق الدين المنافق الدين المنافق الدين المنافق المنافق الدين المنافق المنا	و فر السدس مع البت معوضي الدي ((ادا مع و فر السام معرف أو مها معرف المراحدة	۲ افتتان او کش در الراحدة	أقري شد دجود أقرع الأوادة بالمان شد وجود أقرع الواودة الكنن شد وجود أقرع الواودة	الله الأمانين الأكثر الأمانين ويكام الوارد الدكر المائين الدكر الدكر	و الاعتدارالات ركست وات ينطون والباحدة عطون والهالاخة أي جيد	رث القرش والتعيب عند وجود تقرح الوارث المراث وهو المت ويت الاين وأن ترك أورها	A Secretarion of the second
، دس الواحدة أو إلاكة اداكى محيسات متعاقبات في الدرجة	ا الركة مع وجود اللوع الوارث أو النبق من الخلف كل الاحتواد الاحتوات عالماً	ب المدان الانتان المسين الأنجام المبدئ المب	ا المثال الانتياة كثر المعالمة المثارة المتال الانتياء الكثار الانتياء الكثار الانتياء الكثار المتالمة المتالم	الواحدة الثلثان الاكثر من الأرث التصيب ع الإراحدة الثلاث الأكثر من الأرث التصيب ع	المث الراحد .	ا انصف هد مدم الترح الوارث ۱ از ای مندمدم القرع الوارث	را المدس مواه كان مذكراً أو يؤنثا	١ الأرد مه وزت	ا الليلق أماثل من التصيب مع التربع الوارث يرث وقط الاين وأي الاين وأن ترث	10 m

موال المات المسايات الموال باده الاي

الموال الزوج

سوال الروحة أو الارجات به

المراد الار

موال الاعتيات التتبات

W Haglic IV

وهن البنت وبنت الابن وان نزل أبوها والاخت الشقيقة والاخت لاب والاخت لام والام والجدة الصحيحة والزوجة

وان كل واحد منهم له أحوال تختلف باختلاف الورثة الوجودين معه وقد عرفت جيمها من هذا الباب ولكنها مفرقة فلاجل النسهيل وضعنا الك جدولا بين لك جميع هذء الاحوال في صحيفة واحدة لبسهل لك معرفة أي حاله تريد البحث عنها لاى وارث من المذكورين فان استفدت ما أنت طالبه منه فيها والافارجع الى نفس الحالة التي تريدها في شرح أحوالهم تجدها واضحة بما لامزيد عليه ولاجل زيادة السهولة رتبنا أصحاب الفروض وأحوالهم في هذا الجدول على حسب ترتيها في الشرح

وكيفية وضمه أننا اثبتنا جميع أصحاب الفروض فى المربعات الرأسية من جهة البمين ووضعنا أحوال كل واحـــد أمامه فى الخانات المربعات الافقية . وهذا هو الجدول —

﴿ الباب الخامس ﴾

(في ألارث بالنمصيب)

اعلم أن العصبة تنقسم انقساما أولياً الى قسمين الاول العصبة النسبية وهى الآية من جهة النسب اى القرابة والثانى العصبة السببية وهى الآية من جهة السبب اى المتق

والاول يقسم الى ثلاثة أقسام عاصب بنسه وعاصب بنيره وعاصب مع غيره ولكن عندما يطلق العاصب لا ينصرف الا الى العاصب بنفسه وهو من يأخذ جميع المال عند انفراده أو ما أبقته الفرائض عند وجود من له الفرض المقدر ال لم يكن محجوبا به كالاخت الشقيقة مع الابن فانها وان كانت صاحبة فرض الا أنها لا تأخذ شيئًا معه — انظر مادة (١٠٨)

﴿ القسم الاول ﴾

وهوالعاصببنفسه النسي

الماصب بنهسه النسبي هو كل مذكر لم سنسب بالانثى وحدها سواء انتسب عذكر فقط كابن الابن أو انتسب بانثى مع مذكر كالاخ الشقيق غرج عنه من انتسب بانثى فقط كابن الام فانه ليس بعصبة

وهو ينحصر في اربعة أصناف البنوة والابوة والاخوة والعمومة ـــــ فالبنوة تشمل الابنوابن الابنوان سفل والابوة تشمل الاب والجد الصحيح

⁽ مادة ٢٠٨) العاصب شرعاً كل من حاز حجيع التركة اذا افغرداًوحازما أبقته الغرائض والعصبة فوعان تسبى وسبي فالنسي على ثلاثة أقسام عاصب بنفسه وعاصب يغيره وعاصب مع غيره

وان علا والاخوة تشمل الاخ الشقيق والاخ لاب وابن الاخ الشقيق وابن الاخ الشقيق وابن الاخ لاب وان نزل كل منهما والممومة سقسم الى ثلاثة اقسام عمومة نفس الشخص وعمومة ابيه وعمومة جده وان علا وكل من الاقسام الثلاثة بشمل الم الشقيق وابن الم لاب وان نزل كل منهما

والعصبة فى اللغة قرابة الرجل لابيه وهو جمع عاصب مثل كمله وكامل ولكن الفقهاء يستعملون العصبة فى الواحدلانه قام مقام جماعة فى احر ازجميع المال والشرع جمل الانثى عصبة فى مسئلة الاعتاق

وهذه المادة معناها في اللغة الاحاطة يقال عصب القوم بالرجل عصباً من باب ضرب أحاطوا به لقتال او جماية فلهذا اختص الذكور بهذا الاسم وأطلقت العصبة شرعًا على الاصناف الاربعة المتقدمة لانهم محتاطون بالشخص من كل جهة فالبنوة من جهة الفرع والابوة من جهة الحاشية البعيدة فاذا والاخوة من جهة الحاشية البعيدة فاذا وجد واحد من العصبات المتقدمين استحق كل المال وان وجدت عدة أشخاص منهم فترتيبم في الارث يكون كالترتيب المتقدم فالبنوة أولائم الابوة ثم الاخوة ثم الدومة بتقدم عمومة نفس الشخص على عمومة أبيه وهذه على عمومة جده فالتقدم بيهم يكون أولا بالجهة وثانيًا بالدرجة وثالثًا بالمدومة بالمواة

و التقديم بالجهة ،

التقديم بها يكون فيها اذا توفى شخص وترك واحداًمن جهة البنوة ولو

يمدت درجته عنه كابن ابن ابن وواحداً من جهة الابوة ولوقر بت درجته منه كالاب أخذ الاب السدس بطريق الفرض والباق لمن كان من جهة البنوة والتمصيب وانما قدم الابن على الاب فى التمصيب لفوله تمالى (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الانتين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثاما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فال لم يكن له ولد وورثه ابوه فلامه الثلث)

فِحْسِل الاب صاحب فرض مع الولد ولم يجمل للولد المذكر فرضاً مقدراً فتمين الباق له فدل على أن الولد المذكر مقدم على الاب في التعصيب وابن الابن ابن كما عرفته فيقوم مقامه فيقدم على الاب أيضاً ولان الانسان يؤثر ولده على والده ويختار صرف ماله له ولا جله يدخر ماله عادة وله ذا قال عليمه الصلاة والسلام « الولد مبخلة عجبنة » وقضية ذلك أن لا يجاوز بكسبه محل اختياره الا اننا صرفنا مقدار الغرض لا سحاب الفروض بالنص فيبقى الباقى على تضية الدليل وكان مقتضى هذا أن تقدم البنت أيضاً على الاب وعلى كل عصبة الا أن الشارع أبطل اختياره بتميين الفرض لهما وجمل الباقى لا ولى رجل ذكر

وإذا توفى شخص وترك واحداً من جهة الأبوة وآخر من جهة الاخوة كان المال كله لمن هو من جهة الابوة لانه مقدم عليه في المصوبة فيأخذ الكل فان كان المتروك من جهة الابوة هو الاب فلا خلاف في أنه يقدم على جهة الاخوة ، وان كان جداً فالذي تقول بتقديمه على الاخوة هو الامام الاعظم والعاحبان بورثاتهما بالكيفية التي ستعرفها في توريث الجد مع

الاخوة . واذا كانت جهة البنوة مقدمة على جهة الابوة والابوة مقدمة على الاخوة فمن باب أولى تقدم جهة البنوة على جهة الاخوة

واذا نوفى شخص وترك واحداً من جهة الاخوة ولوكان بعيداً كابن أخلاب وآخر من جهة العمومة ولو قرب كم شقيق كان ابن الاخ لاب أولى بالميراث من الم الشقيق فلا شيء له معه

واذا توفى شخص ولم يترك واحداً من الجهات المتقدمة ولكنه ترك واحداً من الجهة الرابعة فهو الذي يأخذ كل المال سواء كان من جهة عمومة نفس الشخص المتوفى أو من عمومة أبيه أو من عمومة جده فاذا اجتمعوا قدم من هو من جهة عمومة أبيه وهذا على من هو من جهة عمومة أبيه وهذا على من هو من جهة عمومة جده فاذا توفى شخص عن ابن عمه الشقيق أو لا ب وعم أبيه الشقيق كان المال كله للاول ولا شيء المثاني وكذا اذا ترك عم أبيه لاب وعم جده الشقيق أخذ الاول كل المال وهذا يسمى عندهم تقديما بالجهة وانما قدمت جهة الأبوة على الأخوة لأن الله تمالى شرط لارث الاخوة المكلالة وهو الذي لا ولد له ولا والد فعلم بذلك أنهم لا يرثون مع الاخوة جزء الاب ضرورة وعليه اجماع الامة وقدمت جهة الاخوة على المعومة لأن الاخوة جزء الاب فكانوا أقرب من الاعمام لانهم جزء الجد وهكذا يقال في ترتيب أقسام المعومة — أنظر مادة (٢٠٠١)

⁽ مادة ٢٠٩) العاصب بنفسه هو كل من لم يحتج في عصوبته الى الفير ولا يدخل في نسبته الى المبت الترقيب في نسبته الى المبت الترقيب الترقيب الآتيب الآتيب الآتيب الآتيب الآتيب الآتيب الآتيب الكنف التركيب المبتوبة . الصنف الثاني الاب أو الجد الصحيح وان علا عند عدم الاين فن مات

فان وجدت جملة أشخاص منهم وكان الكل من جهة واحدة قدم الاقرب فكل من كان أقرب للميت درجة فهو أولى بالميراث فاذا توفى شخص عن ابن وابن ابن أخذ الابن كل التركة وحجب ابن الابن سواء كان ابنه أو ابن ابن آخر . واذا توفى عن أخ وابن اخ حجب الاخ ابن الان سواء كان ابنه أو ابن أخ آخر وعلى هذا يقدم اللم على ابن الم ويقدم عم ابيه على ابن عم جده وهكذا فيا لو عات عودة الحدد

﴿ النقديم بالقوة ﴾

فاذا أتحدوا في الجهة والدرجة قدم الاقوى فن كان صاحب قراسين قدم على صاحب القرابة الواحدة فالاخ لا بوين يقدم على الاخ لاب وابن ورك ابنا وأبا أو جداً فالسدس للاب أو الجد بالقرض والباقي للابن بالمصوبه الصنف الثاث الاخوة لابون ثم لاب عند عدم الابأو الجد فن مات وترك أبا أو جداً وأخاً لابون أو لاب فالمال كله للابأو الجد بالمصوبة ولا شيء ما لاب أو الجد أولى رجل ذكر عند عدم الابن أو مات وترك أخاً وابن أخ فالمال كله للاخ لان الاب أو الجد أولى رجل ذكر عند عدم الابن أو مات وترك أخاً وابن أخ ثم لاب ثم بنو الم لابوين ثم لاب وان سفلوا عند عدم الاخ وابنه فن مات وترك عما لابوين أو لاب وأخا الم الم المن أو لاب وابن أح لابوين أو لاب فالمال كله للاخ أو ابنه أولى . أو مات وترك عما لابوين أو لاب وابن عمل المن عبدون ابن الم ثم غم أبيه لابوين ثم لاب ثم بنو عم الاب لابوين وان عقلوا عند عدم عم الاب لابوين أو لاب شفلوا غد عدم عم الاب لابوين أو لاب ثب بنوه وان المقلوا عند عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا ثم وثم على الدتيب المذكور سفلوا عند عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا عند عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا غد عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا عد عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا غد عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا عد عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا عد عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا عد عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا عد عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا عد عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا عد عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا عد عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا عد عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا عد عدم عم الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا عد عدم على الاب لابوين أو لاب وبنيه وان سفلوا عد عدم على الاب لابوين أو لاب أو ابن أو لاب

الاخ لابوين يقدم على ابن الاخ لاب وابن العم لابوين يقدم على ابن العم لاب وقس على ذلك عمومة الجد والاب واعاكان كذلك لان الاخلاب وأم مثلاً أقوى من الاخ لاب لاتصاله من الجاليين فكان ذا قر ابتين فترجح عند الاستواء في الدرجة وصاحب القرابتين يقدم على صاحب القرابة الواحدة سواء كان ذو القرابتين مذكراً أو مؤناً فالاخ الشقيق يقدم على الاخ لاب لقونه والاخت الشقيقة اذا صارت عصبة مع البنت أو بنت الابن تقدم على الاخ لاب أخذت على المنت فرضها والباقي تأخذه الاخت الشقيقة بالتعصيب وتحجب الاخ لاب أخذت النت فرضها والباقي تأخذه الاخت الشقيقة بالتعصيب وتحجب الاخ لاب

فاذا توفى شخص عن زوجة وأخت شقيقة وأخ لاب اخذت الزوجة فرضها وهو الربع لعدم الفرع الوارث والاخت الشقيقة النصف والاخ لاب بأخذ الباقى بطريق التعصيب فالاخت لا تحجبه فى مثل هذه المسالة لانها لم تصر عصبة مع غيرها

(التساوى في الاستحقاق)

(عُند الآمحاد في الجهة والقوة)

فان استووا فى الجهة والدرجة والقوة استحق الجميع علىالسوا، بحسب زؤوسهم فن مات و رك ثلاثة أبناء أو أربعة أبنا ابن قسم المال اثلاثاً فى الاول وأرباعاً فى الثانى ولو مات وترك ابن أخ شقيق وابنى أخ آخر شقيق أيضاً قسم المال بيهم باعتبار رؤوسهم لا أصولهم فيقسم المال بيهم فى هذا المثال اللائا فقد علمت مما تقدم أن التقديم فى المصبات كون أولا بالجهة فان اتحدث الجهة بقدم بالدرجة فان أتحدث الجهة والدرجة بقدم بالقوة فان أتحدث الجهة والدرجة والقوة فان أتحدث الجهة والدرجة والقوة استحق الكل على السواء -- انظر مادة (٦١٠) ﴿ القسم الثانى ﴾

(العاصب بغيره)

المصبة بغيره هي كل انتي احتاجت في عصوبتها الى الغير وشاركت ذلك النبير في تلك المصوبة وهي شخصر في الاناث التي فرضهن نصف عند الانفراد و ثلثان عند الاجهاع وهن أربعة البنت وبفت الابن والاخت الشقيقة والاخت لاب فكل واحدة منهن تحتاج الى من يمصبها وهوالابن بالنسبة للبنت الابن والاخ الشقيق بالنسبة للاخت الشقيقة والاخ لاب بالنسبة للاخت لاب فتى اجتمعت البنات مع الابناء أو ابناء الابناء مع بنات الإبناء أو الاخوات الشقيقات مع الاخوة الاشقاء او الاخوات لابناء عمم الاخوة الاشقاء والاخوات لاب مع المخوة لاب ورث الكل بالتمصيب فيأخذ المذكر وشمف ما للانهي فقد صدق على كل واحدة منهن أنها صارت عصبة بنيرها وشاركته في ملك المصوبة لان كلامنهن في حالة اجماعها مع المصب ليس وشاركته في ملك المصوبة لان كلامنهن في حالة اجماعها مع المصب ليس لها شيء مخصوص بل مختلف النصيب باختلاف عدد الذكور والاناث

⁽ مادة ٦١٠) قاعدة كل من كان أقرب للميت درجة فهو أولى بليراث كالان ثم الاب والجد وكل من كان ذا قرابتين أولى من ذى قرابة واحدة سواء كان ذوالقرابتين ذكراً أو أنثى فان الاخ لابوين أولى من الاخ لاب والاخت لابوين أدل عصبة مع البقت الصليبة او بنت الابن أولى من الاخ لاب وابن الاخ لابوين أولى من ابن الاخ لاب وعم الميت لابوين أولى من ابن الاخ لاب وعم الميت لابوين أولى من العم لاب وكذلك الحكم في أعمام أبيه واعمام جده

المجتمعين. والممصب لكل منهن لا يكون الا في درجتها الا بنت الابن فان الممصب لما نارة يكون في درجتها والرة يكون أنزل منها درجة أو اكثر فان كان في درجتها عصبها مطلقاً وان كان أنزل منها درجة فلا يعصبها الا ادا كانت محتاجة اليه وقد تقدم كل ذلك في أحوال بنات الابن فر اجعها — انظر مادة (١١١)

فاذا لم تكن الأنفى صاحبة فرض واجتمت مع أخيها العاصب فلا يسمبها كالم مع العمة لا بوين فان المال كله للمردوم الان العمة لبست بصاحبة فرض بل هى من ذوى الارحام وكذا الحال فى ابن الم الشقيق مع بنت الم الشقيق فان المال كله لا بن الم الشقيق لان بنت الم ليست بصاحبة فرض ومثل ذلك ابن الاخ الشقيق أو لاب مع بنت الاخ الشقيق أو لاب فان المال كله لا بن المخذ كر ولا تأخذ الا فى منه شيأ وكذلك فت الممتن مع ابن المعتق فان المال كله لا بن المعتق وأخته لا تستحق معه شيئاً لا بها ليست بصاحبة فرض من جهة المعتق (بفتح الناء) فلا تصير عصبة بأخيها وذلك لا نالنص الوارد فى صيرورة الاناث بالذكور عصبه انما هو سف موضيان البنات بالبنين والأخوات فروض فن لا فرض والأخوات فروض فن لا فرض

⁽ مادة ٦١١) العصبة بغيره همى كل اننى احناجت في عصوبها الى الفير وشاركت ذلك الفير فى تلك العصوبة وهن أربعة من الآناث فرضهن نصف أو ثنان كالبنات الصليبات وبنات الابن والاخوات لابوين والاخوات لاب يحتاج كل واحدة مهن فى العصوبة الى اخوتهن أو يحتاج بعضهن الى من يقوم مقام احوتهن وقسمة التركة بيههم لذكر مثل حظ الانتيين

لها من الاناث لا يتناوله النص - انظر مادة (١١٢)

﴿ القسم الثالث ﴾

(العصبة مع الغير)

المصبة مع الغير هي كل انتي احتاجت في عصوبها الى الغير ولم يشاركها ذلك النير في تلك المصوبة وهما اثنتان فقط الاخت الشقيقة والاخت لاب فكل واحدة منها تصير عصبة مع البنت أو بنت الابن أو معها ولا فرق ين ان تكون كل منها واحدة أو اكثر فاذا توفي شخص عن بنت وبنت ابن واختين شقيقتين أو أختين لاب أخذ كل من البنت وبنت الابن فرضه والباقي للاختين الشقيقتين أو الاختين لاب ولو كان معها صاحب فرض آخر كاز وجة أو الام مثلا أخذ فرضه أيضاً منضا الى نصيب البنت وبنت الابن أو احداها والباقي الشقيقتين أو الاختين لاب اذا لم تستعرف الفروض التركة والا فلاشيء لمن وجد منها كبنت وبنت ابن وأم وزوج واخت شقيقة - أنظر مادة (١٦٢)

والفرق بين العصبة بنيره والعصبة مع غيره انالفير الذى دخلت عليه الباء عاصب غسه اذ هو الابن أو ابن الابن وان نزل أو الاخ الشقيق أو

⁽ مادة ٦١٢) من لا فرض لها من الآناث وأخوها عصبة فلا تصير عصبة بأخيها كالم مع العمة لابوين فان المال كله للم دوئها وكذا الحال فى ابن المم لاب مع بنت الم لاب وابن الاخ لاب مم بنت الاخ لاب

⁽ مادة - ٦١٦) آلمصية مع الغير هى كل أنثى احتاجت فى عصوبتها الى الغير ولم يشاركها ذلك الغير فى تلك العصوبة وهما ثنتان اخت لابوين وأخت لاب تصيركل واحدة مهما عصبة مع بنت الصلب أو مع بنت الابن سواء كانت واحدة او اكثر

الانح لاب وكل منهم عاصب بفسه وحينئذ تعدى بسببه العصوبة الى الانمى _ والنير الذى دخلت عليه مع ليسعاصباً بنفسه اذ هو البنت أو بنت الابن وكل منهما ليس عصبة بنفسه فالعصوبة ليست موجودة في كل منهما لابن عصبة بنفسه فالعصوبة بالماعها مماً وأيضاً العصبة بنيرها تشارك المعصب لها في العصوبة فيأخذ اللذكور ضعف ما للانني والعصبة مع النير لا تشارك المعصب لها أصلا في العصوبة بل كل من البنت أو بنت الابن أو هما يأخذ فرضه والاخت الشقيقة أو لاب وان تمددت تأخذ الباقي بمد فرضها ان لم يوجد معها صاحب فرض آخر فان وجد أخذ فرضه أيضاً واحدى الاختين تأخذ الباقي . والاخت لاب لا تصير عصبة مع البنت أو بنت الابن الا اذا كانت الاخت الشقيقة غير موجودة فان وجدت الشقيقة بنت الابن الا اذا كانت الاخت الشخية غير موجودة فان وجدت الشقيقة والاخت لاب شيئاً لانها حجبت بالشقيقة حيث صارت عصبة – أنظر مادة (١٤٤)

واعلم ان العصوبة قد تؤثر فى أصل الاستحقاق كبنت ابن وابن ابن مع بنين فاولا عصوبتها لسقطت اذ البنتان تستحقان الثنتين فلا تأخذ بنت الابن شيئًا الا اذا وجد معها معصب فهو قريب مبارك اذ لولاه لسقطت بنت الابن وقد تؤثر فى النقصان كبنت وابن فانهما يرئان للمذكر ضعف ما للانثى فاولا التعصيب لاخذت البنت النصف وقد تؤثر فى الحرمان كبنت

⁽ مادة ٦١٤) الفرق بين هاتين المصبتين ان الغير فىالعصبة بغيره يكون عصبة بنفسه فنتعدى بسببه العصوبة الى الانثى وفى العصبة مع غيره لا يكون عصبة بنفسه أصلا بل تكون عصوبة تنك العصبة مجامعة لذلك الفير

ابن وابن ابن وبنت وزوج وأبوأ مالبنت لها النصف والروج الريم والاب السدس والام مثله فالمسألة من اثنى عشر المزوج ثلاثة والمبنت ستة والاب اثنان والام مثله فقد عالت المسئلة الى ثلاثة عشر وحينئذ لم ببق لا بن الابن وبنت الابن ثى، فتسقط معه ولو لا وجوده لفرض لها السدس عائلا كما هو قاعدتها مع وجود بنت واحدة فهو قريب مشؤوم اذ لولاه لورثت وقد لا تؤثر المصوبة شيئاً كبنت وبنت ابن وابن ابن وأخ شقيق فان البنت تأخذ فرضها وهو النصف والباقى بين بنت الابن وابنه المذكر ضعف ماللانى ولا شى، الاخ لانه محجوب بابن الابن فعند قسمة الباقى بعد فرض البنت وهو النصف يخص بنت الابن السدس فاو لم يكن ابن الابن موجوداً لأخذت السدس بالفرض والباقى يأخذه الاخ الشقيق بطريق النصيب

﴿ العاصب السبي ﴾

الماصب السببي هو مولى العتاقة وسمى بذلك لان عصوبته آسة من جهة السبب وهو المتق فهو وارث بالتعصيب ولكنه مؤخر عن العاصب النمبي ومقدم على ذوى الارحام والرد على ذوى الفروض فاذا مات المعتق (بفتح التاء) وترك ابناً ومعتقاً بكسر التاء كان المال كله لا بنه ولا شى المعتق لان ابنه عصبة نسبية والمعتق عصبة سببية والنسبية مقدمة لقوتها . وان ترك بنتاً أو أختاً شقيقة ومعتقاً أخذت البنت أو الاخت الشقيقة فرضها والمعتق بأخذ الباقى بطريق التعصيب ولا يرد على واحدة منها اذ العاصب السببي موجود وهو مقدم على الرد لما روى ان ابنة حمزة أعتقت عبداً لما

ومات عن بنت فجمل رسول الله صلى الله تمالى عليه وسلم نصف ماله لبنته ونصفه الآخر لبنت حمزة . واذا ترك ابن منتوممتقاً أخذ الممتق كل التركة ولاثيء لابن بنته لانه من ذوى الارحام والمصبة السببية مقدمة عليهـــم والمتق بكسر التاء يرث ممتقه يفتحها ولو شرط في عنقه انلاولاء له عليه لان هذا الشرط مخالف للشرع فيبطل فقد روى أن عائشة رضي الله تمالى عنها ارادتان تشترى بريرة لتمتقها فقال أهلها على أن ولاءها لنا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يمنعك ذلك فان الولاء لمن أعتق أى لا لمن شرطه لنفسه من بائم وموضى وغيرهمافاذا مات المعتق فتح التاء يعد ممتقه فولاؤه لمصبته بانفسهم وهى البنوة والابوة والاخوة والعمومة على ما تقدم لك في الارث بالتعصيب النسبي أى فيقدم اولا بالجهة ثم بالدرجة ثم بالقوة فان أتحدوا في الكل قسم المال بينهم بالسوية ولا ارث من الممتق بفتح التاء لمن هو عصبة للممتق بكسر التاء بنيره أو مع غيره فاذا مات المبتق بعد المعتق وترك بنت المعتق وابنه كان المال كله لابنه دونها لان البنت لبست عصبة بنمسها بل بنيرها وكذلك لا شيء للاخت لانها تصير عصبة لا يفسها بل مع غيرها . واذا ترك أبا المتنى وابنه أو ابن ابنه كان المال كله لابن المعتق أو ابن الله ولا شيء لابيــه لان البنوة مقدمة على الابوة في العصوبة وهذا هو الذي عليه للمول وقال أبو يوسف يأخذ الاب السدس والباقى لجهة البنوة واستدل بان الولاء كله أثر الملك فيلحق بحقيقة الملك والمعتق لو ترك أباً وابنا كان لابيه سدس ماله والباق لابنه فكذا اذا ترك ولاء والجواب عن ذلك ان الاب انما يأخذ السدس من ابنه بطريق

الفرض والابن يأخذ الباقى بطريق التمصيب والارث من معتق ابنه ليس بالفرض بل بالتمصيب فيقدم أولى العصبات وهو الابن وابنه وان نزل وان ترك الممتق ابن الممتق الاتفاق وقد عرفت مما تقدم أن هذه المسئلة من المسائل التي يخالف فيها الاب الجد . وان مات ورك اما المائمتي واخوته كان المال كله للاب اتفاقاً وكذا لو كان مكان الاب جد عند أبي حنيفة لان الجد يحجب الاخوة عنده وهو المعول عليه والمعمول به الآن وعند الصاحبين برث الجد مع الاخوة كا ستمر فه في كيفية تورشهم اذا اجتمعوا

وان رك أخا شقيقاً الممتق أولاب وعما له كان كل المال اللاخ لانه مقدم على الم بالجهة وان رك أخالاب المعتق وابن اخ شقيق قدم الاخ لقرب درجته وان رك أخا شقيقاً وأخالاب المعتق وابن اخ شقيق قدم الاخ عين متعين استويا في الاستحقاق لعدم المرجح فتريب عصبة المعتق في الارث من المعتق كتريبهم في استحقاقهم من جهة النسب فنفدم أولا جهة البنوة فالابوة فالاخوة فالمعومه فإن اتحدوا في الجهة قدم الاقرب درج فان الحدوا في الجهة والقرب قدم الاقوى فإن اتحدوا في الكل اشتركوا في المسمة . فإن المعدوث عصبات المعتق قدم معتق المعتق ثم عصبته على التريب المذكورثم معتق معتق المعتق ثم عصبته على المنتق ان يحصل المتق الشخص وهو على ملك شخص آخر سواء كان بالمتق ولو من وصية بان أوصى بمتق عبده بحد موته أو بالاستيلاد أو بالاعتاق ولو من وصية بان أوصى بمتق عبده بحد موته أو بالاستيلاد أو بالاحتاق الرسول عرم منه وسواء كان الاعتاق ولو من وصية بان أوصى بمتق عبده بحد موته أو بالاستيلاد أو

أو للولى وحينئذ يكون قوله عليـه الصلاة والسلام الولاء لمن أعتق جرياً على النالب أو ان القصر اضافي فيكون المنى الولاء لمن اعتقلا لمن شرطه لنفسه من بالم ونحوه كواهب وموصى – انظر مادة (١١٥)

والمتقيرت من معتقه سواء كان مذكراً أو مؤنثاً فالمولاة كالمولى في جميع ما تقدم فاذا اعتقت امرأة شخصاً ثبت لها عليه الولاء فترثه هي وعصبتها بانفسهم على الكيفية والترتيب اللذين عرفتهما مما تقدم فالنساء لا يرثن بطريق لولاء من معتق غيرهن من اب اوجد اواخ بل من مستق غيرهن من اب اوجد اواخ بل من مستق غيرهن من بباً في عتقه

والاصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن أو اعتقى من اعتقن أو كاتب من كاتبن أودبر ناودبر من دبرن او جر ولاء معتقهن أو معتق معتقهن» ومدى هذا الحديث ليس للنساء من الولاء شيء الا ولاء ما أي العبد الذي اعتقته أو ولاء ما اي العبد الذي كاتبته أو ولاء ما كاتب الذي أعتقه من أعتقته أو ولاء ما كاتب

⁽ مادة ١٩٠٥) والسببي هو مولى المتاقة وهو وارث بالتحصيب وآخر المصبات ومقدم على ذوى الارحام والرد على ذوى الفروض والمتق يرث من معقه ولو شرط فى عقه أن لا ولاء له عليه ثم عصبة المعنق الذكور على الترتيب الذي تقدم فى المصبات النسبية فلكون المحسبة النسبية المستق مقدمة على السببية والمرادبالمحسبة النسبية المستق مو عصبة بنفسه فقط فيكون أبن المعتق عند عدم المعتق أولى المصبات بالارث ثم أبن ابنه وان سفل ثم أبوه ثم جده وأن علا ألى آخر المصبات ولا ولاء لمن هو عصبة المحتق بغيره أو مع غيره على من أعتقه ومن ملك ذا رحم بحرم منه عتق عليه وولاؤه له فن مات وترك مولى المتاقة ولا وارث له فالملل كله المولى ثم لمصبته على ما تقدم

من كالله أو ولاء ما ديرته أو ولاء ما ديره من ديرته أو جرولاً معتقبن أو الولاء الذي هو مجر ور معتق معتقهن فحـٰـذف من كل نظير ١٠ اثبت في الآخر أي ليس لهن من الولاء أو ولاء ما اعتقن أو ولاء ما اعتقه أوكامه أو دره من أعتقن أو ولاء ما كاتبن أو ولاء ما كاتب أو اعتق أو دبر من كاتين أو ولا، ما ديرنه أو ولاه ما دبر أو أعتق أو كاتب من دبرنه فكلمة ما المذكورة والقدرة عبارة عن مرتوق يتملق به الاعتاق فانه بمنزلة سائر ما يتملك مما لا عقل له كما فى قوله تعالى (أو ماملكت ايمانكم) وكلة من عبارة عمن صار حراً مالكا فاستحقان بعبر عنه بافظ المقلاء فعبر عن الاول بما وعن التاتي بمن وان كاما حر من لان الاول متصرف فيه كسائر الاموال وهو ولا، وولا، المذكور مفعوله ومعتقهن فاعله وهو على تقديران والمصدر النسبك عمني اسم الفعول كما في قوله تعالى (وِما كان هذا القرآن ان نفتري) اى مفترى أو على تقدير موصوف حذف وأقيمت صفته مقامه ووضع المظهر موضع المضمر والتقدير ليس للنساء من الولاء الاكذا والاولاء جر أى مجر ورمعتقهن أو الاولاء جره معتقهن . وشبوتالولاء بالنسبة للمدىر يكون بالنسبة لعصبة المتقة لالها اذالمدبرلايصير حرأ الابمؤت المدبر فلايتصور ان يموت المدبر بفتح الباء الشددة حراً في حياة المدبر (بكسر الباء) أو نقول يمكن ان يكونّ بالنسبة لها أيضاً ونصوره بأن امرأة دبرت عبداً ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب وحكم بلحاتها وبحرية عبدها المدبر ثم اسلمت ورجمت الى دار الاسلام ثم مات المدر ولم يخلف عصبة نسبية فهذه

الرأة عصبته

وصورة جر معتقهن الولاء ان عبد امرأة تزوج باذنها جارية قد اعتها مولاها فولد منها ولد فهو حر نبعاً لامه وولاؤه لمولى أمه فاذا أعتقت تلك الرأة عبدها جر ذلك العبد باعتافها اياه ولاء ولده الى مولائه حتى اذا مات المعتق ثم مات ولده وخلف معتقة أبيه فولاؤه لها . وصورة جر معتق معتقه نالولاء ان المرأة أعتقت عبداً فاشترى العبد المعتق عبداً وزوجه بمعتقة غيره فولد بينها ولد فهو حر وولاؤه لولى أمه فاذا اعتق ذلك العبد المعتق عبده جر باعتافه ولاء ولد معتقه الى نفسه ثم الى مولائه — أنظر مادة (١١٦)

﴿ الباب السادس ﴾ . (في الحجب)

اعلم ان الحجب ممناه فى اللغة المنع مطلقاً وفى اصطلاح الفقهاء منع شخص مدين من ميرائه كله أو بعضه بوجود شخص آخر بعنى أنه لولا وجود الشخص الآخر مه لورث كالاب مع الجد مثلا فان الجد لا يأخذ ممه شيئاً فلولا وجود الاب لورث الجد فالمنع أنما جاء لمعنى فى غيره فان كان المنسع لمعنى فى نفسه ككونه رقيقاً أو قاتلا سمى محروماً لا محجوباً ويؤخذ من هذا التعريف أن الحجب ينقسم الى نوعين — الاول حجب

⁽ مادة ٢١٦) مولاة العتاقة كمولى العتاقة فيا قدم والاصل أنه ليس النساء من الولاء الا ما اعتمن أو أعتق من أعتمن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن أو دبرن أو دبر من دبرن أو جر ولاء ممتقهن أو معتق معتقهن فمن مات وترك مولاة العتاقة فالممال كله لمما

حرمان وهو منع شخص عن ميرائه كله يوجود شخص آخر كجب الجد بالاب وابن الابن بالابن وابن الاخ بالاخ فان كلا من الجـد وابن الابن وابن الاخ لا يستحق شيئاً أصلامع الاب والابن والاخ

والثانى حجب النقصان وهو منع شخص من فرض مقدر الى فرض أقل منه لوجود شخص آخر كانقال الزوج بالفرع الوارث من النصف الى الربع وكانتقال بنت الابن بالبنت من النصف الى السدس وكانتقال بازوجة او الزوجات من الربع الى النمن والام بالفرع الوارث او اثنين من الاخوة أو الاخوات أو منهما من الثلث الى السدس فاونقصت السهام بالعول كما اذا توفيت الزوجة عن الزوج واختين لاب وأخت لام وأم اونقصت حصص المحاب الفروض بالاجتماع مع من مجانسهم كثلاث بنات أو اخوات لاب أو زوجتين فلا يسمى هذا حجباً — انظر مادة (١١٧)

فالنوع الاول وهو حجب الحرمان لا يدخل على ستة من الورثة أصلا وهم الاب والام والابن والبنت والزوج والزوجة فمتى وجدوا حد من هؤلاء في مسئلة من المسائل فلا بد أن يكون مستحمًا لشى، من التركة ولو وجد معه جميع الورثة ولهذا لو اجتمع كل الورثة ذكورًا واناثا ورث منهم خسة وهم الابوان والولدان واحد الزوجين ولاستأتى أن يكون الزوجان موجودين

⁽ مادة ۲۱۷) الحجب متع شخص معين عن ميرانه كله أو بعضه يوجود شخص آخر وهو نوعان -- الاول حجب فتصان عن حصة من الارث الى اقل مها كانتقال الزوج بالولد من النصف الى الربع وكانتقال الزوجة مع وجود الولد من الربع الى الشمن والام من الثلث الى السدس والاب من الكل الى السدس -- التانى حجب حرمان الميراث كحجب ابن الاخ بالاخ

ممَّا في مسئلة من مسائل الارث ويدخل حجب الحر مان على من عداهةٍ لاء السنة والنوع الثاني وهو حجب النقصان يد خل على خمسة من الورثة وهم الام وبنت الابن والاخت لاب والزوج والزوجة فان كلواحدمن هؤلاء له فرضان فتارة يأخذ القرض الاكبر اذا لم يوجد معه من يحجبه عنه وتارة يأخذ الأقل اذا وجدمه من يحجبه عنه فالام تأخذ الثلث اذا لم يوجد ممها فرع وارث أو اثنان من الاخوة والاخوات فان وجد معها احدها أخذت السدس وبنت الابن تأخذ النصف اذا لم يوجدممها بنت فان وجدت أخذت السدس والاخت لاب تأخذالنصف اذالم توجدمهما أخت شقيقة فان وجدت أخذت السدس والزوج يأخذالنصف اذالم يوجدممه فرع وارث فان وجد أخذالربع والزوجة تأخذالربع اذالم يوجدمعافرع وارثفان وجداستحقت الثمن فغير هؤلاء ليس له فرضان محبجب من أكثرهما الى اقلعها ولو الاب لانه وإن كان يأخذ السدس مع الفرع الوارث والكل عند عدمه ولكن أخذه الكل لا بطريق الفرض بل بطريق التمصيب — انظر مادة (٦١٨) والكلام الآن انما هو في حجب الحرمان وأما حجب النقصان فقه عرف من أصحاب الفروض وأحوالهم مع غيرهم فبمد الانخرج من لابدخل عليه حجب الحرمان وهم الستة المتقدمون الابوان والولدان والزوجان يلزمنا أن نمرف من بحجب غيرهم

⁽ مادة ٦١٨) حجب الحرمان\الايدخلعلىستة من الورثة وهم الابوالاموالابن والبنت والزوج والزوجة ويدخل حجب الحرمان على من عدا الستة المذكورين وحجب النقصان يدخل على خمسة وهم الام وبفت الابن والاخت لاب والزوجان

فالجذ بحجب عن الميراث بالاب فمتى وجمه الاب لا يستحق الجمه شيئاً أصلا والجدة تحجب بالام سواء كانت الجده منجهة الام أومنجهة الاب أو من جهة الجدوأما الاب فأنه يحجب الجدة التي من قبله وهي أمه وان علت وكذلك الجدفانه يحجب الجدة التي من قبله أيضاً وهي أمه وان علت فان لم تكن من قبله فلا يحجبها وانعلت كام الاب معه لإنهازوجته أوام ام الاب فانه لامحجها أيضاً لانها ليست منتسبة به لانها ام زوجته وتحجب القربي مهن البعيدة سواء كانت القربي من جهة الابأ ومن جهة الام—انظر مادة ^(٢١٩) وقد عرفت من شرح ارث العصبات ان التقديم بينهــم يكون أولا بالجهة ثم بالدرجة ثم بالقوة وينبني على ذلك أن ابن الابن بحجب بالابن فقط وكل ابن أبن أسفل يحجب بابن ابن اعلى منه والاخوة والاخوات سواء كانوا لا يوين أو لاب أو لام يسقطون باريمة وهم الابن وابن الابن وان نزل والاب والجـــــ الصحيح وان علا أما خجب ابن الابن فللقرب وتحجب الاخوة بالبنوة والانوة بسبب الجهة لان جهة البنوة والابوة مقدمة على الاخوة – انظر مادة (٦٢٠)

والاخ لاب يحجب بسنة وهم الابن وابن الابنوان نزل والابوالجد

⁽ مادة ٩١٩) بحجب الجد من الميراث بالابسواء كان الجديرث بالتعصيب كجد فقط أو بالفرض وحده كجد مع ابن أو بالفرض والتعصيب كجد مع بنت وتحجب أم المبت الجدات سواء كن من جهة الام أو من جهة الاب أو من جهة الجد

⁽ مادة ٦٧٠) الآبن يحجب أين الآبن وكل ابن ابن اسفل يحجب ابن أعلى منه وتسقط الاخوة من المياث ذكوراً أو آنانا سواء كانوا لابوين أولاب أو لام بالاب والجد وبالمينن وبني المين وان سفلوا

الصحيح وان علاوالاخ الشقيق والاخت الشقيقة اذا صارت عصبة مع النمير بأن وفى شخص عن بنت وأخت شقيقة وأخ لأب فان لم تصر الأخت الشقيقة عصبة مع الغير فلا تحجب الأخ لاب فاذا توفى شخص عن زوجة وأخت شقيقة وأخ لاب أخذ كل من الزوجة والاخت فرضه والاخ لاب يأخذ الباقى بطريتي التعصيب أما حجبه بغير الأخ الشقيق فكها تقدم وحجبه به بالقوة — انظر مادة (١٦٢)

وابن الاخ الشقيق يحجب بسبعة وهمالا بنوابن الابنوان نول والاب والجد الصحيح وان علا والاخ الشقيق والاخ لاب والاخت الشقيقة أو لاب اذا صارت كل منها عصبة مع الغير وانما حجب بمن ذكروا لما عرفته من القاعدة المنقدمة — أنظر مادة (٦٢٢)

وابن الاخ لاب يحجب ثمانية وهم السبعة للذكورن فى المادة السابقة وابن الاخ الشقيق كما تقدم — انظر مادة (٦٢٣)

⁽ مادة ٦٢١) الاخ لاب يحجب بالابوالابن وابن\الابنوبالاخالشقيقوبالاخت الشقيقة اذا صارت عصية مع النير

⁽ مادة ٦٢٢) ابن الاخ الشقيق يحبب بسبعة وهم الاب والجد والابن وابن الابن والبن وابن الابن والبن وابن الابن والاخت لابوين أو لاب اذا صادت عصبة مع النبر

⁽ مادة ٣٢٣) ابن الاخ لاب يحبجب بُمانية من الورئة وهم السبعة المذكورون بِالمادة السابقة وباين الاخ الشقيق .

الوارث المذكر - أنظر مادة (١٧٤)

والم الشقيق بحجب بشرة وهم الابن وابن الابن وان نزل والاب والجد الصحيح وان علا والأخ الشقيق والأخلاب والاخت الشقيقة والاخت لاب اذا صارت كل واحدة منهماً عصبة مع النير وابن الاخ الشقيق وابن الاخ لاب لما عرفته من ان جهة البنوة والابوة والاعوة مقدمة على العمومة — انظر مادة (٦٢٤)

والمم لاب يحجب بالورثة الحاجبين للسم الشقيق وبالم الشقيق وابن الم الشقيق يحجب بالورثة الحاجبين للم لاب وبالمم لاب. وابن المم لاب يحجب بمن ذكر وبابن الم الشقيق ومع ذلك فالاحسن لك مراجعة الارث بالتمصيب لتعرف ذلك بطريقة سهلة جداً — أنظر مادة (٦٢٦)

وبنات الابن لا يحجبن بالبنت الصلبية بل لهن معها السدس تكملة المثانين فاذا توفى شخصعن بنت صلبية وبنات ابن أخذت الصلبية فرضها وهو النصف وبنات الابن السدس فاذا أخذت الصلبيات الثلثين بأن كن اتنتين فاكثر فلا شيء لبنات الابن سواء كن واحدة كما اذا ترك بنتين

⁽ مادة ٦٧٤) الاخوة لام بحبجبون بستة بالابوالجدوالابنوابن الابن والبنت السلبية وبنت الابن

⁽ مادة ٦٢٥) العم الشقيق يحبب بعشرة وهم الاب والجد والابن وابين الابن والذخ نزبوين والاخ لاب والاخت لابوين أو لاب اذا صارتا عصبتين وبابين الاخ لابوين أو لاب

⁽ مادة ٦٢٦) ابن الم الشقيق يحجب بالورثة الحاجبين المذكورين فى المادتين السابقتين وبالمم لابوين وكذا ابن المم لاب يحجب بمن ذكروا وبابن العم الشقيق

صليبتين وبنت ابن أوكن اكثر كبنتين صليبتين وثلاث بنات ابن وسواء قربت درجتهن كما في المثالين المتقدمين أو بمدت كبنتين صليبتين ومنت ابن ابن وسواء أتحدت درجتهن كما في الامشلة المنقدمة أو اختلفت بأن ترك بنين و منت ابن و بنتي ابن -- ولكن محل حجب بنات الابن بالصلمية بن اذا لم يوجد معهن مذكر من ولد الابن فان وجــد فانه بعصبهن فاذا توفى شخص عن بنتين وبنتي ابن وابن ابن أخذت البنتان الثلثين والباقي لابن الابن مع بنتي ابن الابن للمذكر ضعف ما للمؤنث — ومحل تعصيب ابن الابن لبنت الابن في هذه الحالة اذا كان في درجتهن كما في الشال المتقدم أو أنزل منهن درجة كبنتين وبنتي ابن وابن ابن ابن فان كان أعلى منهن درجة فلا پعصبهن بل يحجبهن حجب حرمان كبنتين وابن ابن وبنتي ابن|بن|فان البنتين تأخذان الثلثين والباقى لابن الابن بالتعصيب ولاشى البنتي ابرالابن لانهن محجوبات بابن الابن – وليس هــذا الحـكم خاصاً ببنات الابن مع الصليبتين بل هو جار بالنسبة لبنات الابن مع بعضهن اذا كان بعضهن أعلى درجة من البعض الآخر فاذا ترك ينتي ابن وبنتي ابن ابن كان لبنتي الابن الثان ولا شيء لبنتي ابن الابن الا اذا وجد معها معصب من ولد الابن المذكر سواء كان في درجتهن أو أنزل منهن فاذا كان أعلى منهن درجة حجبهن — فقد علم ان البنت العليا سواء كانتصليبة أو بنت ابن أوأ نزل من ذلك لا تحجب من تحتما بل لها معها السدس فان تعددت العليا فلا شيء للسفلي الا اذا كان معها معصب في درجها أو أنزل منها فوله الابن وان نزل يمصب بنت الابن اذاكانت في درجته مطلقاً أي سواء كانت محتاجة اليه

كما اذاكان فوقها بنتان أو غير محتاجة اليه كما اذاكان فوقها بنت واحدة ويسمب من فوقه اذاكان محتاجة اليه بأنكان فوقها بنتان فان لم تكن محتاجة اليه بأنكان فوقها بنت واحدة فلا يمصهما لان لها السدس في هذه الحالة . ولا يمصب من دونه أصلا بل محجبها حجب حرمان وقد بقدم كل ذلك عالا مزيد عليه في أحوال بنات الابن فارجع اليه ان لم تكتف بهذا — أنظر مادة (١٢٨)

والاخت لا بوين وهى الشقيقة لا تحجب الاخت لاب بل لها مها السدس سواء كانت واحدة أو متعددة فاذا توفى شخص وترك أختاشقيقة وأختاً لاب أو اكثر أخذت الشقيقة النصف والاخت لاب السدس تكماة للاثنين فاذا وجدت شقيقتان فلاشىء للاخوات لاب الا اذا كان معهن معصب ولا يكون الا في درجهن وهو أخو المتوفى لاب فاذا ترك شقيقتين مصب ولا يكون الا في درجهن وهو أخو المتوفى لاب فاذا ترك شقيقتين والباقي للاخلاب مع وأختين لاب بالتعصيب للمذكر ضعف ما للمؤث فالاخت الشقيقة منى كانت صاحبة فرض لا تحجب الاخوات لاب فان صارت عصبة مع عيرها وهو البنت أو بنت الابن حجبتهن فاذا ترك شخص بنتا أو بنت ابن وأختا شقيقة وأختالاب حجبت الشقيقة الاخت لاب لانها صارت عصبة مع شقيقة وأختالاب حجب الاخت لاب في هذه الحالة تحجب الاخ لاب أيضا غيرها — وكما تحجب الاخت لاب في هذه الحالة تحجب الاخ لاب أيضا

⁽ مادة ۱۲۷) أذا أُخِمَّمُ مِناتُ الميت الصلياتُومِناتُ الاينوَحَارَتُ البناتُ الثانُن ان كن ثنين فاكثر سقط بنات الاين كف كن واحدة كن أو أكثر قربتُ درجهن أو بعدت أتحدت درجهن أو اختلفت الا أذا وجد ذكر من ولد الاين فاله بعصهن إذا كان في درجهن أو أثرل مهن ولا يعصب من تحته من بنات الابن بل محجهن

لانها صارت عصبة وهى أقوى منه لانها تنسب الى الميت من جهة الاب والام وكل من الاخت لاب والاخ لاب ينتسب اليه بجهة واحدة وهى جهة الاب وقد تقدم كل ذلك فى أحوال الاخوات لاب فارجع اليـه فانه مرتب ترتيبًا حسناً – انظر مادتى (۲۲۸ و ۲۲۹)

واعلم أن الشخص الذي منع من المديرات بعمد تحقق السبب اما أن يكون لمانع من الموانع الاربعة المتقدمة في الباب الثاني وهي الرق والقتسل واختلاف الدين وساين الدارين أو لوجود شخص آخر أحق منه بالميرات فالاول يسمى محروماً والثماني يسمى محجوباً وهما مختلفان بالنسبة للتأثير على النير

فالحروم لا يؤثر على غيره من الورثة اصلا فاذا توفى شخص عن اب رقيق وأبى أب حر فالارث للجد ولو كان لشخص أخ شقيق وابن أخ لاب لقتل الاخ أخاه أخذ التركة ابن الاخ لاب لان الاخ الشقيق صار محروما فلا يؤثر على ابن الاخ لاب ولو توفيت الزوجة عن زوج وابن رقيق أخذ الزوج النصف ولا يؤثر عليه الابن في هذا الاستحقاق لقيام المانع به وهو الرق والمحجوب سواء كان محجوباً حجب نقصان او حجب حرمان يؤثر على غيره

فالاول كالام مع الفرع الوارث فأنها محجوبة به من الثلث إلى السدس (مادة ٦٢٨) الاخوات لابون اذ أخذن الثلثين بان كن إثنتين فاكثر تسقط

⁽ مادة ٦٢٨) الأخوات لابوين اذ أخذن الثلثين بان كن اثنتين فا كثر تسقط معهن الاخوات لاب كيف كن الا اذا كان معهن أخ لاب فانه يعصبهن

⁽ مادة ٩٢٩) الاخت لابوين اذا اخذت النصف فانها لاَعَجب الاخوات لاب بل لهن ممها السدس .

ومع ذلك تحجب الجدة ولو أبوية والثانى كالأثين من الاخوة من أى جهة كانا فالهما لا يرثان مع الاب ولكن يحجبان الام من الثلث إلى السدس فاذا توفى شخص عن أم وأبواخوة أو أخو ات حجب الاب الاخوة والاخوات ومع كونهم محجويين به حجب حرمان محجون الام من الثلث الى السدس وكأم الاب فانها محجوبة به حجب حرمان ومع ذلك فانها تحجب أم ام الام حجب حرمان وانا لم يؤثر المحروم وأثر المحجوب لان المحروم عنزلة المعدوم لانه ليس باهل للميراث من كل وجه مخلاف المحجوب فانه أهل له من وجه دون وجه فيجل كالميت في حق استحقاق الارث فلا يرث شيئًا ومجعل حياً في حق استحقاق الارث فلا يرث شيئًا ومجعل حياً في حق الحجب فهو وارث في حق محجوبه لولا وجود حاجبه فيحجه — انظر مادة (١٣٠)

فقد بإن لك المحبوب بغيره حجب حرمان سواء كان صاحب فرض او عصبة ولكن لا يكنك استخراجه فى بعض الافرادالا بصعوبة ولذلك اردنا أن نضع لك جدولاتستخرج منه المحبوب بغيره حجب حرمان بسهولة وحيث قد عرفت أن حجب الحرمان لا يدخل على سستة من الورثة أصلا الاثة من الذكور وهم الاب والابن والزوج وثلاثة من الاناث وهن البنت والام والزوجة فلا شبتهم لك فى جدول المحجويين – وكيفية معرفة ذلك من الجدول انه اذا كان معك جماة أشخاص فى مسئلة واردت أن تعرف من يحجب اى

⁽ مادة ۹۳۰) المحروم من الارث بمانع من موانعه المبينة فى الباب الثانى لا يحجب أحداً من الورثة والمحجوب يحجب غيره كالاثنين من الاخوة والاخوات فانه يحجبهما الاب وهما يحجبان الام من الثلث الى السدس

ان این مطاق الدور	عادر
---	------

1.7

واحد منهم حجب حرمان فانظر الى الشخص الذى تربد معرفته فى خانات المحجوبين وهى الخانات الرأسية الموجودة فى الجدول من جهة اليمين تجد الاشخاص الذين يحجبونه فى خانات الحاجبين الموجودة امام تلك الخانة



﴿ الباب السابع ﴾ حر في بيان مسائل متنوعة ﴾

تكلم في هذا الباب على توريث الحمل والمفقود والخنثى وولد الرناوولد اللمان والغرق والحرق والمدمى والتخارج . والكلام بالنسبة للحمل في مقامين الاولكيفية توريث الحمل الثانى كيفية توريث الورثة الموجودين معه (توريث الحمل)

لاخلاف بين عليائنا في توريث الحمل وانما الخلاف بينهم فيما يوقف له فقال أبو حنيفة يوقف له من النركة نصيب أربية سين أو نصيب أربم بنات أيهما اكثر ويعطى لبقية الورثة أقل الانصباء وذلك للاحتياط فان شريكا النخبي قال رأيت بالكوفة لابي اسماعيل أردة بنين في بطن واحد ولم يقل عن المتقدمين ان امرأة ولدت اكثر من ذلك فأكتفينا به - وقال محمد بوقف للحمل نصيب أينين أو منتين أيهما أكثر لان ولادة أربعة في بطن واحد في غاية الندرة فلا ينبني الحكم عليه بلعلىما يعتاد في الجملة وهو ولادة أنين — وقال أبو يوسف يوقف للحمل نصيب ان واحد أو بنت واحدة أيهما كان آكثر وهذا هو الاصح وعليه الفتوى وذلك لان المعتاد الغالب ان لا تلد المرأة فى بطن واحد الّا ولداً واحداً فينبغي عليه الحكم ما لم بعلم خلافه ويؤخذ من هذا ان قسمة التركة لا تتوقف على الولادة بل تقسم بين الورثة ويوقف للحمل نصيبه سواء كانت الولادة قريبة أو بعيدة وبعضهم يقول انكانت الولادة قربة توقف القسمة اذلو عجلت ربما لغت بظهور الحمل على خلاف ما قدر وليس في التأخير اضرار بالورثة اذ الوقت قريب وان كانت بعيدة قسمت التركة كما نقدم اذفيه اضرار بباقي الورثة ولم يمين للقرب حد بل يذهب به الى العادة وقيل ما دون الشهر قريب والشهر فيا فوق بميد وبما أنك قد عرفت ان المفتى به مذهب أبي يوسف فمند ما يتوفى شخص ويترك من ضمن ورثته حملا سواءكان منه أو من غــيره نفرضه واحدًا وننظر في شأنه فحينئذ لا تخلو حاله من أحد أمور أربعة -- أولا ان يكون نصيبه أكثر على تقدىر الانوثة — ثانياً انيكوناستحقاقه آكثرعلى تقدر الذكورة -- ثالثًا استواءالنصيبين على أى التقدرين -- رابعًا استحقاقه على تقدير وعدم استحقاقه على تقدير آخر.فانكانالاولكا اذا توفى شخص عن أب وأم و بنت وزوجة ان حبلي فانا ان نظرنا في استحقاقهم وجدنا ان الاب له السدس على كل حال لوجود الفرع الوارث والام مثله ولازوجة الممن على كل حال أيضا لوجود الفرع الوارث والبنت النصف فالمسئلة من أربعة وعشرين للاب السدسوهو أربمة وللام مثلهوللزوجة ثلاثة وللبنت أشاعشر فالمجموع ثلاثة وعشرون سهمآ فيكون الباقى واحدآ فلو قدرنا الحمل مذكراً أخذه بالتعصيب وحينتذ فليس في المسألة عول وان قدرناه مؤتَّا يكون له مع البنت السدس وهو أربعة وحينثذ تعول المسألة الىسبعة وعشرين فيقدر أنني لان استحقاقه على هذا التقدير اكثر من استحقاقه على تقدير الذكورة وحينتذ نقسم التركة الى سبعة وعشرين جزءاً ونعطى للاب أربعة والام ثله وللزوجة ثلاثة وللبنت اثني عشر وتوقف الاربعة الباقية الى حين ظهور الحمل فان ظهر انثى أخذكل الموقوف له وان ظهر مذكراً نقضتالقسمة وقسمت التركة الى أربمة وعشر ينجزءاً وأعطى كل من الابوالام والزوجة والبنت

فرضه منها والباقى وهو واحد يأخذه ابن الابن (الحمل) بطريق التعصيب واذا توفيت امرأة عن زوج وأم حبلي من أبى المتوفاة فرضنا الحمــل مؤنثًا في هذه المبئلة أيضاً لان استحقاقه على هذا التقدير اكثر من استحقاقه على فرضه مذكراً لان الزوج فرضه النصف على كل حال لسدم وجود الفرع الوارث والام فرضها الثلث على كل حال أيضاً فان قدر الحسل مذكراً كان أخًا شقيقًا فهو عصبة ياخذ الباقي وهو السدس يطريق التعصيب وان قدر مؤنئًا كان أختًا شقيقة فيكون لها النصف عائلا وحينثذ يكون أصل المسئلة من ستة وتعول الى ثمانية لان الزوجه ثلاثة والاملها اثنانوالاخت الشقيقة لها ثلاثة فالجموع ثمانية ولا شك في ان ثلاثة اثمان الشيء أكثر من سدسه وان كان التاني كما اذا توفى رجل عن أب وزوجة حبلي قدر الحمل مذكراً لاستحقافه آكثر من التقدير الآخر وذلك لان السئلة من أربسة وعشرين لوجود الثمن الذى هو فرض الزوجــة والسدس الذى هو فرض الاب فتأخذ الزوجة ثلاثة والاب أربعة فلو قدر الحمل انثي يأخـــذ النصف وهو آنا عشر فيكون المجموع تسعة عشر وحينثذ يأخذ الابالباق بطريق التمصيب ولو قدر مذكراً أخذكل الباقى بطريق التعصيب لانه ابن وهو مقدم في المصوبة على الاب فيعطى للاب أربعة من أربعة وعشرين والزوجة ثلاثة ويوقف الباقي وهو سبعة عثير الى الولادة فان ظهر مذكراً أخذ الكمل وان ظهر أنني أخذ اثني عشر وأعطى الباقىوهو خمسة الىالاب بطريق التمصيب وان كان الثالث كما اذا توفيت امرأة عنزوج وأم حبلي من غيرابيها فافرضه كما نشاء اذهو على تقدير الانوثة اخت لام وعلى تقدير الذكورة اخ لام ونصيبه لا يختلف على أى التقديرين اذ هو السـدس على كل حال فالمسئلة من ســتة للزوج النصف ثلاثة وللام الثلث أنـــان ولحمل واحد

وان كان الرابع فاما أن يرثعلى تقدير الانوثة دون الذكورة او العكس وعلى كل يقدر بالانفع له فاذا توفيت امرأة عن زوج وأخت شقيقة وزوجة اب حامل فهـــذا الحمل على تقدير الذكورة لا يستحق شيئًا لانه أخ لاب فهو عصبة يأخذما أبقته أصحاب الفروضواصحابالفروضهناقد استغرقت فروضهم التركة لان الزوج له النصف والشقيقة لها النصف أيضاً فلم ببق له شيء وعلى تقدير الانوثة يكون أختاً لاب وهي موجودة مع الشقيقة الواحدة فيفرض لها السدس عائلا في هــذه المسئلة فنقدره انثى في هــذه المسئلة لانه على تقــدىر الذكورة لا يرث شيئاً فنمتبره بمــا هــو أنفع له وحينثة يكون اصل المسئلة من سستة وتعول الى سسبعة نعطى للزوج وللاخت الشقيقة ثلاثة أيضاً ويوقف الواحد لحين ظهور الحل فأن ظهر انتي أحده وانَ ظهر مذكراً أخذه الزوج والشقيقة مناصفة بينهما – واذاتو في شخص عن ابن اخ شقیق وزوجة اخ شقیق حاملفرضناه مذكراً لانه على تقــدير الانوثة لا ياخذ شيئًا اذ يكون بنت أخ شقيق وهي من ذوى الارحام لا تأخذ شيئًا مع العصبة وعلى تقــدير الذكورة نقسم النركة مناصفة بينــه وبين ابن الاخ الشقيق وحينئذ يمطى ابن الاخ الشقيق النصف ويوقف الآخر لحين ظهورالحمل (توريث الورثة الموجودين معه)

اعلم ان للورثة مع الحمل ثلاثة أحوال

الحالة الاولى انهـم يرثون معـه سواء قدر مذكراً أو مؤنثاً لكن تنير استحقاقهم

الحالة الثانية أنهم يرثون معه كيفها قدر ولا تتغير انصباؤهم

الحالة الثالثة انهم يحرمون على أحد تقديريه

فنى الحالة الاولى يعطى الوارث معه اقل النصيبين على تقدير الذكورة او الانوثة ويوقف الباق لحين ظهور الحمل كا تقدم لك فيما اذا توفى رجل عن أب وزوجة حبلى فان الاب على تقدير الذكورة يأخذ أقل مما يأخذه على تقدير الانوثة فيعطى له ما يستحقه على تقدير الانوثة لانه أقل النصيبين ويوقف الحمل لحين ظهور الحمال — وكما تقدم لك أيضاً فيما اذا توفى رجل عن أب وأم وبنت وزوجة حبلى وغير ذلك من الامثلة فواجمها

وفى الحالة الناسة وهى التى يرثون معه كيفا قدر ولا تنسير أنصباؤهم يعطى لهم نصيب الم وما زاد فهو نصيب الحمل كالزوجة فى الامثلة المتقدمة لان فرضها الممن على اى تقدير قدرت به الحمل فيعطى لها وكا اذا توفى رجل عن أم ام وأبى أب وزوجة حبلى فالجدة لها السدس مطلقاً والزوجة الممن كذلك فيعطى كل منهما نصيبه لانه لا يتنسير أصلا واما الجد فهو من أفراد المسئلة الاولى لان نصيبه يتغير فاذا فرض أن الحمل التى أخذ النصف والباقى للجد بطريق التعصيب وعلى فرض الذكورة لا يكون للجد الاالسدس والباقى كله للابن بالتعصيب لان البنوة مقدمة على الابوة فى العصوبة والمسئلة والباقى كله للابن بالتعصيب لان البنوة مقدمة على الابوة فى العصوبة والمسئلة

من أربعة وعشرين لوجود الثمن والسدس فتعطى الجدة أربعة والزوجة ثلاثة والجد أربعة والخموع أحد عشر ويوقف الباقى وهو ثلاثة عشر فان ظهر الحمل مذكراً أخذ الكل وان ظهر النى أخذ النى عشر والجد يأخذ الواحد الباقى بطريق النعصيب – وكما اذا توفى شخص عن عم شقيق أو لاب وأم حبلى من غير أبيه فنوقف للحمل السدس ليس الا اذ هو أخ أو أخت لام وفرضها لا يختلف ونعطى اللم الثلث اذ هو فرضها لا يتغير سواء كان الحمل مذكراً أو مؤننًا والباقى للم فيأخذه لا فلا يتغير أيضاً

وفى الحالة التالية وهى التى تحجب فيها الورثة على أحد التقدير بن ثوقف كل التركة الى البيان بوضعه فان ظهر أنه مستحق للجميع والا فيأخذ حقه منها ويقسم الباقى بين الورثة

فاذا نوفى رجل عن أخ شقيق وزوجة حبلي فعلى تقدير الذكورة لا يستحق الاخ شيئًا لانه محجوب بالابن وعلى تقدير الانوثة يأخذ الباق بعد فرض الزوجة والبنت فتعلى الزوجة فرضها وهو الثمن لانه لا يتغير ويوقف كل الباقى لظهور الحال بالوضع فان ظهر الحل مذكراً أخذ الكل وان ظهر أثنى أخذ النصف والباقى يأخذه الاخ الشقيق . ومثله ما اذاتوفيت امرأة عن أم حامل من أبيها وابن أخ شقيق فان الام لها الثاث لا يتغير فتعطاه وابن الاخ الشقيق لا يستحق شيئاً ان قدر الحل مذكراً لانه يكون أخا شقيقاً وهو محجب ابن الاخ الشقيق وان قدر مؤنثاً كانت أختاشقيقة فتأخذ النصف وابن الاخ الشقيق الباقى بالتعصيب وحينتذ لا يعطى لابن فتأخذ النصف وابن الاخ الشقيق الباقى بالتعصيب وحينتذ لا يعطى لابن

ومع كون المفتى به هو مذهب أبي يوسف وهو أنه يوقف المحمل نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما كان اكثر ولكن لجواز ان يكون الحمل متمدداً يؤخذ كفيل من الورثة الذين ينقص استحقاقهم عند تعدد الحمل فاذا توفي رجل عن بنت وزوجة حبلى أخذت الزوجة فرضها وهو الثمنولا يؤخذ منهاكفيل لانه استحقاقها ولو تعدد الحمل والبنت تأخذ ثلث الباقى لان الحل يقدر مذكرًا في هذه الحالة ويؤخذ منها كفيل لانه من الجائز ال يكون الحلمذكرين وحينئذلا تستحق الاخمس الباقي فيؤ خذمنها الكفيل حتى اذا ظهر كذلك طول الكفيل بالفرق بين خمس الباقي وثلثه واذا توفيت امرأة عن زوج وأم حامل من غير أبيها أخذ الزوج النصف لمدم الفرع الوارث والام الثاث ويوقف السدس للحمل لآنه نصيبه على تقدير الذكورة أو الانوثة لانه أخ أو أخت لام وهو نصيب كل منهما وفي هذه الحالة لا يؤخذ كفيل من الزوج لان فرضه لا يتغير ويؤخذ من الام لانه من الجائز ال يكون الحمل متعدداً وحينئذ يستحق الثاثوالامالسدس وكذا نوكان الحل من أبيها أخذ الكفيل من الاملامن الزوج وانماأ خذال كفيل للحمل لازالحل عاجزعن النظرفي شؤون نفسه فينظر القاضي فهاينفعه وهوأ خذالكفيل فقد علمت مما تقدم ان الحمل يرث من المتوفى سواء كان منه أو من غيره ولكن الحكم يختلف بالنسبة للزمن الموجود بين الموتوالولادة لان

الحل انكان من المتوفى بأن خلف زوجة حاملا وجاءت بولد لاقل من سنتين من وقت الموت ولم تكن المرأة مع ذلك أقرت بانقضاء المدة يرث ذلك الولد من الميت وأقاربه ويورث منه وانكان الحل من غيره كان ترك امرأة حاملا من أبيه أو جده أو أخيه فان جاءت بالولد لستة أشهر او أقل من وقت الموت يرث الولد من الميت وان جاءت به لا كثر فلا يرث الا اذا كانت معندة لطلاق أو فرقة ولم تقربانقضاء عدتها أو أقرالورثة بوجوده وقت الوفاة كما هو، وضح في ثبوت النسب فراجعه ان شئت

والحمل اما أن يولد بنير جناية على امه أو يولدها فان كان الاول فلابد من ولادنه حياً ولكن لا يشترط أن تكون الحياة حالة فيه بعد خروجه كله اذ لو وجد منه علامة على الحياة بعد خروج الاكثر كالضحك والعطاس والبكاء وتحرك أى عضو من الإعضاء كنى لان للاكثر حكم الكل والعبرة في الاكثر بخروج صدره أن نزل برأسه فان خرج صدره كله وهو حى فقد خرج اكثره حياوان خرج برجله فالمتبرسر ته فان خرج متابقسه السرة وهو حى فقد خرج أكثره حيافيرث والافلا كالوخرج ميتابقسه من علة أصابت أمه

وان كان الثانى وهو المنفصل بجناية كالضرب مثلا فانه يرث ولو نزل ميتًا وتورث عنه الفرة وهى خمسائة درهم لانه يجمل حيًا تقديرًا ثم مات عن الغرة فتنقل لورثته ـــ أنظر مادة (١٣١)

⁽ مادة ١٣١) يوقف للحمل من التركة نصيب ابن واحد أوبنت واحدة أبهما كان اكثر هذا لوكان الحمل يشارك الورثة أو يحجبهم حجب نقصان فلوكان يحجبهم حجب حرمان وقف الكل -- ويؤخذ الكفيل من الورثة في صورة الفسمة وبرث الحمل ان وضع حياً أو خرج أكثره حياً فمات لا ان خرج أقله فمات الا ان خرج بجناية فانه يرث ويورث فاذا ظهر الحمل فان كان مستحقاً جميع الموقوف فها وان كان مستحقاً بعلم بأخذ ما يستحقه والباقي بعدلي لمكل وارث ما كان موقوفاً من نصيه

المفقود في اللغة مأخوذ من فقدت الشيء اذا اضللته أو طلبته فلم تجده وفي اصطلاح الفقها، هو الغائب الذي لم يدرا حي هوام ويت فلا يمكن الحكم عليه بأحد الامرين ولذا نص الفقها، على أنه يتبرحياً في بعض الاحكام ويستبر موقوف الحكم بالنسبة للبعض الآخر فيمتبرحياً بالنسبة للاحكام التي تضره وهي التي تتوقف على شوت موته وينني على ذلك أنه لا يفرق بينه ويين زوجته فلا يجوز لها التزوج بغيره ولا يقسم ماله على ورشه ولا تقسيخ اجاراته. ويمتبر موقوف الحكم بالنسبة للاحكام التي شفعه وتضرغيره وهي المتوقفة على شوت حياته وينبي على ذلك أنه لا يرث من غيره ولا يحكم باستحقاقه للوصية الى ظهور حياته او الحكم بوفاته فان ظهراً له حي استحق وتسطه في الوصية الى ظهور حياته وحكم بموته فالموقوف لاجله من الارث والوصية وان لم تظهر حياته وحكم بموته فالموقوف لاجله من الارث والوصية بكون لورثة المورث والموصي

فاذا توفى شخص وله ورثة ومن ضمنهم مفقود فاما أن يكون على تقدير الحياة يحجبهم حجب حرمان أولا فان كان الاول وقفت كل التركة فلا تأخذ الورثة منها شيئًا الى ظهور الحال فان ظهر انه حى أخذ الكل وان حكم عونه أخذت الورثة التركة

وذلك كما اذا توفى شخص عن أخوة أشقاء أولاب وابن مفقود وقف الكل لان الابن يحجب الاخوة حجب حرمان وكذا اذا توفى عن ابن وابن ابن ولكن الابن مفقود وقف الكل ايضاً لان الابن يحجب ابن الابن

حب حرمان فان ظهر ان الابن حي أخذ الكل وان لم يظهر وحكم بموته أخذت الاخوة التركة في الصورة الاولى وأخذها ابن الابن في الصورة الثالثة — وان كان الثاني وهو الهلا بحجبهم حجب حرمان بل يشار كهم يعطى الثالثة — وان كان الثاني وهو الهلا بحجبهم حجب حرمان بل يشار كهم يعطى الكل واحد مهم الافل على تقدير حياته أو بمانه ويوقف الباق الي ظهور الحال فان ظهر انه حي أخذه وان لم يظهر ووقف النصف الآخر الى ظهور الحال فان ظهر انه حي أخذه وان لم يظهر وحكم بموته تعطى التركة للبنتين فرضاً وردا واذا توفي شخص عن بنتين وابن مفقود والمفقود بنتان وابن أخذت البنتان النصف لانه هو المتيقن ويوقف النصف الآخر فان ظهر الفقود حياً أخذه وان ظهر ميتاً أعطى البنين سدس كل المال من ذلك النصف ليكمل لهما الثلثان والثلث الباق البنين سدس كل المال من ذلك النصف ليكمل لهما الثلثان والثلث الباق

واختلفوا فى تقدير المدة التى يحكم بموته بعد مضيها والمعول عليه انه لا يحكم بموته الا بعد موت اقرانه فى بلده فان تعذرت معرفة ذلك فبصد مفى تسمين سنة من مولده قال الزيلمى وعليه الفتوى ثم قال المختار تفويضه الى رأى الامام فينظر ويجتهد ويفعل ما ينلب على ظنه فلا ينظر الى التقدير بالزمن لانه لم يرد به الشرع فأى وقت رأى المصلحة حكم بموته -- وهذا هو الظاهر --

ومتى حكم بموته يستبر ميتًا فى حقّ ماله من ذلك التاريخ وفى حق مال غيره من يوم الفقد ويترتب على الاول ان ماله يكون لورثته الموجودين وقت الحكم بموته فلا شيء لمن مات قبله لان شرط التوريث بقاء الوارث

حياً بعد موت المورث

فاذا فقد شخص عن ثلاثة أبناء وماتأحدهم عن أولاد بعد الفقدوقبل الحكم بموته ثم حكم به والابنان وأولاد الابن موجودون كان كل التركة للابنين ولا شيء لاولاد الابن لان اباهم مات قبل الحكم بموت المفقود فلا يستحق شيئاً

ويتر تب على التاتي ان المال الذي وقف لاجله من المورث أو الموسى برد الى ورثة مورثه أو ورثة الموصى الموجودين وقت موت المورث أو الموصى لا وقت الحكم بموت المفقود فاذا توفى شخص عن ثلاثة أبناء أحدم مفقود أخذ الا بنان الموجودان الثانين ووقف الثلث الآخر الى ظهور الحال فاذا مات أحد الا بنين الحاضرين عن ابن قبل الحكم بموت الفقود ثم حكم به أخذ الا بن الذي توفى والده به أخذ الا بن الموجود نصف الثلث الموقوف وا بن الا بن الذي توفى والده قبل الحكم بموت المفقود النصف الآخر لان أباه مستحق له فيأخذه ابنه ميراتًا عنه – وه الم الموصية فاذا أوصى شخص لآخر بألف جنيه مثلا ومات الموصى والموصى له مفقود وكان الثلث بني بالموصى به وقف الى ظهور الحال الموصى له وهو المفقود ثم حكم بموته ستحقت ورثة المتوفى ما كان يستحقه لوكان موجوداً — انظر مادة (١٣٢)

⁽ مادة ٦٣٢) المفقود من انقطع خنبره ولا يدرى حيانه ولا مونه وحكمه ان يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحل فان كان المفقود ممن محبب الحاضرين لم بعصرف لهم شي. بل يوقف المال كله وان كان لا يحجبهم حجب حرمان يعطي لـكل

﴿ كَيْفِيةُ تُورِيثُ الْخُنْثَى ﴾

اعلم أن الله تمالى خلق البشر مذكراً ومؤنثًا كما قال جل وعلا (وبث منهما رجالًا كشيراً ونساء) وقال عن وجل (يهب لمن يشاء اناتًا ويهب لمن يشاء الذكور) وقد بين حكم كل واحد منهما ولم بــين حكم من هو ذكر وانئى فدل ذلك أنه لا يجتمع الوصفان فى شخص واحد اذكيف يجتمعان وهما متضادان وقد جدل علامة النمييز بينهما العضو المخصوص ثم قديقع الاشتباه بان يوجد المضوان في شخص واحد فيقال له خنثي على وزن فيلي وهذا يكون حكمه حكم الذكور أوالاناث بمقتضى العلامات التي ترجح الحافه واحد منهما فان لم عكن النمييز لعدم المرجح فهومشكل وله علامات تلحقه بأحد المذكورين قبل البلوغ وأخرى بعده فإن بال من العضو المخصوص بالمذكرين فغلام وان بال من المضو الآخر فأشىلابه عليه الصلاة والسلام سئل «كيف يورَّث الخشي فقال من حيث سول » وعن على رضي الله تمالي عنه مثله وروى أن قاضيًا من العرب في الجاهلية رفعت اليــ هذه الواقعة فجمل يقول هو رجل وامرأة فاستبعد قومه ذلك فتحير ودخل بيته فجمل نتقلب على فرائنه ولا يأخذه النوم لتحيره وكانتله منت فسألته عن تفكره فأخبرها بذلك فقالت دع المحال وآسع الحكم المبال فخرج الى قومه وحكى لهسم ذلك

واحد مهم الاقل من نصيبه على تقدير حيانه وعمانه فاذا حكم بموته بعد ان لم يبق من أثرانه احد في باده فاله لورثته الموجودين عند الحسكم بموته ولا شيء لمن ماتمنهم قبل الحسكم بذلك لان شرط التوريث بقاه الوارث حياً بعدموت المورث وما كان موقوفاً لاجله من مال مورثه يرد الى ورثة مورثه وان ظهرت حيانه استحق ما كان موقوفاً لاجله من مال مورثه

فاستحسنوه فعرف بذلك ان هذا الحكم كان في الجاهلية فأقره الشرع ولان البول من أحد العضوين دليل على أنه هو العضو الاصلى فان استويا فشكل لمدم المرجح ولا عبرة بالكثرة وهذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت له لحية أو وصل الىالنساء أواحتلم كما يحتلم الرجال فمذ كرلاز هذه من علامات لرجال وان ظهر له ثدى أو لبن أو حاض أو حبل فانثى لاز هذه من علامات النساء فان لم تظهر علامة أو تمارضت العلامات فهومشكل لعدم مايوجب الترجيح وعن الحسن رضي الله تعالى عنه ان تعد أُصَلاعه فإن اصْلاع الرجل تزيد عن اضلاع المرأة بواحد — وحيث أن الكلام الآن الماهوفي التوريث فنقتصر عليه ويظهر مماتقدم أمه ان ظهرت علامات الذكوراً وعلامات الاناث ورث تقتضي هذه الملامات وهو ظاهر لا يحتاج إلى بيان وأما اذا تمارضت الدلامات فله أسوأحالىالذكورة والانوثة فينظر نصيبه علىأنه مذكر وعلىأنهمؤ نث ويعطى اقلهما وان كان محروماً على أحد التقديرين فلا شيء له فاذا توفي شخص عن اخوين لابوأم أحذهماخشي مشكل كانالمال بينهما ائلانا للاخ الواضح الثلثان وللخشى الثلث فيقدر الثي لاستحقاته أقل مما اذا فرض مذكراً اذ لو قدر مذكراً كاناله النصف - ولوتوفيت زوجة عن زوج واموخشي لابوامكان للزوج النصف وللام الثلث وللخنثى ما بقى وهو السدس على أنه عصبة لانه أقل اذلو قدرانثي كانله النصف وكانتالمسئلة تعول الى ثمانية - واذا توفيت الزوجة عنزوج وام واخت لام وخنثى لابغان فرض مذكراً كانت المسئلة منستة للزوج النصفوهو ثلاثة وللام السدسوهوواحدولولدالام السدس ايضاً وهو واحد فيبق واحد للخشي بالمصوبة لكونه أخا لاب ولوجمل انتي كان اختا لاب وحينئذ تعول المسئلة الى ثمانية ثلاثة للزوج وواحد للام وواحد للاخت لام وثلاثة للخنثى لكونها صاحبة فرض ومن البين ان ثلاثة من ثمانية اكثر من واحد من ستة أذ الفرض ان العدد المنقسم الى كل منهما واحد فيفرض هنا مذكرا

واذا تركت امرأة زوجا واختا لابوين وخنثى لاب فرض مذكراً لانه ان جمل انثى كانت المسئلة من ستة وتعول الى سبعة فلها سهم منها لان حقها السدس تكملة الثنثين وان جعل مذكراً يصير عاصباً لم بق له شى، بعد اصحاب الدروض فتكون المسئلة من اثنين فيفرض مذكراً ليكون له اسوأ الحالين – ولو ترك الرجل ولد اخ شقيق اولاً بهوخشى وعما الاب وام او لاب كان المال للم وبقدر الحشى انثى لان منت الاخ من ذوى الارحام ولو قدر مذكرا كان المال له دون المم لان ابن الاخ مقدم على الم – انظر مادة (١٢٣)

« توريث ولَّد الزُّنَّا وولد اللَّمَانُ »

اعلم ان الشخص وى كان ثابت النسب من اب وام فانه رث منهما كلا (مادة ٩٣٣) الحتى هو انسانله آ لتا رجلوامراة وليسله شيء منهما فانبالمن الذكر فنلام وان بال من الفرج فأنى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا بان خرج منهما مماً فشكل وهذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت له لحية أو وصل الى امرأة أو احتاكا يحتم الرجل فرجل وان ظهر له ثدى أو لبن أو حاض أو حبل أو أنى كا يؤتى النساء فامرأة وان لم يظهر له علامة أصلا أو تعازضت العلامات فشكل وله حيثند في الميراث أضر الحالين فلو مات أبوه وترك معه ابناً واحداً فللابن سهمان واليخني مهم لانه الاضه علم مما نقدم ولا يتأتى ان يكون أابت النسب من الاب دون الام وانما يتصور ان يكون أابت النسب من الام لا من الاب كلمافى ولد لزنا وولد اللماز فان كلامنهما ربط الشارع نسبه بامه دون الاب وحينتذ يرثكل نهما بجهة لام فقط فصار كشخص لا قرابة له من جهة الاب فوجب ان ترثه قرابة امه ورئهم

فاذا توفى ولد اللمان عن بنت وام والملاعن فالبنت النصف والام السدس والباقى يرد عليهما كأن لم يكن له اب ولو ترك امه واخاه لامه وابن الملاعن فلامه الثاث ولاخيه لامه السدس والباقى يرد عليهما ولا شىء لابن الملاعن لانه لا اخ له من جهة ابيه ولو كان لولد اللمان اخ من امه من الزواج اومن الزناا و من اللمان فأنه يرثه من جهة أنه اخ لام فيكون صاحب فرض لاعصبه فلا يرث ولا يورث بالمصوبة الا من جهة الولاد او الولاء فيرثه من اعتقه ومن اعتق امه او من ولده بالمصوبة وكذا هويرث معتقه او ولده بالمصوبة صاحب فرص المعموبة

(توريث الغرقى والحرقى والهدى والقتلى)

قد عرفت ان من شروط الميراث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث او الحاقه بالاحياء تقديراً فاذا انتنى هذا الشرط فلا توارث وينبنى على ذلك أنه اذا مات جماعة بينهم قرابة بسبب من الاسباب كما اذا انهدم عليهم البيت اواو غرقت بهم السفينه او احترق البيت وهم فيه او قتلوا في

⁽ مادة ١٣٤) ولد افزنا وولد اللمان يرئان الام وقرابتها وترث هى وقرابتها منهما ولا يرث الاب ولاقرابته منهما

ممركة فلا يخلو الحال من أحد صور خس الاولى أن يعلم عين السابق ولم يحصل بعد ذلك التباس

وفي هذه الصورة يرث المتآخر المتقدم في المـوت لوجود الشرط بـ الثانسة أن يعرف موتهما معا – الثالثة أن يعرف التلاحق ولا يعرف من السابق — الرابعة أن لا يمرف شيء وفي هذه الصور الثلاث بجملونكأنهم ماتوا مماً فال كل منهم لورثة الاحياء ولا يرث بمض هؤلاء الاموات من يمض وهو المختار عندنا - الخامسة أن يعلم موتاً حدهم أولا بمينه ثم التبس واشكل أمر. بعد ذلك وفي هذه الصورة يقسم مال كل على ورثته الاحياء فياساً على ما اذا علم موتهما مما وفيل لانقاس ذلك على المذكوروا نايمطى كل واحد المتيقن ويوقف المشكوك فيه الى ظهور الحال او صلح الورثة بمضهم مع بمض فلوغرق اخوان لكل منهما بنت وعرف موتأحدهما أو لا بعينه مُ أشكل أمره بعد ذلك أخذت بنت كل نصف تركة أبها حتى بنسين التأخر فتأخذ بنته نصف تركة أبيها الباق ونصف تركة عمها أو يصطلحا على شي، وانما وقف المشكوك لان التذكر غير مينوس منه والمعول عليه الاول – انظر مادة (٦٢٥)

« التخارج »

التخارج هو أن يتصالح الورثة على اخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم سواء كان هذا الشيء من التركة أو من غيرهاوهوجا ثرعند التراضي

⁽ مادة ٪۲۳) لا توارث بين الغرقى والهدى والحرق اذا كانوا بمن رت بعضهم بهضا لانه لا يعلم أيهما مات أولاويقسم مال كل منهم على ورثته الاحياه

لانه عقد من العقود وكل عقد يشترط فيــه رضًا المتعاقدين وكيفية القسمة على الموجودين أن تطرح سهام من أخرج من النصحيح وتجمله كأنه استوفى نصيبه ثم تقسم باقى التركة على سهام من بق منهم - وينبني على ذلك أنه اذا توفيت الزوجة عن زوج وام وعم شقيق أولاب فأصل المسئلة منستة للزوج النصف ثلاثة أسهم وللام الثلث وهمو سهمان وللم الباقى بطريق التعصيب وهو واحد فاذا صالح الروج على ما فى ذمته من المهرللزوجة وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم باقي التركة وهو ماعدا المهر بين المم والام اثلاثًا بقدر سهامها من التصحيح قبل التخارج وحينته يكون سهمان للام وسهم للم ولا يجوزأن نجعل الزوج كأنهلم يكن لانه أخذ بدل نصيبه اذلوجمل كذلك وأعطينا للم سهمين والام سهما لا نقلب فرضها من ثلث أصل المال الى ثلث الباقى وهو خلاف الاجماع ولو صالح الم على شيء من التركة وخرج فاطرح نصيبه وهو واحد من أصل التصحيح وهو ستة وانسمالباقى على سهام الزوج والام وهي خسة فيأخذاز وج ثلاثة أخاس والام خسين على قدر سهامها في التصحيح قبل اخراج الم ولوصالحت الام على شيء من التركة وخرجت من بين الورثة فاطرح سهامها وهما اثنازمن أصل التصعيح وهو ستة واقسم الباتى بعد المصالح علىسهام الزوج والبممن أصل التصحيخ وحينثذ يقسم الباقى أرباعاً ثلاثة منها للزوج وواخد للمرلان كلا منهما يستحق ذلك من أصل تصحيح المسألة

واذا توفيت امرأة عن أخت شقيقة وأخت لاب واخت لام وزوج فاصل المسألة من ستة ولكنها تعول الى ثمانية للشقيقة ثلاثة وللاخت لاب واحد والاخت لام مثلما والزوج ثلاثة فاذاصالحت الاخت لا بوين وخرجت من بينهم فاطرح سهامها وهي ثلاثة من التصحيح بعد العول واقسم الباقى على سهام غيرها وحينتذ يكون الباقى بينهم أخماساً ثلاثة منها للزوج وواحد للاخت لأب ومثله للاخت لام ومثل هذاما لوصالح الزوج فاذاصالحت الاخت لاب فاقسم الباقى على سبعة للزوح ثلاثة والشقيقة مثله وللاخت لام واحد ومثل هذا ما اذا صالحت الاخت لام ولا يخنى عليك بعد هذا تخريج أى مثال برد عليك من هذا القبيل باتباع الكيفية المتقدمة الفرر مادة (١٣٦)

﴿ الباب الثامن ﴾

« فى العول والرد »

اعلم أن الدول في اللغة يستممل بمنى اليل الى الجور بقال فلان يدول أن يميل جائراً وبمنى الفلبة يقال فلان عيل صبره أى غلب وبمشى الارتفاع بقال عالم الميزان اذا ارتفع وفي اصطلاح الفقهاء هوزيادة في عددسهام ذوى الذو وض ونقضان من مقادير أنصبائهم من التركة ولا يتأتى المول الا اذا زادت سهام أصحاب الفروض على مأخذ التركة كما اذا وجد في مسألة من

⁽ مادة ٦٣٦) التخارج هو أن بتصالح الورثه على اخراج بعضهم من الميراث على شيء من التراث على شيء من التركة شيء من التركة فاطرح سهامه من التركة فاطرح سهامه من التصحيح ثم اقسم باقى التركة على سهام الباقين كمن مات و تركت زوجا وأما وعما فالمسئلة من سنة التصف الزوج والثاث الام والباقى اللم والباقى الم وجة من المهر فيقسم باقي التركة وهو ما عدا المهر بين الام والم أثلاثاً سهمان للام وسهم للم

يستحق النصف ومن يستحق التلثين فإن المسئلة من ســتة فاذا أخذا من هــذا المدد نصنمه وهو ثلاثة لم يف الباقي بالثلثين واذا أخذنا الثلثين وهو أربعة لم يف الباق بالنصف فنزيد على الستة التي هي أصل المسئلة عقدارالمدد الذي زاد عنـــد أخذ نصف الستة وثنثيهما وهو واحــد اذ نصفها ثلاثة وثلثاها أريمة وبجموعها سبمة وهمنذا العدد يزيد عن الستة بواحمد فيعد ان كنا نقسم التركة إلى أجزاء متساوية ونعطى كلا من الورثة ما يستحقه منها على قدر فرضه اذا لم يكن هناك عول نقسمها عندوجو دالعول الى سبعة أجزا، متساوية ونعطى كل وارث ما يستحقه فقيد زادت سهام اصحاب الفروض على مأخذ التركة ونقصت مقاديرا نصبائهم لان المقسوم متى كان واحداً فكلما زادت الاجزاء نقصت مقاديرها فيؤخذ من ذلك أنه اذا لم تَزد سهام أصحاب الفروض فى تركة ميت على مأخذ التركة فلا لزوم الى العول كما اذا توفيت امرأة عن زوج وأم وأخوين لام فان المسئلة من ســـتة لازوج النصف وهو ثلاثة والام السدس وهو واحد وللاخوين لام الثلث وهو آلنان ومجموع الكل ستة وأما اذا زادت أصحاب الفروض في تركة ميت على مأخذ التركة فلا بد من المول الذي هو الزيادة في عدد. السهام على أصلالمسئلة لتوفى سهامهم وحينئذ يدخل النقص في مقادير انصباء الورثة بسبب زيادة عدد السهام

والمدى الاصطلاحى يصح أن يكون مأخوذا من أى معنى من المانى اللنونة المتقدمة اذ يصح أن يكون مأخوذاً من المعنى الاول وهوالميل الي الجورلان المسئلة مالت على أهلها حيث نقصت من فروضهم ويصح ان يكون مأخوذاً من المنى التانى وهو الغلبة كأن المسئلة غلبت على أهلها بادخال الفير رعليهم ويصح أن يكون مأخوذاً من المنى الثالث وهو الإرتفاع لارتفاع السهام عن أصل المسئلة

واول من حَكِم بالعول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فانه ونع في عهده صورة ضاق مأخذها عن فروضها فشاور الصحابة فيها وأشار سيدنا العباس الى المول فقال أعيلوا الفر ائص فتابموه عن ذلك ولم خكر ماحد الاعبد الله بن عمر بمد موت أبيه فقيل له هلا أنكر له في زمن أبيك فقال هبته وكان مهيبا وسأله رجل كيف تصنع بالفريضة العائلة فقال ادخل الضرو على من هواسوأ حالا وهي البنات والآخوات فأنهن ينقلن من فرض مقدر الى فرض غير مقدر فقال الرجل ماتننيك فنواك شيئًا فان ميرالك تسمرين ورُتك على غير رأمك فنضب وقال لم يجمل الله في مال نصفاً وثلثين ويؤيد كلامه آنه اذا تعلقت حقوق بمال لا يني بها يقدم منهاما كان اقوىكالتجيار والدين والوصية والميراث فكذا اذاضاقت التركة عن الفروض يقدم الاقوى ولا شك ان من ينقل من فرض مقدر الى فرض آخر مقدر يكون صاحب فرض من كل وجه فيكون أقوى ممن انتقل من فرض مقدر الىفرض غير مقدرلاً نه صاحب فرضمن وجه وعصبة من وجه فادخال النقص أوالحرمان عليه أولى لان ذوى الفرض مقدمون على العصبات ويؤيد الرأى الاول ان أصحاب الفروض المجتمعة فى التركة قد تساووا فى سبب الاستحقاق وهو النص فيتساوون في الاستحقاق وحينتُذ يَأْخِذُ كُلُّ واحد منهم جميع حقه ان اتسع الحل ويضرب بجميع حقه إذا ضاق الحل كالغرماء في التركة واذا أوجب الله تمالى فى مال نصفين وثلثا مثلا علم أن المراد الضرب بهذه الفروض فى المال لاستحالة وفائه بخلاف التجهيز وأخواته فانها حقوق مرتبة كا علمته مما تقدم والنقل من الفرض الى المصبة لا يوجب ضعفاً لازالمصوبة أقوى أسباب الارث فكيف يثبت النقصان أو الحرمان بهذا الاعتبار فى بعض الاحوال فالحق ما عليه عامة الصحابة وجهور الفتهاء

وقد علمت أن اصول المسائل سبعة وهي اثنان وثلاثة وأربعة ومستة وثمانية والناعشر وأريعة وعشرون وهذه الاصول ثلاثة منهاقدتمول وأريعة لا تموَّل أصلا فالثلاثة التي تعول هي ستة واثنا عشرواً ربعة وعشر ون فالستة تمول وتراً وشِفعاً الى عشرة فنعول الى سبعة اذا اجتمع فيها نصف وثلثان فقط كما اذا توفيت الزوجة عن زوج وأختين شقيقتين او لاَّ ب فان أصل للسئلة يكون ستة وتعول الى سبعة أو اجتمع فيها نصفان وسدس كـزوج وأخت شقيقة وأخت لأب أو زوج وأخت لأب وأخت لأم ويقال عالت وتراً يسدسها — وتعول الى ثمانية اذا اجتمع نصف وثلثان وسدس كما اذا توفيت الزوجة عن زوج وأختين شقيقتين وأَخَت لأم أو عن زوج وأختين لأب وأخ لآم أو اجتمع نصفان وثاث كزوج وأخت شقيقة وأخوين لأم ويقال عالت شفعاً مثلها — وتعول الى تسعة ويقال عالت وتراً ينصفها اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث كزوج وأختين شقيقتين وأجتين لأم أواجتمع نصفان والنوسدس كروج وأخت شقيقة وأختين لأم وأم - وتمول الى عشرة فيقال عالت شفعاً بثلثيها فيها اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث وســدس كزوج وأختين شقيقتين وأختين لأم وأم وهذه المسئلة تسمى الشريحية لان شريحًا قضى فيها بأن للزوج الائة من عشرة فجعل الزوج يطوف فى البلاد ويسأل الناس عن امرأة تركت زوجًا ولم تترك ولدًا ولا وله ابن ماذا نصيب الزوج فكانوا يقولون النصف فيقول لم يمط شريح نصفًا ولا اللهًا فبلغه ذلك فأحف و عزره وقال قد سبقنى بهذا الحكم امام عادل ورع يريد سيدما عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه فأنه أول من حكم بالمولى كما عرفته

واثنا عشر تعول الى سبعة عشر وتراً لا شفعاً أي تعول الى الالة عشر والى خمسة عشر والى سبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر وبقال عالت وترا ينصف مدسها اذا اجتمع في المسئلة ربع وثلثان وسدس كما اذا توفي الزوج عن زوجة وأختين شقيقتين وأختلام أو زوجة وأختين لأبوأخلا إفان أصل هــذه المسئلة اثنا عشر وعالت الى ثلاثة عشر وتعول الى خمسة عشر فيقال عالت بريمها اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث كزوجـة وأختين شقيقتين وأختين لأم أو اجتمع ربموثلثان وسدسان كزوجة وأختين شقيقتين وأخت لام وأم - وتعول الى سبعة عشر فيقال عالت بربعها وسه سها اذا اجتمع في السئلة ربع وثلثان وثلث وسدس كزوجة وأختين شقيقتين وأموأخو ينلام وأربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين فقط فيقال عالت ثمنهما اذا اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدسان كزوجة وفنتين وأب وأم أو اجتمع فيها الثمن والنصف وثلاثة اسداس كزوجة وبنت وبنت أبن وأب وأم وتسمى هذه المسئلة المنبرية لان سيدنا علياكرم الله تعالى وجهه سنثل غنها وهو تخطب على منبر الكوفة فاجاب علما بداهة فقال السائل متعنتا أليس للزوجة النمن فقال صار تمنها تسماً ومضى في خطبته

والاصول الاربعة التي لا تعول هي اثنان وثلاثة وأربعة وثمانية فالاثنان لا تعول لان المسئلة الما تكون من اثنين اذا كان فيها نصفان كزوج وأخت شقيق أو لاب أو نصف وما بق كزوج وأخ شقيق أو لاب والثلاثة لا تعول لان المسئلة الما تكون من ثلاثة اذا كان فيها ثاث وما بقي كأم وأخ شقيق أو لاب أو الثان وما بقي كبنتين وعم شقيق أو لاب أو الثان وما بقي كبنتين وعم شقيق أو لاب أو الثان كان فيها ربم ومابق والاربعة لا تعول لان المسئلة تكون من أربعة ان كان فيها ربم ومابق كزوج وابن أو ربع ونصف وما بقي كزوج وابنت وأخ شقيق أو لاب أو ربع وقطت ما بقي كزوج وابنت وأخ شقيق أو لاب أو

والنمائية لا تعول لابها تكون من ثمانية اذا كانفها نمن وما يق كزوجة وابن أو أخ شقيق أو نمن ونصف وما بق كزوجة وبنت وعم شقيق أو لاب ولا عول في شيء من هذه المسائل -- انظر مادة (١٣٧)

⁽ مادة ١٩٣٧) العول هو زيادة فى عدم سهام ذوى الفروض وقصان من مقادر العسائهم من التركة فاذا زادت سهام أسحاب الفروض فى تركة ميت على بخرج التركة براد مخرج التركة بالتركة التوفى مهامهم فيذخل القص فى مقادير الصباء الورثة بسيب زيادة عدد السهام كما اذا مات الميتة عن زوجها وشقيقها فمخرج أصل التركة من ستة أسهم ومالت بسدمها الى سمة لان فرض الزوج التصف وفرض الشقيقين الثلثان فزادت الفروض بسهم وهو السدس وهكذا يمول هذا المخرج الى ثمانية بالثلث كهم وأم ويمول الى تسمة بالتصف كهم وأخ لا و ويمول أيضاً الى عشرة بالثانين كم وأخ آخر لام واذا كان مخرج المائين كم وأخ آخر لام واذا كان مخرج التركة من الني عشر سهما تمول الى المؤلة عشر كزوجة فرضها الربع وشقيقين فرضها التدن وأم فرضها الدس والى خسة عشر كم وأخ لام والى سعة عشر كمهوأخ الحر

لا الرد.».

اعلم أن الردضد الدول وهوفى اصطلاح الفقها، صرف الباق من الفروض الى ذوى النروض النسبية بقدر فروضهم عندعدم الماصب ويؤخذ من هذا التعريف انه لا يرد على الزوجين لانهما ليسا من أصحاب الفروض النسبية بل من أصحاب الفروض السبية ولا يتأتى الرد الا اذاوجد أمران

الاول — ان تكون الفروض الموجودة معنا فى المسئلة غير مستغرقة للتركة اذ لوكانت مستغرقة لها لما يتى شيء

الثانى — أن لا يكون هناك عاصب اذ لو وجد لا خذما أبقته أسحاب النروض ولم ببق بعدهم شيء يرد — وأصحاب الردمن الورثة ثمانية واحدمن الدور وهو الاخ لام وسبعة من الاناث وهن البنت وبنت الابن والنزل أبوها والاخت الشقيقة والاخت لابوالاخت لام والام والجدة الصحيحة سواء كانت من قبل الاب كأم الاب ومن قبل الام كام الام ولا فرق بين أن يكون أحد الثمانية المذكورين واحدا أو متعددا ما عدا الام فان تعددها غير منات في الحقيقة

ومسائل الرد أربعة أقسام لان المر دودعليه اماصنف واحد أو اكثر وعلى كل فاما أن لا يوجد من يرد عليــه أو لا يوجد فالناتج اربعة أقسام . الاول أن يكون في المسئلة صنف واحد ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد

لام واذا كان مخرج التركة من أربعة وعشرين فالهاتمول الىسبعة وعشرين فقط كزوجة فرضها الثمن و بنتين فرضهما الثلثان وأموين فرض كل سهما السدس

عليه . الثاثى أن يكون فى المسألة صنفان أو ثلاثة تمن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه أيضاً . الثالث أن يكون فى المسألة صنف واحد بمن يردعليه عند وجود من لا يرد عليه . الرابع أن يكون فى المسألة صنفان أو ثلاثة تمن يرد عليه عند وجود من لا يرد عليه

فان كان الاول فاماً أن يكون فرداً واحسداً أو متمدداً فان كان فرداً واحداً كاخت مطلقاً أو اخ لام او ام او بنت أوبنت ابن أخذهذا الفردكل التركة فرضاً ورداً لان تقدير الفرض انما شرع للمزاحمة ولا مزاحمة هنا فيعطى الكل للموجود

وان كانت أفراد هذا الصنف متعددة كما اذا ترك الميت بذين اوثلاث أخوات شقيقات أو أربعة اخوة لام فاجعل المسئلة من عددر ووسهن لاستواء الكل فى الاستحقاق الاصلى فيستوون فى المردود أيضاً فتكون المسئلة من اثنين فى المثال الاول ومن ثلاثة فى الثانى ومن أربعة فى الثالث واعاجملت المسألة من عدد الرؤوس تركا للتطويل

وان كان الثانى وهو ما اذا كان فى المسئلة صنفان أو ثلاثة ممن بردعليه عند عدم من لا يرد عليه نخذ عدد سهامهم من سنة دائماً واجسل عددالسهام المأخوذة أصلا لمسألهم . ولا تكون الاصناف الردود عليها أكثر من ثلاثة كا علم بالاستقراء وانما أخذنا عدد سهامهم من سنة دائماً لان القروض كلها توجد فيها الا الربع والمن ولا يكونان لنير الزوجين وليسا من اهل الرد وحين نئذ تكون المسئلة من ثلاثة اذا كان فيها ثلث وسدس كما اذا توفى شخص عن ام واخوين لام لان أصل المسئلة سنة والسهام المستحقة فيها ئلانة

التي هي عبارة عن سدسها وثانها فتجعل السهام المستحقة أصل المسألة ويكون لام واحد من ثلاثة فرضاً ورداً وللاخوين لام اثنان فرضاً ورداً أيضاً واغا جملت من ثلاثة تركا للتطويل لا ننا لو أعطينا الام واحداً من ستة والاخوين لام اثنين من ستة مرددنا الثلاثة الباقية عليهم بقدر استحقاقهم لخص الام واحد والاخوين اثنان فتأخذ الام اثنين من ستة فرضاً ورداً وهي ثلاها فاذا جملت من ثلاثة من أول الامر التي هي قدر السهام المأخوذة منها وأعطيت الام واحداً منها والاخوان اثنين كان لها الثلث ولها الثلثان والنتيجة واحدة فلا لزوم الى التطويل وقس على هذا كل الامثلة التي ترد عليك من هذا القبيل

وتكون المسئلة من أربعة اذا كان فيها نصف وسدس كما اذا توفى شخص عن بنت وبنت ابن أو بنت وأم أو أخت شقيقة وأخت لاب أو أخت لاب وأخ لام لان أصل المسألة سنة والسهام المأخوذة منها في كل مثال أربعة اذ النصف ثلاثة والسدس واحد فتعطى البنت في المثال الاول ثلاثة من اربعة فرضاً ورداً وبنت الابن واحداً من اربعة فرضاً ورداً ايضاً وفي الثاني تعطى البنت ثلاثة والام وواحداً وتعطى الشقيقة في الثالث ثلابة والاخت لأب واحداً والمحت لأب واحداً والحداً واحداً واحداً واحداً واحداً واحداً واحداً والحداً والحداً والحداً والاخت في الرابع ثلاثة والاخ لام واحداً

وتكون المسألة من خسة اذا كان فيها الثان وسدس كما اذا توفي شخص عن بنتين وام او اختين شقيقتين وام او كان فيها نصف وسدسان كما اذا توفي شخص عن بنت وبنت ابن وام او اخت شقيقة وام واخت لاب اوكان فيها نصف و الث كما اذا توفي شخص عن اخت شقيقة واخوين لام اوعن اخت

شقيقة وام فالمسألة في هذه الصور من ستة ايضاً والسهام التي اخذت منها خمسة فني الاولى البنتين سهام اوبعة والام سهم واحد فتجعل التركة اخماساً اوبعة منها البنتين وواحد الامومثا الثانية بأن يمطى الشقيقة ين اربعة وواحد للام وفي الصورة الثالثة قد اجتمع اجناس ثلاثة وسها هم المأخوذة من الستة خسة ايضاً ثلاثه البنت وواحد لبنت الابن وواحد للام فتقسم التركه علمين الخماساً تقدر سهامهن فالبنت ثلاثة الخاس ولبنت الابن خمس والام الحمل الآخر والصورة الرابعة مثلها فالاخت الشقيقة ثلاثة وللاخت لاب واحد والام واخد في الصورة الحاسمة تكون السهام المأخوذة من الستة خمسة ايضاً فللاخت من الابوين ثلاثة اسهم والاخوين لامسهان وكذا اللام مع الاخت لابوين سهان فتجمل القسمة قاسمة واحدة من الول الامر خشية التكرار

الا ترى انك اذا اعطيت كلواحد من الورثة ما يستحقه من السهام م قسمت الباق من سهامهم بيهم بقدرتك السهام صارت القسمة مر بين مع ان النتيجة واحدة فلا لزوم الى التطويل ولا يمكن ان تجاوز الحسة والالم يبق ما يردكما اذا كان فيها المثان والث كاختين شقيقتين واحوين لام

وان كان الثالث وهو ما اذا كان فى المسئلة صنف واحد ممن يرد عليه عند وجود من لا يرد عليه وهو احد الزوجين فالقاعدة فيــه لن تمطى من لا يرد عليه نصيبه من اقل مآخذ فرضه وتقسم الباقى علىرؤوس من يرد عليه ان كان متعدداً فان كان واحداً فاعطه جميع الباقى

فاذا نوفيت الزوجة عن زوج وبنت أبن فاعط الزوج فرضهوهو الربع

فى هذه المسئلة من أقل مآخذ فرضه وهو اربعة اذ هو أقل عدديؤخذ منه الربع عددًاصحيحًا والباقى وهو ثلاثة من أربعة يعطى لبنت الابن.فر ضًاوردًا اذ لا مزاحم لها

واذا توفيت الزوجة عن زوج وثلاث بنات قاعط الزوج فرصه وهو الربع من أقل مآخذفرضه وهوأربعة ثم أعط الباقىللبنات وهومنقسم علمهن فكل واحدة تأخذ الربع وهو واحد

وان كان الزابع وهو ان يكون فى المسئلة صنفان أو ثلاثة بمن يرد عليه عند وجود من لا يرد عليه وهو أحد الزوجين فالقاعدة فيه أن تمطى من لا يرد عليه نصيبه من أقل مآخذ فرضه أيضاً ثم تقسم الباقى على سهام من يرد عليه

فاذاتوفى الزوج عن زوجته وجدة صحيحة واختين لام فاجعل المسئلة من أربعة لانها أقل مأخذ فرض الزوجة واعط للزوجة ربعها واقسم الباقى وهو ثلاثة على سهام من يرد عليه فتأخذ الجدة سهما وهو الربع وتاخذ الاختان لام سهمين وهما النصف لان استحقاقهما ضعف استحقاق الجدة

واذا توفيت الزوجة عن زوج وبنت ابن فاجسل المسئلة من أربسة أيضاً التي هي أقل مآخذ فرض الزوج واعطه واحداً مها واقسم الباقي الذي هو ثلاثة على سهام البنت وبنت الابن وهي أربعة لان البنت لها النصف وبنت الابن لها السدس والنصف ثلاثة أمثال السدس وأعط البنت ثلاثة وبنت الابن واحداً ولا يخفي عليك بسد كل ما تقدم تخريج أي مثال برد عليك من أي قسم من الاقسام المتقدمة

وليس عدم الرد على أحد الزوجين متفقًاعليه بل أفتى كثير من المتأخرين بالرد عليهما اذا لم يوجد أحد من الاقارب كما يؤخذ من رد المحتارجز، خامس صحيفة ٨٨٦ ومابمدها

والرد على الوجه المذكور قول جمهور الصحابة كملى ومن تابعه وبه أخذت الحنفية والحنابلة وقال زيد بن ثابت لا يردالفاضل على ذوى الفروض بل هو لبيت المال وبه أخذ عروة والزهرى ومالك والشافى لكن المحقون من أصحاب الشافى قالوا لو اندرس بيت المال يرد الفاضل على ذوى الفروض بنسبة فر الضهم والا يكون لبيت المال

واحتج من منع الرد مطلقاً بان النص قد قدر فرض كل واحد من الورثة فلا تجوز لزيادة عليه ولانب المقادير لا يمكن مطلقاً اثباتها بالرأى فامتنع أصلا

واحنج الثبتون له بقوله تعالى (واولو الارحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب انقه) وهو الميراث فيكونون أولى من ببت المال ومن الزوجين الا فيما بنت لها بالنص وكان ينبنى أن يكون ذلك لجيم ذوى الارحام لاستوائهم فى هذا الاسم الا ان أصحاب النر المض قد، واعلى غيرهم ، ن ذوى الارحام لقوة قر ابتهم الا ترى أنهم بقد، ون فى الارث فكانوا أحق به فهذه الآية دلت على استحقاقهم جميع الميرات بصلة الرحم وآيات المواريث وحبت استحقاق جزء معلوم من المال لكل واحد مهم فوجب العمل بالآيين بان يجمل لكل واحد فرض بآيات المواريث مجمل ما يق مستحقاً لمهم الرحم بهذه الآية

وأيضاً لما دخل عليه الصلاة والسلام على سسعد بن أبي وقاص يموده قال سعد اما انه لا يرثني الا استه لى أفاوصي بجميع المال قال لا قال الشطر قال لا الثات والثلث كثير لان تترك ورثبك أغنيا، خير لك من أن تتركم عالة يتكففون الناس فيؤخذ من هذا الحديث ان سعداً اعتقد أن البنت برث جميع المال ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله تمالى عليه وسلم حصر الميرات في المنه ولولا ان الحكم كذلك لانكر عليه ولم يقره على الخطأ — لا سيما في موضع الحاجة الى البيان . وثبت ان الذي عليه المصلاة والسلام ورث الملاعنة جميع المال من ولدها ولا يكون ذلك الا بطريق الرسول الله انى تصدفت على أي بجارية فات أي وشيت الجارية فقال وجب يارسول الله انى تصدفت على أي بجارية فات أي وشيت الجارية فقال وجب أخرك ورجعت اليك في الميراث فحمل جميع الجارية راجماً اليها بحكم الميراث وهذا هو الرد بعينه -- أنظر مادة (١٣٨)

⁽ ۱۳۸۸) الرد ضد المول وهو رد ما فضل عن فرض ذوى الفروض ولا مستحق له من المصبة فيرد ما فضل على ذوى الفروض بقدر سهامهم الا على الزوجين وأسحاب الرد من الورثة سبعة واحد من الذكور وهو أخ لام وستة من الآبات وهن بنت الصلب وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لأب والأخت لأم والأم والجمدة الصحيحة لا فرق بين ان يكون أحد السبعة المذكورين واحداً أو متعدداً سوى الام ومن الفرد منهم حاز جميع التركة ومسائل الرد أقسام أربعة أحدها ان يكون فى المسئلة صنف واحد بمن برد عليه وحيند تقسم التركة على عدد رؤوسهم كما اذا ترك الميت بنتين أو أخذين أو جدين فقسم التركة بيهما فصنين والثانى ان يكون فيها صنفان أو الملائة بمن برد عليه عند عدم من لا برد عليه وحيند تقسم التركة من من عدوم سامهم اذا كان فيها سدسان كجدة وأختلام قعم من المنين وحيند تقدم التركة من مجوع سهمهم اذا كان فيها سدسان كجدة وأختلام قعم من المنين

﴿ الباب التاسع ﴾

. ﴿ فَي دُوى الازحامُ وَكِيْفَةً تُورِيْهُم ﴾

أعلم أن ذا الرخم فى اللغة صاحب القرابة مطلقاً أى سواء كان صاحب فرض أو عصبة أو لا وفى اصطلاح الفرضيين هو كل قريب ليس بصاحب فرض ولا عصبة ومن السهل عليك معرفته بمد ما عرفت أصحاب الفروض والعصبات بما تقدم فسكل من خرج عنها فهو من ذوى الارحام

لكل منهما نصف المال ونقسم من ثلاثة أذا كان فيها ثلث وسدس كولدى أم معها فلولدى الام الثانان وللام الثلث من التركة ومن أربعة اذا كان فيها نصف وسدس كينتوينت إين أو بنت وأم فللبنت ثلاثة أرباعها ولبنت الابن أو الام ربعها ومن خسة اذا كان فيها ثلثان وسدس كتنين وأم أو كان فم نصف وسدسان كبنت وبنت ابن وأم أو كان فيها نصف وثلث كاخت لانوين وأم أو أخت لأ بوين وأختين لام فيعطى في الاول أربعة الحاسها للبنتين وللام خمسها وفى الثانية بمطى للبنت ثلاثة منها ولبنت الابن وأحدوللام واحد وفى الثالثة يمطى للاخت من الايوين ئلاثةوللامأو للاختين\لام سهمان.والثالث ان یکون مع الصنف الواحد ممن برد علیه :ن لا برد علیــه وحبنثذ یمطی من لا برد عليه نصيبه من أقل مخارج فرضه ويقسم الباقى على من رد عليه كزوج وثلاث بنــات فيمطى للزوج فرضه الربع واحذمن أريعة ويقسم الباقى على عددرؤوسالبنات للثلاث فى هذا المثال لاستقامة الباقى علىعددروؤسهن والرابــع أن يكون مع الصنفين نمن برد عليه من لا برد عليه وحينئذ بعطى من لا برد عليه نصيبه من أقل مخارج فرضه ويقسم الباقى على سهام من برد عليه كزوجة وجدة وأختين لام فيعطى للزوجة فرضها ألربع واحد من أربعة ويقسم الباقى على سهام من يرد علبه منالصنفين\لمذكورينوهو مسلقيم في هذا المثال على السهام فيعطى للجدة سهم وهو ألر يع وللاختين لامسهمانوهما النصف

واختلفت الأغة في توريمهم فأعبته أبو حنيفة وأصحابه والامام أحد بن حنيل متبعين جاء من الصحابة والتابعين - فن الصحابة سيدنا عمر وسيدنا على وابن مسود وابن عباس في أشهر الرواسين عنه ومن التابعين علمة وشريح وابن عباس في رواية شاذة واستدل النافون بأنه تعالى بين في آيات المواريث نصيب ذوى القروض والعصبات ولم يذكر لذوى الارحام شيئاً ولوكان لم حق لبيته وبأنه عليه الصلاة والسلام لم سئل عن ميراث الممة والخالة قال اخبرني، جبريل عليه السلام ان لا شيء لهما

واستدل الثبتون بقوله تمالى وأولو الارحام بعضه أولى بعض فى كتاب الله كان منى هذه الآية بعضهم أولى بميراث بعض فيا كتب الله تمالى وحكم وهذه الآية نسخت التوارث بالموالاة والمؤاخاة كما كان في التداء قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة فما كان لمولى الموالاة والمؤاخاة فى ذلك الزمن صار مصروفاً الى ذوى الارحام وما يتى عندنا من ارث مولى الموالاة صار متأخراً عن ارث ذوى الارحام فقد شرخ الميراث المدوم الاقارب بهذه الآية بلا فصل بين ذى رحم له فرض أو تمصيب وذى رحم ليس له شىء منها فلا يجب تفصيلهم كلهم فى آيات الموازيت وأيضاً روى اندجلا رى مهماً الى سهل بن حنيف فقتله ولم يكن له وارث الاخالة فكتب فى ذلك سهماً الى سهل بن حنيف فقتله ولم يكن له وارث الاخالة فكتب فى ذلك وسوله مولى من لا مولى له واخال وارث من لا وارث له

وأيضاً لما مات ثابت من الدحراج قال عليه السلام لقيس من عاصم هل

تعرفون له نسباً فيكم فقال آنه كان فينا غرباً فلا نعرف له الا ابن أخت هو أبو لبانة بن عبد المنذر فجمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميرا ثه له والنوفيق بين ما رواه الحنفية موافقاً للقرآن وما رواه غيرهم مخالفاً له ان يحمل ما رواه غيرهم على ما قبل نزول الآية الكريمة

واعلم ان ذوى الارحام منعصرون فى أدبعة أصناف الصنف الأول من يتسب للميت وهو منعصر فى أثنين الاول أولاد البنات وان سفلوا من يتسب للميت وهو منعصر فى أثنين الاول أولاد البنات وان سفلوا سواء كانت الاولاد ذكوراً أو أناتا الثاق الاوعهن من ذوى الارحام ومتى كانت ذكوراً فان كانت الدرجة التى تجى، بعدها ولو بعدت ذكوراً أيضاً كان الكل عصبة وان كانت الدرجة التى تجى، بعدها مباشرة أو بواسطة أناتاً في صاحبة فرض وكل ما تفرع من هذه الدرجة فهو من ذوى الارحام سواء كان مذكراً أومؤناً — أنظر مادة (١٣١)

الصنف الذنى من ينتسب اليهم الميت وهو منحصر فى اثنين الأول الاجداد الساقطون الثانى الجدات الساقطات والجدد الساقط هو من تخلل فى نسبته الى الميت الذي أم الميت وأبى أبى أمه والجدة الساقطة هى من دخل فى نسبتها الى الميت جد ساقط كام ابى أم الميت وأم أم أبى أمه سواء كان كل من الجد والجدة الذكورين قرباً أو بسيداً — أنظر مادة (١٤٠)

⁽ مادة ٦٣٩) دُوو الارحام على أُربِّمة اصناف بعضها أُولى بالميراث من بعض على الترتيب فى المواد الآتية — الصنف الاول من ينتسب الميت وهم أُولاد البناتوان سفاوا ذكوراً كانوا أو أناثاً وأولاد بنات الابن كذلك

⁽ مادة ١٤٠) الصنف الثاني من ينتسب الهم الميت وهم الاجداد الساقطون كابي

الصنف الثالث من ينتسب الى أوى الميت وهو منحصر فى الائة الاول أولاد الاخوات مطلقاً أى سواء كانت تلك الاولاد ذكوراً أو أناناً وسواء كانت الاخوات الاخوات شقيقات أو لاب أو لام الثانى بات الاخوة مطلقاً أى سواء كانت الاخوة أشقاء أو لاب أو لام الثالث فروع الاخوة لام وان سفلوا فتى كانت طبقة الاخوة أناناً كانت جيع أولادها ذكوراً وأناثاً من ذوى الارحام وان كانت فروعاً ذكوراً أيضاً كان الكل عصة وان كانت أناناً نهى من ذوى الارحام وان كانت لام كانت جيع فروعا من ذكوراً وأناث من ذوى الارحام الظر مادة (١٤١) جيع فروعا من ذكور وأناث من ذوى الارحام أنظر مادة (١٤١) الصنف الرابع من ينتست الى جدى الميت وهما أم الأم وأم الأب وأبو الأم سواء كانا قربين أو بعيدين أو الل جديه وهما أم الأم وأم الأب سواء كانا قربين أو بعيدين أو الى جديه وهما أم الأم وأم الأب سواء

وهو منحضر فى ثلاثة الاول الإعمام لام الثانى المهات مطلقاً أى سواء كن شقيقات او لاب أو لام الثالث الاخوال والخالات مطلقاً أى سواء كانت الاخوال أشقاء أو لاب أو لام ومثلهم الخالات وأولاد هذا الصنف ملحقون به وكذا بنات الاعمام الاشقاء أو لاب وبنات أبنائهما

أم الميت وأبى أبى أمه والجدات الساقطات وان علون كأم أبى أم الميت وأم أم أبى أمه (مادة ١٤١) الصنف الثالث من بنفس الى أبوى الميت وهم أولاد الاخوات ساه كانت تلك الاولاد ذكوراً أو أناثاً وسواء كانت الاخوات لابوين أو لاب أو لام وبنات الاخوة وان سفلن سواء كانت الاخوة من الابوين أو من أحدهما وينو الاخوة لام وان سفلوا

فالاعمام لام هم اخوة أبى الشخص من أمه فيكونون منتسبين الى جدة الميت من قبل أبيه والعات أخوات أبى الميت فان كن أخوات له من الابوين فهن منتميات الى جد الميت وجدته من قبل أبيه وان كن لاب فهن منتميات الى جد الميت من قبل أبيه فقط وان كن أخوات له من أمه فهن منتميات الى جدته من قبل أبيه أيضاً

والاخوال والحالات اخوة وأخوات لام الميت فان كانوا من أيهما وأمها فهم منتمون الى جد الميت وجدته من قبل أمه وان كانوا من أمها فهم منتمون الى جدته من قبل أمه

فالاعمام ان كانوا أشقاء أو لاب فهم عصبة وفروعهم ان كانوا ذكوراً فهم عصبة أيضاً وان كانوا أناتاً فهن من ذوى الارحام وان كانوا أى الاعمام لام فهم من ذوى الارحام وبالاولى فر وعهم سواء كانوا ذكوراً أو أنائاً والمات مطلقاً من ذوى الارحام ومن بابأولى أولادهن سواء كانوا ذكوراً أو أنائاً والاخوال والخالات مثل المات ومثل عمومة نفس الشخص وخؤولته عمومة أبه وجده وخؤولتها

وترتيب ذوى الارحام فى الميراث يكون سقديم الصنف الاول على الثانى واثنانى على الثالث والثالث على الرابع ومن يلحق به وعمومة نفس الميت وخؤولته مقدمة على عمومة جده وخؤولته فاذا يوفى شخص وترك بنت بنت وأبا ام اخدت بنت البنت كل المال واذا ترك ابا ام وبنت اخت مثلاً اخد ابو الأم كل المال واذا ترك بنت اخت وهماً لام اخدت بنت الاخت كل المال فترتيب العصبات الذى وهماً لام اخدت بنت الاخت كل المال فترتيب العصبات الذى

عرفته مما تقدم — انظر مادة (٦٤٢)

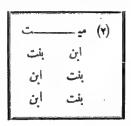
وهذا يسمى عندهم تقديماً بالجهة اعنى ان جهة الفرع مقدمة على جهة الاصل وهذه مقدمة على جهة الاصل وهذه مقدمة على جهة الاصل وهذه من الله على جهة شخصان فان وجد من اى جهة شخص واحد استحق كل التركة وان وجد شخصان أو اكثر احتاج المقام الى تفصيل كل صنف من الاصناف الاردمة على حدته ولنبدأ بالصنف الاول

فاذا وجدت جملة أشخاص منه فلا يخلو الحال فى اول الامر من احد امرين الاول تفاوت الدرجة بأن يكون بعضهم ينتسب الى الشخص المتوفى بدرجة واحدة وبمضهم بدرجتين او آكثر الثانى الحاد الدرجة بأن يكون الكل ينتسب اليه بدرجتين لمو اكثر فان كان الاول قدم من كان اقرب درجة الفاقاً كما فى مثال (١)



⁽ مادة ٦٤٢) الصنف الرابع من ينتسب الى جدى المت وهما ابو الاب وابو الام سواء كانا قربين او بميدين او الى جدتيه وهما ام الام وام الابسواء كانتاقريبتين او بسيدتين وهم الاعمام لام والعمات والاخوال والحالات على الاطلاق ثم اولادهم وان سفلوا ذكوراً كانوا أو آثاثاً

فينند تقدم بنت البنت على ابن بنت البنت لان بينها وبين المتوفى درجة واحدة وهى امها وابن ابن البنت بينه وبين المتوفى درجتان وهما ابوه وام ابه وان كان الثانى وهو الاتحاد فى الدرجة فلا يخلو الحال من احد امرر ثلاثة الاول ان يكون مصهم بدلى بوارث والبحض الآخر يدلي بغيروارث الثانى ان يكون الكل يدلى بوارث والمراد من يتسب به مباشرة بأن تكون امه من اصحاب الفردض – الثالث ان يكون الكل بدلى بغير وارث فان كان الاول قدم ولد الوارث على ولد غير الوارث اتفاقا كما في مثال (٧)



فني هذا المثال اتحدت الدرجة لان كلا منها ينتسب الى الميت بدرجتين ولكن بنت بنت الابن انتسبت بوارث لان ابه الذي هي بنت الابن صاحبة فرض وابن ابن البنت انتسب بنير وارث لان اباه الذي هو ابن البنت من ذوى الارحام فينثد يكون كل المال لبنت بنت الابن ولا شي الابن ابن البنت وان كان الاخيران وهما ادلاء السكل بوارث وادلاؤه بنير وارث فلا يخلو الحال من احد امرين — الاول ان تنقق صفة الاصول في الذكورة والانونة المحال من احد امرين — الاول ان تنقق صفة الاصول في الذكورة والانونة (وهذا لازم عند ما يدلى الكل بوارث) — التاني ان تختلف تلك الصفة

فان اتفقت صفة الاصول فالقسمة على الفروع الموجودة معنا آنفاقا ابضاً فان كان الكل آناتا اخذن بالسوية وان كانوا ذكوراً فكذلكوانكان بعضهم ذكوراً والبعض آناناً فللذكر ضعف الانثى كما فى الامثلة (٣) و (٤) و (٥)

(0)	(٤)	(4)
ميــــــت	٠	ميــــت
بنت بنت	ابن ابن	ابن ابن
بنت بنت	بنت بنت	بثت بنت
ابن بنت	ابن ابن	بنت بنت

فني المثال الثالث بنت بنت الابن مع مثلها فالكل يدلى بوارث وصفة من انسبوا به متحدة فيقسم المال عليهما انصافا وفي المشال الرابع ابن بنت الابن مع مثله والكل اولاد وارث ايضا وهي بنت الابن والصفة متحدة فيقسم انصافا بين الابنين وفي المثال الحامس ابن بنت البنت مع بنت بنت البنت والكل ينتسب بنير وارث وهي بنت البنت والصفة متحدة ايضا المبنت والكل ينتسب بنير وارث وهي بنت البنت والصفة متحدة ايضا فيقشم المال اثلاثا ثلثاء لابن بنت البنت وثلثه لبنت بنت البنت وان اختلفت صفة الاصول في الذكورة والاوثة فلا يخلو الحال من احد امور اردمة الاول ان تتوحد الفروع بأن يكون لكل اصل فرع واحد وليس فيهم صاحب جهتين ايضا الثالث ان تتوحد الفروع وفيهم ذو جهتين — الرابع ان تتحدد الفروع وفيهم الثالث ان تتوحد الفروع وفيهم ذو جهتين — الرابع ان تتحدد الفروع وفيهم صاحب جهتين فيهم صاحب جهتين فيهم صاحب وليس فيهم صاحب حبتين فان كان الاول وهو ما اذا توحدت الفروع وليس فيهم صاحب وليس فيهم صاحب وليس فيهم صاحب حبتين فان كان الاول وهو ما اذا توحدت الفروع وليس فيهم صاحب وليس فيهم صاحب وليس فيهم صاحب حبتين فان كان الاول وهو ما اذا توحدت الفروع وليس فيهم

صاحب جهتین کنافی مثال (١)



ففيه خلاف فأنو يوسف نقسم المال على ابدانالفر وعهنا ايضا فيمطى ثلثه للانثى التي هي بنت ابن البنت وثلثيه للذكر الذي هو ابن بنت البنت ومحمد رحمه الله يقسم للال على اول درجة حصل فيها الاختلاف بالذكورة والانوثة وهي في هذا الثال الدرجة الثانية ومجمل ما اصاب كل اصل لفرعه وحينئذ يمطى ثلثيه لبنت ابن البنت لان ذلك نصيب أبيها وقد انتقل البها وبعظى ثلثه لابن بنت البنت لانه نصيب امه وقد انتقل اليه فصار الارث عنده في مثل هذا الثال على عكس مذهب ابي يوسف وهو أن الانبي من الفروع ضعف ما للمذكر ــ ومحل اعطاء نصيب كل اصل لفرعه بعدالقسمة على اول درجة وقع فيها الاختلاف بالذكورة والانوثة عندمحمد اذالم يكنن فى الدرجة المقسوم عليها جملة اشخاص أما اذا وجد ذلك فان محمدا بمد أن نقسم على اول درجة وقع فيها الاختلاف ويعطى للمذكر ضعف ماللمؤنث بجمل الذكور من هذه الدرجة طائفة على حدتها وبجمل الاناث طائفة اخرى على حدثها ايضا ويجمع ما اصاب كل طائنة ويعطيه لقروعها فما اصاب الذكور يجمع ً وبعطى لةروعهم بحسب صفاتهم ان لم يكن فيا بينهمو بين فروعهم من الاصول

اختلاف فى الذكورة والانوثة بأن يكون جميع مايتوسط بينهم ذكوراً فقط أو انانا فقط فان كان فيا بينهم من الاصول اختلاف يجمع ما اصاب الذكور وبقسم على اعلى الحلاف الذي وقع فى أولادهم ويجمسل الذكور همنا أيضاً طائفة والاناث طائفة على قياس ما تقدم

وكذلك ما اصاب الاناث فيجمع ويعطى لفر وعهن!ن لم تختلف الاصول التى بينهما فان اختلفت بجمع ما اصابهن ويقسم على أعلى الخلاف الذى وقع فى أولادهن وهكذا يعمل الى النهاية كما يظهر لك من الامثاة الآتية

د وان کان الثانی » وهو ما اذا تمددت الفروع ولیس فیهم صاحب جهتین کما فی مثال ۷ ففیه خلاف أیضاً

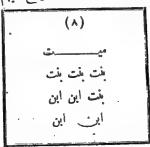
	٧		
ـــت		<u></u> .	
ىنت .	بنت بنت	بنت	
ابن	بنت	بٺت	ı
. بنت	ابن	بئت	
ب ^{ائ} تی	ب ئ ت	ابثی	
<u></u>			

فأبو يوسف جرىعلىأصله منالقسمة علىالفروع الموجو دةممنافيقسم

المال عليهــم أسباعًا لان الفروع الموجودة ممنا ابنان وبنت وبنتات أى ثلاث بنات والابنان كأربع بنات فالمجموع سبمة فيمطى للابنــين أربمة أسباع وللبنات ثلاثة اسباع

ومحمد رحمه الله جرى على أصله أيضاً من القسمة على أول درجة وقع فيها الحلاف ولكنه بجعل الاصل موصوفاً بصفته متعدداً بتعدد فرعه وحينئذ يقسم المال على الدرجة الثانية اسباعاً لان البنت الاولى في الدرجة الثانية كبنتين لتعدد فرعها لان والبنت الثانية فيها على حالها لعدم تعدد فرعها والابن فيها كابين لتعدد فرعه الاخير في الماخير أسباع وللبنتين ثلاثة اسباع سبعان للبنت التي فرعها متعدد وسبع للبنت التي فرعها في متعدد مرجع ولائة أسباع غير متعدد ثم يجمل الذكور طائفة والاناث طائفة الحرى ويعطى أربعة اسباع غير متعدد ثم يجمل الذكور طائفة والاناث طائفة الحرى ويعطى أربعة اسباع الابن لبنتي بنته وثلاثة أسباع البنتين لولد بهما وهما البنت والابن في الدرجة الثالثة سوية بينهما لان البنت كبنتين لتعدد فرعها فقد ساوت الابن ثم نعطى نسيب كل اصل الفرعه

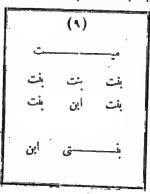
وان كان الثالث وهو ما اذا توحدتالفروع وفيهم صاحب جهتين كما



في مثال ٨ فائك تجد فيه ابن بنت بنت وهو ايضاً ابن ابن بنت ومعه ابن ابن بنت ومعه ابن ابن بنت ومعه ابن ابن بنت لاغير فالقروع متوحدة وأكن فيهم صاحب جتين فقيه خلاف ايضا لان ابا يوسف أعتبر الجهات في الفروع الموجودة معنا وحيثة فيقسم المال على الابنين ولكن يجمل الابن الذي ينتسب بجهتين كابنين واحدمن جهة الاب والآخر من جهة الام فيعطيه الثلثين والابن الآخرالثلث لانه صاحب جهة واحدة

وتحمداعتبر الجهات في الحي درجة وقع فيها الاختلاف بالذكورة والاوثة مع جمله الاصل موصوفا بصفته متعدداً بتمدد فرعه فيقسم هنا على الدرجة الثانية وبجمل الذكور طائفة على حدتها والافاث طائفة اخرى ويعطى فصيب كل طائفة الى فروعها بحسب صفاتهم كما تقدم

وان کان الرابع وهوما اذا تعددتالفروع وفیهم صاحب جهتین کمافی مثال ۹ فان.فیه بنتی بنت بنت وهما ایضا بنتا این بنت ومعهما این بنت بنت اخری



فأبو يوسف اعتبر الجهات فى ابدان الفروع الموجودة ممنا فجل البنتين كاربع بنات بنتان من جهة الام وبنتان من جهة الاب فيكوزلهما الثلثان واللابن الثاث ومحمد اعتبر الجهات فى اعلى درجة وقع فيها الاختلاف مع أخذه المدد من الفروع كما عرفته مما تقدم

فيقسم هنا على الدرجة الثانية لأمها أول درجة كذلك في هذا المذال وفيها ابن مثل ابنين وبنتان احداها كبنتين فصار المجموع كسيع بنات فالمسألة من عدد رؤسهن فللابن أربعة اسهم لأنه كاسين لتمدد فرعه فيصير كاربع بنات وللبنت التي في فرعها تمدد سهمان وللاخرى سهم ثم مجمل الذكور طائفة والاناث طائفة ويعطى نصيب كل طائفة الى فروعها كما تقدم فيعطى نصيب الابن الى منتيه ويعطى ما خص البنتين في الدرجة الثانية الى البنتين والابن النصف وللابن النصف

واستدل أبو يوسف بان استحقاق الفروع الما يكون المنى فيهم لا لمنى فيره وذلك المنى هوالقر ابة التي في ابدان القروع وقد اتحدت الجهة أيضاً وهى الولاد فيتساوى الاستحقاق فيا ينهم ولا عبرة باختلاف صفة الاصول لا ننا لو اعتبرنا صفة الاصل لقلنا المدلى بالرقيق أو الكافر لا يرث مع اله لم يقل احد بذلك فقد اعتبرنا المدلى ولم نعتبر المدلى به فكذا صفة الذكورة والانوثة تعتبر فيه فقط لا في غيره

واستدل محمد بأنفاق الصحابة على أنه لو توفى شخص عن عمة وخالة كان للعمة الثلثان وللخالة الثاث ولوكان الاعتبار بإبدان الفروع لكان المال ينهما نصفين فظهر ان الممتبرفي القسمة هوالمدلى به فانه الاب في العمة والام

وأيضاً قد وافقه أبو توسف على انه اذاكان أحدهما ولد وارث والآخر ولد غير وارث قدم ولد الوارث فقد ترجحباعتبار معنىفي المدلىبه وقد اختلف فى المغتى به فن قائل يفتىءذهبأ بي يوسفالسهولتهومن . قائل بمذهب محمد وهو المأخوذ من أكثر الكتب. فالذى علمِمماتقدم بطريق الاختصار آنه اذا وجدت جملة أشخاص من الصنف الاول من ذوى الارحام فلا بخلو الحل من أحد أمرين — الاول اختلاف الدرجة - الثاني اتحادً الدرجة فانكان الاول قدم الاقرب أنفاقًا وانكان الثاني فلا يخلو الحال من ِ أحد أمور ثلاثة -- الاول ان يكون.بمضهم مدليًا بوارثوبمضهم مدليًا بغير وارث — الثانى اذيكو ذالكل يدلى بوارث – الثالث اذيكو ذالكل يدلى بنير وارث فانكان الاول قدم ولد الوارث آنفاقاً وانكان الثاني أو الثالث فلايخلو الحال من أحد أمرين الاول ان تنفق صفة الاصول في الذكورة والانوثة التانى ان تختلف صفتهم فان كان الارل بقسم المال على ابدان الفروع الفاقاً بمنى أنه ان كان الكل ذكوراً تساووا في القسمة وان كان الكل إنامًا فكذلك وانكانوا مخلطين فلانحكر ضمف اللانثى — وانكان الثانى فلايخلوا لحال من أحد أمور أربعة الاول ان تتوحد الفروع وليس فيهم صاحب جهتين – التاني ان تتمدد الفروع وليس فيهمصاحبجهتيناً يضاً – التالث ان سُوَّحه الفروع وفيهم صاحب جهتين — الرابع ان تتمدد الفروع وفيهــم صاحب جهتين - فان كان الاول فابو يوسف قسم المال على الفروع الموجودة ممنا هنا أيصاً ومحمد قسم على أول درجة وقع فيها الاختلاف بالذكورة والانوثة وبجمل ما أصاب كل أصل لفرعه ان لم يحصل بعده اختلاف

أما اذا وقع بمده اختلاف بالذكورة والانوثة فى درجة او اكثرفانه مجمل الذكور طائفة والاناث طائفة ويقسم نصيب كلطائفة على اعلى درجة وقع فيها الاختلاف وهكذا حتى تنتمى الدرجات

وان كان الثاني فأبوبوسف جرى على اصله المتقدم من القسمة على الفروع الوجودة ممنا ومحمد جرى على اصله ايضاً من القسمة على اول درجة وقع فيها الاختلاف مع كونه بجمل الاصل موصوفاً بصفته متمدداً ستمددفر عه وان كان الثالث فأبو يوسف اعتبر الجهات في انفروع فمن كان صاحب جهتين يمتبره واحداً ويقسم عليهم ومحمد اعتبر الجهات في اعلى درجة وقع فيها الاختلاف ويقسم عليها مع جمله الاصل موصوفا يصفحه متمدداً سمددفرعه - وان كان الرابع فكل على اصله في الثالث - انظر مادة (١٤٤٣)

⁽ مادة ١٤٣٣) الصنف الاول من ذوي الارحام اولاهم بالبراث اقربهم الى الميت درجة كبنت البنت فالم اولي بالميراث من بنت بنت الابن فان استووا فى الدرجة بان يدلوا كلهم الى الميت بدرجتين او الاث درجات مثلا فولد الوارث اولى من ولد ذى الرحم كبنت بنت الابن فالم اولى من ابن بنت البنت فان استوت درجاتهم فى القرب ولم يكن فيهم مع ذلك الاستواه ولد وارث كبنت ابن البنت وابن بنت البنت او كانوا كلهم يدلون بوارث كابن البنت وبنت البنت في تبرابدان الفروع المتساوية في الدرجات المذكورة ويقسم المال عليهم باعتبار حالة ذكورتهم وانوقهم أعنى ان كانت الفروع ذكورا فقط او انانا فقط تساووا في القسمة وان كانوا ذكوراً وانانا فللذكر مثل حظ الانتين او انانا فقط تساووا في القسمة وان كانوا ذكوراً وانانا فللذكر مثل حظ الانتين الذكورة والانوثة وان اختلفت صفة الاصول في الذكورة والانوثة وان اختلفت صفة الاصول في الذكورة والانوثة ومو هنا البطن التانى وهو ابن بنت قسم المال على اول بطن اختلف في البطن اثنانى في هذه الصورة فيقسم عليم أثلاثاً ويعطى كل من الفروع تصيب أصه في البطن اثنانى في هذه الصورة فيقسم عليم أثلاثاً ويعطى كل من الفروع تصيب أصه في فين بنت البنت لانه نصب المه في فين بنت البنت لانه نصب المه في فين بنت البنت لانه نصب اله

وان وجد شخصان أو أكثر من الصنف التانى (وهذا الصنف يخصر في الاجداد الساقطين والجدات الساقطات والجد الساقط هو من تخلل بينه وبين المتوفى انتى والجدة الساقطة من أدلت به) فلا يخلو الحال من أحد أمرين الاول اختلاف الدرجة التانى اتحاد الدرجة فان كان الاول قدم الاقر ب في الدرجة مطلقاً أى سواء كان من جهة الابأو من جهة الام وسواء كان مد جهة الابأو من جهة الام وسواء كان مدكراً أو مؤنثاً كما في الامثلة (١) و (٣) و (٣)

(4)	(٢)	(1)
· ا ب	اب	اب
اب ام	ام ا	اب ام اب
ام اب	1.4	<i>ι</i> , <i>ι</i> , <i>ι</i> ,
	اب ا	اب
	ت	مـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

فنى المثال الاول أبو أم وأبو امام فيقدم ابو الام على ابى ام الام لقر به لان بينه وبين الميت درجة واحدة وبين الثانى والميت درجتين وكل منها فى هذا المثال انتسب الى الميت بوارث لان كلامن الام وأم الام صاحب فرض وفى المثال الثانى ابو ام اب وابو أم ام اب فيقدم الاول على الثانى لانه ينتسب للى الميت بدرجتين والثانى بثلاث درجات وكل منها من جمة الاب ويدلى بوارث — وفى المثال الثانى والوابو ام أب فيقدم الاول على الثانى وال

كان الاول من جهة الام والثانى من جهة الابوقس على ذلك امثلة الجدات وان كان الثانى فلا يخلو الحال من احد امور ثلاثة الأول ان يكون بعضهم مدليًا بوارث والبعض الآخر غير مدل به الثانى ان يكون الكل مدليًا بوارث الثالث ان يكون الكل مدليًا بضير وارث والمراد بالوارث هنا صاحب الفرض

فان كان الاول فبمضهم يقدم المنتسب بوارث قياساً على الصنف الاول وبمضهم يشرك الكل في الميراث كما في مثال (٤)

(٤) اب اب ام اب ام ام

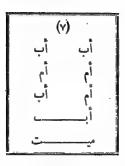
وال فيه ابا ام ام وابا ابى ام وهما متساويات فى الدرجة ولكن الأول يدلى بوارث وهو ابو الأم فن قال يدلى بفير وارث وهو ابو الأم فن قال بتقديم المدلى بوارث على غيره بقول كل المال لابى ام الام ومن سوى بينها يسم المال نصفين على ابدان الاصول الموجودة ممنا على مذهب ابى يوسف وعلى اول درجة وقع فيها الخلاف وهى هنا المدوجة الثانية ويعطى نصيب كل فرع لاصله على مذهب محمد كما تقرر فى الصنف الاول — وان كان الشانى أو الثالث فلا يخلو الحال من احد امرين الاول اتحاد جمة القرابة بأن يكون الكل من جهة الاب او من جهة الام الثانى اختلاف جمة القرابة بأن يكون الكل من جهة اللاب او من جهة الام الثانى اختلاف جمة القرابة بأن يكون

بعضهم من جهة الام والبعض من جهة الاب وحينئذ قفيه أمران الأول الفاق صفة من ستسبون به في الذكورة والانوثة الثاني اختلاف تلك الصفة فانكان الاول اعتبرت ابدان الاصول الموجودة معنا بالآفاق فللمذكر

/ 1: (7	المؤنث كما في المثالين (٥) و(٦)		
(۲)	(0)		
أب أم	أب أم		
أبـــــا	أبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		
أمــــا	أمــــــ		
أبـــــا			
مــــــت	٠ــــــــــــــــــــــــــــــــــ		

فق المثال (ه) ابو ابى ام وام ابي ام وهما من جهة الام لأن المباشر . للميت أم وصفة من انتسبوا به متحدة فيعطى أبو أبى الام الثلثين وتعطى ام ابى الام الثلث

وفى الثال ٦ أبو أبى أم أب وأم أبى أم أب وهما من جهة الأب لأن المباشر للميت أبوصفة من انتسبوا به متحدة أبضاً فيأ خذا لذكر ضعف الانتى وان كان الثانى وهو اختلاف صفة الفروع فأبو يوسف يقسم أيضاً على الاصول الموجودة معنا ولا ينظر الى اختلاف الفروع ومحمد يقسم على أول درجة وقع فيها الخلاف بالذكورة والانوثة كما في الصنف الاول سواء كان الكل مدلياً بوارث ولا يكونون الاذكوراً من جانب الاب كما في المثال ٧



فني هذا المثال أبو أم أم أب وأبو أم أبي أب فأبو يوسف يقسم المال بينها نصفين ومحمد يقسم على أول درجة وقع فيها الحلاف وهي في هذا المثال الدرجة الثانية فيمطى لام الاب الثاث ويعطى أبا الاب الثاثين وبعد ذلك يعطى نصيب كل فرع لاصله وحينتذ يأخذ أبو أم أبي الاب الثائبين نصيب ابن بنته ويأخذ أبو أم أم الأب الثلث نصيب بنت بنته . أو كان البعض يدلى بوارث دون الآخر كما في مثال ٨



فنى هذا المثال ابو ابى ام وام ابى ام وابو ام ام والاولان ينتسبان بنير وارث وهو ابو الام والثالث ينتسب بوارثوهوام الام فبعضهم برى تقديم من انتسب بوارث كما تقدم لك وحيثند لا قسمة بل يأخذ الكل أبو أم الام والبعض يشرك الكل فى الميراث

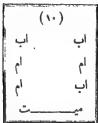
فيقسم على مذهب محمد على أول درجة وقع فيها الخلاف وهى الدرجة الثانية فيأخذ الذكر اثنين والانهى واحداً ثم يقسم نصيب الذكر على أصليه وبعطى نصيب الانهى الى اببها أو كان الكل لا يدلى بوارث كما فى مثال ٩



فنی هذا المثال أبو ابی ابی آم وآم ابی آبی ام وابوام ابی ام وکلهم ینتسبون بنیر وارث کما یظهر لك بالتأمل

فالمسألة فيها من خسة على مذهب أبى يوسف لانه يقسم على الاصول الموجودة وهما مذكران ومؤنث فيأخذ كل من المذكرين أثنين وتأخذ الاننى واحدا

ومن ثلاثة على مذهب محمد لان التسمة على أول درجة حصل فيهــا الاختلاف وهي هنا الدرجة الثالثة ثم يعطى نصيب كل الى أصله وان اختلف حير القرابة بأن كان بمضهم من حانب الاب والبمض الآخر من جهة الام فالثلثان لقرابة الاب والثلث لقرابة الام ثم ما أصاب قرابة الاب يقسم بينهم على أول درجة وقع فيها الاختلاف ومثله ما اصاب قرابة الام كما في المثال (١٠)



فني هذا المثال أبو أم آب وابو ام ام وقرابة الاول من جهة الاب لان المباشر للميت من جهته مذكر وقرابة الثاني من جهة الام فيأخـــذ الاول الثاثين والثاني الثلث كأنه مات عن اب وأم ولا يخني عليك بمدكل ما تقدم فهم أي مثال رد عليك على أي المذهبين شئت

وحاصل ما تقدم بطريق الاختصار أنه اذا وجدت جملة أشحاص من الصنف الثانى فلا يخلو الحال من أحد اسرين الاول الاختلاف فى الدرجة الثانى الاتحاد فى الدرجة

فان كان الاول ڤدم الاقرب اتفاقاً وان كان الثاني فلا يخلو الحال من احد ا. ور ثلاثة

الاول أن يكون بعضهم مدليًا بوارث والبعض الآخر مدليًا بديروارث التاني أن يكون الكل مدليًا بدير

وارث فان كان الاول فيمضهم يقدم المنتسب بوارث على غيره وبعضهم بجمل الكل مستحقاً وان كان الثانى أو الثالث فلا يخلو الحال من أحد أمرين الاول اتحاد جهة القرابة الثانى اختلاف جهة القرابة فان اتحدت جهة القرابة ففيه أمران الاول انفاق صفة من يتسبون به فى الذكورة والانوثة الثانى اختلاف تلك الصفة فان انفقت الصفة اعتبرتاً بدان الاصول الموجودة ممنا انفاقاً وان اختلفت الصفة فأبو يوسف يقسم على الأصول الموجودة ممنا ولا ينظر الى اختلاف الفروع ومحمد نقسم على أول درجة وتع فها الخلاف بالذكورة والانوثة ويعملى نصيب كل فرع لاصله

وان اختلفت جهة القرابة فالثلثان لقرابة الاب والتلث لقرابة الامكانه مات عن اب وأم ثم ما أصاب قرابة الاب يقدم بينهم على أول درجة وقع فيها الاختلاف ومثله ما أصاب قرابة الام على مذهب محمد رحمه الله — انظر مادة (٦٤٤)

⁽ مادة ١٤٤) الصنف الثاني وهم الساقطون من الاجداد والجدات أو لا هم الميراث أورجه للميت من أي جبة كان أي سواه كان الاقرب من حبة الاب أو من جبة الام مثاله مات عن أم أبي أم وأبي أبيام أم كان المال كله لام أبي الام لفريها ولا فرق بين كونه مدلياً بوارث او بغير وارث ولا بين كونه ذكراً او انثى وان استوت درجاتهم فاما ان يحض مدلياً بوارث او كلهم مدلون به او كلهم لا يدلون به فني الاول لا يقدم المدلي بوارث على غيره بخلاف الصنف الاول مثاله مات عن ابي ام الام وابي ابي الام فهما سواه وان كان الاول مدليا الجدة الصحيحة اعنى ام الام والثاني بالجد الفاسد اعنى ابالام وفي الآخرين كابي ام اب وابي ام ام وكابي ابيام وام ابي ام فاما ان مختف قرابهم لي بعضهم من جاب الاب و يعضهم من جاب الام واحدال الاول واما ان تحد كالمثال

وان وجدت جملة أشخاص نالصنف الثالث (وهو أولاد الاخوات مطلقاً وبنات الاخوة مطلقاً وبنوالاخوة لام)فلا يخلو الحال من أحد امرين الاول نفاوت الدرجة – الثانى اتحاد الدرجـة فان كان الاول قدم الاقرب اتفاقاً كما في مثال (١)

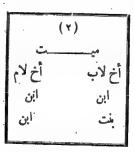


ففيه بنت أخت شقيقة وبنت ابن أخ شقيق والاولى بينها وبين المتوفى درجة واحدة وهي أمها فتقدم على بنت ابن الاخ الشقيق لان بينها وبين

التانى فان اختلفت قرابتهم فالثلثان لفراية الاب والثلث لفراية الام كانه مات عن اب وام ثم ما اصاب قراية الاب قسم ينهم على اول بطن وقع فيه الخلاف وكذا ما اصاب قراية الام وان لم يختلف فهم يطن فالقسمة على ابدان كل صنف وان اتحدت قرابتهم اى كلم من جانب الام اوالاب قاما ان تنقق صفة من ادلوا به في الذكورة والانوئة او تختلف فإن انتقت الصفة اعتبرت ابداتهم وتساووا في القسمة لو كانوا ذكوراً فقط او اناتاً فقط وان كانوا ختلطين فلذكر مثل حظ الانثين وان اختلفت الصفة فالقسمة على اول بطن اختلف لذكر ضف الانثى ثم تجمل الذكور طائفة على قياس ما تقرر في الصنف الاول

التوفى درجتين وهما أبوها وجدها وقس على هذا المثال غيره. وان كان الثانى وهوا تحاد الدرجة نفيه امران - الاول أن يكون بمضهم ولد عصبة وبمضهم ولد ذى رحم كبنت ابن أخ لاب مع ابن ابن اخ لام - الثانى أن لا يكون كذلك وهو يشمل خمس صور

الاولى أن يكون الكل أولاد عصبات كبنت أخ شقيق مع منت اخ لاب — الثانية أن يكون الكل أولاد أصحاب فروض كبنات أخوات متفرقات — الثانية أن يكون الكل أولاد ذى رحم كبنت ابن أخلام مع ابن بنت أخت لاب — الرابعة أن يكون بعضهم اولاد عصبات وبعضهم اولاد اصحاب فروض كبنت أخ شقيق مع بنت أخت شقيقة — الخامسة أن يكون بعضهم أولاد ذى رحم وهذه لا يتأتى لها مثال بعضهم أولاد أصحاب فروض وبعضهم أولاد ذى رحم وهذه لا يتأتى لها مثال فى مثال رحم انفاقاً كما فى مثال (٢)



فقيــه بنت ابن اخ لاب وابن ابن اخ لام والاولى ولد العصبة لان

أباها ابن اخ لاب وهو عصبة والثانى ولد ذى الرحم لان اباها ابن اخ لام وهومن ذوى الارحام فحيثذتاً خذبنت ابن الاخلاب كل المال

وإن كان الثانى بجميع صوره التى يمكن وجودها خارجا ففيه خلاف فابو يوسف يستبر الأقوى فمن كان أصله لابوين فهو أولى ممن كان أصله لاب فهو أحق ممن كان أصله لام فان كانت قوة الكل واحدة أعطى كل الفروع الموجودين بحسب صفاتهم فان كانوا ذكوراً سوى بينهم وكذا لو كانوا اناثا وان كانوا مختلطين فلذكر ضعف ما للانهى

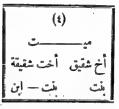
ومحمد يقسم المال على الاخوة والاخوات مع اعتبار عمدد الفروع والجهات في الاصول وما خص كل فريق من تلك الاصول يقسم بين فروعهم كما في الصنف الاول تفصيلا وتصويراً ولكن من المعلوم ان الاصول هنا وهم الاخوة والاخوات منهم الاخوة والاخوات لام ولا نفضيل لمذكره على مؤنثهم فكذا فروعهم والاختلاف فيا عداهم تارة يكون بالفرضية فقط وتارة يكون بالفرضية فقط وتارة يكون بالفرضية مع الفرضية

والاختلاف بالذكورة والانوثة لا فرق فيهه بين أن يكون فى الاخوة والاخوات أو فى فروعهم — واليك بمض الصور وتخريجها على كل من المذهبين ليكون بموذجا تسير على مقتضاه فى كل مسئلة لرد عليك من افراد هذا الصنف

فاذا نظرت في مثال (٣) وهو

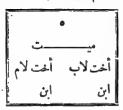


وجدت انه لا اختسلاف في الاصول ولا في القروع من حيث الذكورة والانوثة لان فيه بنت ابن أخ شقيق وبنت ابن أجلاب والكل أولاد عصبة فتأخذ الاولى كل المال اتفاقاً أما عنسه أبي يوسف فلانها أفوى اذ اصلها أخ لابوين وهو أقوى من الاخ لاب وأما عند محمد فلانه عند قسمة المال على الاصول يحجب الاخ الشقيق الاخ لاب فتعطى كل التركة الهرعه واذا نظرت



فى مثال (؛) وجدت الاصول متحدة فى القوة ومختلفة فى الذكورة والانوثة فىلى مذهب أبى يوسف اقسم المال ارباعاً لانالفر وع فتان وابن وهوكبنتين فيأخذ النصف وكل من البنتين تأخذ ربماً وعلى مذهب محمد اقسم المال على الاصول انصافا لان الاخت الشقيقة كاختين لتعدد فرعها ثم افسم النصف الذي أخذته الشقيقة بين ولديها اثلاثاً لا ذكر ضنف ما للانثي

واذا نظرت فى مثال ه وجدت الاختلاف بالقرضية فقط فان فيه ابن أخت لاب مع ابن أخت لام فىلى مذهب ابى يوسف اعط كل المال لابن



الاخت لاب لانه أقوى من ابن الاخت لام وعلى مذهب محمد اعط الاخت لاب النصف والاخت لام السدس ورد الباقى عليهما بعد السهام فالمسألة من ستة وترد الى أربعة لكون الفروض نصفاً وسدساً وبحمو عهما أربعة اسداس فللاخت لاب ثلاثة وللاخت لام واحد ثم يدفع نصيب كل الى فرعه ومثل. . هذه المسألة بنت بنت أخت لابوين وبنت بنت أخت لاب

واذا نظرت في مثال ٦ وجدت فيه بنت اخ شقيق وابن و بنت اخت

	٠.				
ــــت					_ مي
أختلام	أخلام	أختلاب	أخلاب	اختشقيقة	أخشقيق
ابن-بنت	بنت	ابن-بنت	بنت	ابن-بنت	بنت

شقيفة وبنت أخ لأب وابن وبنت أخت لأب وبنت أخ لأم وابن وبنت أخت لام فمند أبي يوسف اقسم كل المال اوباعاً بين فروع الاخ الشقيق والاخت الشقيقة لقوة قرابتها لان الابن سنتين فيعطى الابن نصفاً وكل من البنتين ربمًا فاذا فرض أنه لم يكن في هذا الثال الا أولاد الأخ لأب والاخت لاب مع أولاد الاخ لام والاخت لأم فاعط كل النركة لأولاد الاخ والاخت لاب لانهم اقوى فى القرابة من أولاد الاخ والاخت لام فقسمه بينهم ارباعًا – وعند محمد اقسم المال على الأصول مع اعتبــار عدد الفروع والجهات في الاصول واعط نصيب كل أصل لفرعه وبناء على هذا يعطى للأخ والآخت لآم الثلث ويعطى للأخ الشقيق والأخت الشقيقة الثلثان بالتمصيب ولا يمطى للاخ والاخت لابشىء لانعما محجوبان بالاخ الشقيق فاذا اعتـــبرت تمدد الفروع فى الاخت لام صارت كاختين لام فتأخذ ثلثى ثلث المال وبقسم يين ابنها وبتنها بالسويةلانالاخوة والاخوات ' لام لا يفضل فيهم المذكر على المؤنث فكذا فروعهم والاخ لام يأخذ ثلث الثاث فيمطى لبنته واذا اعتبرت تمدد فروع الاخت الشقيقة صارت كاختين فتساوى اخاها فكل يأخذ نصف ما استحقاه ويعطى لفرعه فتأخذ بنت الاخ الشقيق نصيب أبيهما وابن وبنت الاخت الشقيقة نصيب أمهما للمذكر ضعف ماللمؤنث

واذا نظرت فى مثال ٧ وجدت فيه ابن بنت اخ لاب وبنتى ابن اخت لاب وهما أيضاً بنتا بنت أخت شقيقة وبنت ابن أخت لام فأبو يوسف يعطى كل المال لبنتي بنت الاخت لابوين اللتين هما بنتا ابن الاخت لابالقوتهما

	٧		
أخت لام	أخت شقيقة	أخت لاب	اخ لاب
ابن	بنت	ان	بنت
بنت	ئ	i	ابن

فى القرامة ومحمد يقسم المال على الاخوة والاخوات فيعطى للاخت لام السدس وللاخت لا بوين الثانين لانها كاختين لتمدد فرعها والباقى للاخت والاخ لاب بطربق التعصيب فالمسألة من ستة واحد للاخت لام وأربمة للشقيقة والباقى وهو واحد للاخت لاب مناصفة لان الاخت ساوت أخاها لتعدد فرعها ويعطى نصيب كل أصل لفرعه

واعلم انهم لا يجملون الذكور طائفة والاناث طائفة في مثل هذا المثال سواء كان ذلك في الاصول أو في الفروع وسبب ذلك اختلاف أصولهم في الاستحقاق وحينئذ فتجعل كل واحدة من الاصول طائفة على حدتها ويدفع نصيم الآخر فروعها كما جعل الاب طائفة وجعل نصيبه لآخر فروعها وهذا مخلاف الصنف الاول وأولاد الصنف الرابع فان الاختلاف فيها لا يكون الا بالذكورة والانوثة فتى وجدت الاناث مع الذكور تجمل الاناث طائفة في الاستحقاق ولهذا

لو أتحدت اصول هذا الصنف فى الاستحقاق بان كان كل الذكورو الآناث فى قوة واحدة جرينا على ما جرينا عليه فى الصنف الاول من جعل الذكور طائفة والآناث طائفة أخرى كما فى مثال ٨

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	اخت شقيقة	اخشقیق.	مي <u>ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</u>
ابن	بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	بنتى	بنت

فالمذكرون فيه تساووا في الاستحقاق وكذا الاناث فيقسم على الاخوة والاخوات لكوبهم أول درجة وقع فيها الخلاف بالذكورة والانوثة باعتبار عدد الفروع في الاصول فالمسألة من ثمانية فيعلى الاخ ذو الفرع الواحد اثنين وبعلى للاخ الذي فرعه متعدداربعة ويعطى لكل واحدة من الاختين واحد ثم يجعل الذكور طائفة وتدفع فصيبهم لآخر فروعهم لا تحاد أولادهم في الا وثة فتأخذ كل بنت اثنين وبجعل الاناث طائفة أخرى وتقسم فصيبها في الاوثة وفيه منت وابن فيأخذ الا بن ضعف البنت ثم يعطى فصيب كل لفرعه وحينئذ تأخذ بنت ابن الاخت الشقيقة ضعف ابن منت الاخت الثانية و ولو عمنا القسمة على الاخوة والاخوات ودفينا ما أصاب كلامهم الى فرعه جملنا القسمة على البنت ولو قسمنا على مذهب أبي يوسف اخذ الأبن ضعف

ماللبنت - انظر مادة (١٤٥)

وان وجدت جملة أشخاص من الصنف الرابع فلا يتأتى فيه اختلاف الدرجة أصلا بل درجة الكل متحدة ولكن فيه امران – الاول اتحاد حيز القرابة بأن تكوث قرابة الكل من جانب واحد وم الاعمام لام والعات مطلقاً أو من جانب الام وهم الاخوال والخالات مطلقاً الثانى اختلاف جهة القرابة بأن يكون الموجود من هذا الصنف بعضه من جانب الام فان كان الاول ففيه أمران – الاول اختلافهم في القوة بأن كان بعضهم أصله لابوين وبعضهم أصله لاب أو لام الثانى اتحاده في قوة القرابة بأن يكون الكل لابوين او لاب أو لام فان اختلفوا في القوة قدم الاقوى فن كان اصله لابوين قدم على من كان أصله لاب ومن كان أصله لاب ومن كان أصله لاب ومن كان أصله لاب

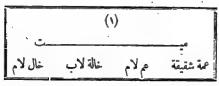
⁽ مادة ١٤٥) الصنف الثالث وهم أولاد الاخوات مطلقاً وبنات الاخوة مطلقاً وبنات الاخوة مطلقاً وبنو الاخوة لام الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول اعني أولاهم بالميراث أفريهم لما لمليت درجة ولو انثي فبنت الاخت أولى من اين بنت الاخ لاتها أوب فان استووا في القرب فولد العصبة أولى من ولد ذي الرحم كبنت ابن اخ وابن بنت اخ كلاها لابوين او لاب او احدها لابوين والآخر لاب المال كله لبنت ابن الاخ لاتها ولد العصبة كبنت بنت الاخ لاتها ولد العصبة كبنت بنت الاخ لابوين اولاب او يعضهم اولاد العصبات كبنى ابني الاخ لابوين اولاب او يعضهم اولاد العصبات كبنى ابني الاخ لابوين اولاب وي يعضهم اولاد العصبات الفرائض كبنت اخ لابوين اولاب ويال لاخوة كلن كلهم اولاد العصاب والميات اخوات منفرقات يقسم المال على الاصول اى الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول فا اصاب كل فريق يقسم من فروعه كما في العسنف الاول

ظافرا مات شخص عن همة شقيقة وعم لاب وعمة لام كان المال كله اللممة الشقيقة لآتحاد حيز القرابة اذ الكل من جانب الاب وهي اقوى بمن ماه ولو مات عن عمة لاب وعم لام كان المال كله للممة لاب لما ذكر ولو مات عن خال شقيق وخال لاب وخال لام الحد الخال الشقيق كل المال لا يحان حيز القرابة اذ الكل من جانب الام وهو اقوى بمن معه ولومات عن خالة لاب وخال لام قدمت الخالة لاب لقوتها

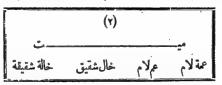
وان اتحدوا في القوة اشتركوا سف القسمة فان كانوا ذكوراً او اناتاً فبالتساوى وان كانوا مختطين فلامذكر ضفف الانتي فاذا مات شخص عن الانه اعمام لام قسم المال بينهم ائلاتاً لاتحاد جهة القرابة وقوتهم واحدة والها مات عن عمتين شقيقتين قسم المال بينهم النصافاً لما ذكر واذا مات عن اربع عمات لام قسم المال بينهم ائلاتاً لاتحاد جهة القرابة وقوتهم ولحدة ومثلهم الحلات واذا مات عن عم لام وعمتين لام ايضاً قسم المال بينهم ائلاتاً لاتحاد جهة القرابة وقوتهم ولحدة ومثلهم الحالات واذا مات عن عم لام وعمتين لام ايضاً قسم المال بينهم ارباعاً للم أشان ولكل من الممتين واحد واذا مات عن خال شقيق وخالة شقيقة قسم المال بينهم الاثالات واذا مات عن خال شقيق وخالة شقيقة قسم المال بينهم الاثلاثا للخال الثلاثا للخال الثلاثا والخالة الثلث وكذلك اذا كانالاب او لام

وان كان الثانى وهو اختلاف جهةالقر ابة فلا اعتبار هنا لقوة القرابة بل مالي الثانين لقرابة الاب والثلث لقرابة الام ثم نقسم الثلث على قرابة الام كذلك النها أنه اذا كانت قرابة الاب التي الخذت الثلثين مختلفة في القوة استحق الاقوى الثلثين سواء كان واحداً أو متمدداً وإذا كانت متحدة في القوة اشتركوا في الثلثين سواء كان واحداً أو متمدداً وإذا كانت متحدة في القوة اشتركوا في الثلثين

على حسب ذكورتهم وانوثتهم ويقسم الثلث الذي استحقته قرابة الام على هذ المنوال كما في مثال (١)



فني هذا المثال عمة شقيقة وعم لام وهما من قرابة الاب وخالة لاب وخال لام وهما من قرابة الاب وخال لام وهما من قرابة الام فياً خذ الاولان الثلثين والاخيران الثلث وانكانت الممة الشقيقة اقوى الكل لما عرفت من ان القوة لا تمتبر الا عند اتحاد جهة القرابة وبعد هذه القسمة تأخذ الممة الشقيقة الثلثين لانها اقوى من العم لام وتأخذ الخالة لاب كل الثلث الذي اخذته قرابة الام لانها اقوى من الحال لام وفي مثال (٧)



عمة لام وعم لام وخال شقيق وخالة شقيقة والاولان من جهة قرابة الاب والاخيران من جهة قرابة الاب والاخيران من جهة قرابة الام فتمطى الاولين الثلثين وللاخيرين الثلث ثم نقسم الثلثين اللذين الحذتها قرابة الاب عليهما اثلاثًا للمذكر ضعف الانثى لاتحادها في القوة وكذلك الثلث الذى الحذته قرابة الام ولما رأيت ان هذا الصنف في غاية السهولة لم أكثر فيه من الامثلة وبعد معرفة القاعدة الممومية

يسهل عليك تخرج أى مثال يرد من هذا الصنف عليه فلاحاجة الى التطويل فحصله أنه اما أن يحد حيز القرابة أو يختلف فان اتحد حيز القرابة فاما أن يختلفوا في الفوة قدم الافوى وان الحدوا فيها اشتركوا في القسمة على حسب الذكورة والانوثة وان اختلفت جية القرابة فلا اعتبار لفوة القرابة بل تأخذ قرابة الاب الثانين وقرابة الام الثاث ثم بقسم نصيب كل فريق عليه كما لو اتحد حيز الفرابة الظرمادة (١٤١)

اعلم أن كلا من الصنف الاول والثانى والثالث من ذوى الارحام لا محتاج فيه إلى بيان أولاده لانهم داخلون فيه بخلاف الصنف الرابع فأنه لا بد فيه من ذلك وبيأنه أن الصنف الاول هو عبارة عن أولادالبنات واولاد بنات الابن وهذه العبارة باطلاقها قد تحمل على الاولادالمنسو بين الى البنات وبنات الابن بلا واسطة وبواسطة أيضاً فاذا اربد النصر مح بذلك زيد وان سفلوا فالحكم في الكل اعنى فيمن علا أو سفل واحد كما تقر ر. وأن الصنف

⁽ مادة ٦٤٦) الصنف الرابع وهم الذين ينتمون الى جدى المت اوجدتيه وهم الدين المسات على الاطلاق والاعمام لام والاخوال والحالات مطلقاً اذا اجتمعوا وكان حيز قوابتهم متحداً بن يكون الكل من جانب واحد كالعمات والاعمام لام فاتهم من جانب الاب والاخوال والحالات فاتهم من جانب الام فالاقوى منهم فى القرابة أولى اعنى من كان لابوين أولى بمن كان لام ذكوراً أو الما وان كانوا ذكوراً واناما واستوت قرابتهم في القوة فللذكر مثل حظ الاثنيين كم وعمة كلاها لام أو خال وخالة كلاها لابوين أو لاب أو لام وان كان حيز قرابتهم مختلفاً فلا اعتبار لتوة القرابة ويكون الثلثان لقرابة الاب والثام فترابة الام كمة لاب وام وطالة كلاما لا ويق من قرابتهم الاب والله يقسم ينهم كما لواتحد حزقرا اتهم وطالة وخالة المرتم ما اصاب كل قريق من قرابتهم الام يستم ينهم كما لواتحد حزقرا اتهم المناه وخالة كلاما قرابة الام كمة لاب وام

الثانى هم الساقطون من الاجداد والجداث وان علواوالحثكم فىالسكل واحد كما عرفته والعبارة مطلقة وليس فى هذا الصنف اعتبار أولاد.

وان الصنف الثالث أولاد الاخوات وبنات الاخوة و خوالاخوة لام وهذه الدارة كالاولى تتناول من يكون بواسطة والحكم أيضاً واحد. واما الصنف الرابع وهم العات والاعمام لام والاخوال والحالات فلاتناول المبارة عهم اولادهم فلذلك احتيج الى تخصيص أولادهم بالذكر والى بيان أحكامهم وفي حكم بنات الصنف الرابع بنات الم لا بوين أو لاب وبنات أبنائهما لان كلا من المم الشقيق أو لاب عصبة واولادهما ان كانوا ذكوراً فهم عصبة أيضاً وان سفلوا وان كانوا انانا فهن من ذوى الارحام ولا يدخلون في أولاد الصنف الرابع لان كلا من الممين المذكورين عصبة لا من ذوى الارحام

﴿ حَكُمْ أُولَادَ الصَّنْفُ الرَّابِعِ وَمَنْ يَلْحَقُّ بِهِ ﴾

اذا وجد احدمٰنأولادهذا الصنفوليس معه غيره من بقيه الاصناف الاخرى استحق كل المال واذا وجد منـه جملة أشخاص يحتــاج القام الى تفصيل الاحكام وبيانه أن تقول

اذا وجدت جملة أشخاص من أولاد هذا الصنف ومن يلحق به فلا يخلو الحال من أمرين . الاول اختلاف الدرجة بأن يكون بمضهم سنسب الى الميت بدرجة والآخر بدرجتين أو بثلاث . الثاتى اتحاد الدرجة بأن يكون التكل سنسب الى الميت بدرجة أو أكثر فان كان الاول قدم الاقرب درجة الكل سنسب الى الميت بدرجة أو أكثر فان كان الاول قدم الاقرب من جمة الام فاذا مات شخص عن منت عمة سواء كان من جهة الاب أو من جهة الام فاذا مات شخص عن منت عمة وابن بنت عم أخذت الاولى كل التركة لقربها وكذا اذا ترك ابن عمة وابن

ان خال استحق الاول الكل لقربه درجة واذا ترك ان خالة وبنت اب عمة أخذ الاول الكل لقربه ورجة واذا ترك كان الثانى وهو الاستواء في الدرجة فهناك أمران الاول اتحاد جهة القرابة الثاني اختلاف جهتها

﴿ أَنْحَادُ جَهُ الْقُرَابُ ﴾ .

ان اتحدت جهة الترابة بأن كان البكل من جهة الاب وهمأ ولادالمات مطلقاً وأولاد الاعمام لام وبنات الاعمام الاشقاء أو لاب وبنات الناهما أو كان البكل من جهة الام وهمأ ولاد الاخوال والخالات مطلقاً فاما ان يختلفوا في قوة القرابة وأما ان يحدوا فيها فان كان الاول ففيه خلاف اذ بعضهم يقدم الاقوى في القرابة مطلقاً ولو كان الآخر ولدعسبة فن كان أصله لا بوين فهو أولى ممن أصله لاب ومن كان لاب فهو أحق ممن أصله لام وينبني على ذلك انه اذا مات شخص عن ثلاثة أولاد لهات منفرقات كانت كل التركة لولد الممة الشقيقة فان لم يوجد فلولد الممة لاب وسئل ذلك بنات الأعمام المنفرة بين وبنات الاخوال والحالات ولو مات شخص عن بنت عمة شقيقة وبنت عم لاب كان كل المال للاولى لانها أقوى ولو كانت أمها من ذوى الارحام ولا شيء للثانية وان كان أبوها عصبة توبمضع بقدم ولد المصبة على ولد ذى الرحم وحينئذ تمطى كل التركة في المثال المتقدم لبنت الم لاب ولا تأخذ بنت الممة الشقيقة شيئاً لان أمها من ذوى الارحام

واستدل الاول بأن ترجيح شيء على آخر انما يكون لمنى فيه لا لمنى فى غيره فترجح بنت العمة الشقيقة على بنت الم لأب لأن فوة القرامة موجودة فيها بخلاف بنت الم لاب لانها اذا قدمت يكون ترجيحها لميني فى غيرها وهو أبوها الذى هو عصبة وقاس ذلك بمسئلة متفى عليها وهى اذا مات شخص عن خالة لاب وخالة لام قدمت الاولى بانفاق مع كونها ولد ذى الرحم وهو أبو الام والثانية ولد الوارثة وهى أم الام فاو كان تقديم شخص على آخر لمنى فى غيره لقدمت الثانية ولا قائل به

واستدل الثانى باننا لو قدمنا بنت العمة الشقية على بنت المم لأب لزم عليه ترجيح فرع الاصل المرجوح على فرع الاصل الراجح لانه اذا مات شخص عن عمة شقيقة وعم لاب كان المال كله للم دون العمة فينبغى تقديم بنته اذ لو قدمت بنت العمة للزم ما ذكر

وان اتحدوا فى قوة القرابة فهناك أمور ثلاثة - أولا ان يكون بمضهم ولد ذى رحم - ثانياً ان يكون الكل أولاد عصبات - ثانياً ان يكون الكل أولاد عصبات - ثانياً ان يكون الكل أولاد عصبات المحاب فروض لان الطبقة العليا من أصولهم ليس فيها صاحب فرض اصلا لانها اما عصبة وهم الاعمام الاشقاء او لاب واما من ذوى الارحام وهم العهات الشقيقات والاعمام لام والاخوال والخالات مطلقاً ولا يتأنى إيضاً ان نقول او كان بعضهم اولاد اصحاب فروض وبعضهم اولاد عصبات او بعضهم اولاد اصحاب فروض وبعصهم اولاد ذى رحم لما عزيفته مما ذكر

ني الاول يقدم ولد المصيبة على ولد ذى الرحكا اذا مات شخص عن بنت عم لاب وبنت عمة لاب او عن بنت عمة شقيقة وبنت عم شقيق قدمت بنت الم الشقيق فى النانى لان كلا منهما ولد المصبة ولا يتأتى ان نمثل لك هنا بفروع من ينسب للإم لانهم الأخوال والحالات

مطلقاً وليس فيهم عصبة

وفى الثانى وهو ما اذا كان الكل اولاد عصبات يستوون فى القسمة . فاذا مات شخص عن منت عم شقيق وبنت عم شقيق آخر أخذت كل منجما النصف وكذا لوكان العمان المذكوران لاب ولا يتأنى هناوجود ذكور فى الفروع لانه متى وجد المذكر كان عاصبًا ولا يمكن التمثيل هنا ايضًا بفروع المنسبين الى الام لما عرفته

وفى الثالث وهو ما اذاكان الكل أولاد ذى رحم يستوون فى القسمة مجسب ذكورتهم وانوثتهم

فاذا مات شخص عن بنت عم لام وابن عمة لام أخذت الاولى الثاني الثانين وهذا على قاعدة ابى وسف من القسمة على ابدان الفروع وعلى قاعدة محمد المكس لانه يقسم المال على العمة والم ويعطى نصيب كل أصل لفرعه و وفر مات عن ابن خال شقيق وبنت خالة شقيقة أخذالاول الثانين والثانية الثلث والثاني الثانت والثاني الثانين على قاعدة أبى يوسف وبالمكس على أخذت الاولى الثان والثاني الثانين على قاعدة أبى يوسف وبالمكس على مذهب محمد وقس ما اشبه ولا ينب عن ذهنك مذهب كلمن أبي يوسف وعمد عند تمدد الدرجات واختلافها بالذكورة والانوثة وعندما يكونهناك ذو جهتين من أن أبا يوسف لا ينظر الا الى الفروع الموجودة معنا وبقسم عليم بحسب ذكورتهم وانوثهم وعند ما يكون هناك صاحب جمتين بعتبر الجات في الفروع ومحمد يقسم على أول درجة وقع فيها الخلاف و يعطى نصيب كل أصل لفرعه ان لم يحصل بعدم اختلاف فان حصل بجمل الذكور طائفة

والآناث طائنة ويعطى نصيب كل طائفة الى فروعها وارف كان تمدد فى الفروع بجمل الاصل موصوفاً بصفته متمدداً بتمدد فرعه الي آخر ما نفدم فى الصنف الاول

اختلاف جهة القرابة »

وان اختلفت جهة القرابة بأن كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام فلااعتبارها لقوة القرابة ولالولد العصبة بل يستحق السكل فيعطى الثلثان لمن يدلى بقرابة الام وما أصاب كل فريق يقسم ينهم كما لو أتحد حيز قرابهم فاذا مات شخص عن بنت عم لام وابن خال شقيق اخذت الاولى الثلثين والثاني الثلث وان كان أقوى لان الاولى من جهة قرابة الام واذا مات عن بنت عمة لاب وابن عم لام وبنت خالة شقيقة وابن خاللاب أخذ الاولان الثانين لانهما من جهة قرابة الاب والاخيران الثلث لان قرابهما من جهة الام ثم لانهما من جهة قرابة الاب والاخيران الثلث لان قرابهما من جهة الام ثم تأخذ الثانين بنت الممة لاب لانها أقوى من ابن العم لام وبأخذ الثان الذي العلل لاب اعطى لقرابة الام بنت الحاة الشقيقة لانها أقوى من ابن العمل لاب

وسبب ذلك أن كل قرابة لما أخذت نصيبها صارت بالنسبة الى ذلك النصيب متحدة فى الحيز كأن اليت لم يترك من المال الامقدار تصيبهم فيعابر فهم ما اعتبر عند اتحاد حيز القرابة

فبالنسبة لقرابة الاب يعتبر أولا الانوى فانكانت الفوة واحدة قدم ولد العصبة فان لم يكن هناك مرجح من هذين الامرين اشتركو افى القسمة وبالنسبة لفرابة الام يقدم الاقوى فان اتحدوا فيها اشتركو افى القسمة ولا يتأنى ولد العصبة هنا ولنأت بمثال (١) جامع للقرابتين مع تعدد الدرجات وتعدد بعض الفروع وفيهم صاحب جهتين ونشرح لك كيفية القسمة على للذهبين وأنت تقيس طيه غيره مما يرد عليك سواءكان جامعاً مثله أو اير س فيه لا أصحاب قرابة واحدة

(')				
قـــــرابة الام	الب			
	· **			
خالة لاب خالة لاب خاللاب	عة لاب عمة لاب عم لاب			
بنت ابن بنت إ	بنت ابن بنت			
باتی اہــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ابی نــــــــــــــــــــــــــــــــــــ			

فمند ما تتأمل في هذا المثال تجد فيه ابنى بنت عمة لاب وبنتى ابن عمة لاب وها أبضاً بنتا بنت عم لاب وكل هؤلاء من جهة قرابة الاب وبحد فيه أيضاً ابنا بنت عم لاب وابنى ابن خالة لاب هما أيضاً ابنا بنت خال لاب وجميع هؤلاء من جهة قرابة الام فتأخيذ قرابة الاب الثنين وقرابة الام الثاث بالانفاق بين أبى يوسف ومحمد وانما الحلاف ينهما في قسمة ما خص كل قرابة فعنيد أبى يوسف نقسم الثانين اللذين خصا قرابة الاب على الفروع الموجودين ممنا وهم ابنان وبنتان ولكن البنتان جهمهما متمدة فيمتبدان بأربع بنات اثنتان من قبل الاب واثنتان من قبل الاب واثنتان من قبل الاب واثنتان من قبل الام فيمطى الابنين نصف الثانين والبنتين النصف الا خرويقسم الثاث الذى

خص قرابة الام على الفروع الموجودة ممنا ايضاً وهم بنتان وابنان والابنان جهتهما متمددة فهما كاريمة ابناء اثنان من قبل الاب واثنان من قبـــل الام فيقسم الثاث اخماساً خمسه للبنتين وأربعة أخماسه للابنين

وعند محمد بقسم ما خص قرابة الاب وهو الثلثان بين الم والعمتين فيحسب الم لاب بدمين لتسدد فرعه فهو كاربع عمات ويحسب كل عمة بدمتين لتمدد فرعها فيقسم الثانين أرباعا ربعان المم لاب وكل من العمتين تأخذ ربعاً ثم بجعل الم طائفة على حدثه ويعطى نصيبه الى آخر فروعه اعنى ابنى سته ويجعل المعتين طائفة و ينظر إلى الدرجة التى بعد العمتين فيجد ابنا كاسين لتمدد فرعه وستا كبنتين لتمدد فرعها فيعطى المذكر ضعف المؤنث ويدفع نصيب كل الى فرعه ومثل هذا يقال في قسمة الثلت الذي خص قرابة الام فافهم ذلك وقس عليه كل ما عرض لك من المسائل — انظرمادة (١٤٧)

⁽ مادة ١٤٧) اولاد الصنف الرابع الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول المني الولام بالميدات أقربهم الى الميت درجة من اى جهة كان فان استووا فى القرب الى الميت درجة من اى جهة كان فان استووا فى القرب الى الميم وكان حيز قرابهم متحداً بأن تكون قرابة السكل درجان الاب او من جانب الام فمن كان اصله لاب فان استووا فى القرب بحسب المدرجة وفى القرابة بحسب القوة وكان حيز قرابهم متحداً بأن كان السكل من حهة الاب او من جهة الام فولد المصبة اولى كبنت اليم وابن الممة كلاها لا يوين او لاب المال كله لبنت اليم لاتهاولدالمصبة وان استووا فى القرابة ملا المتابرها المتنازمة ولا لولد المصبة ويكون الثلثان ان يدلى بقرابة الابوانيلام فلااعتبارها لهوة الفرابة ولا لولد المصبة ويكون الثلثان ان يدلى بقرابة الابوانيلام فلااعتبارها الام والقسيمان وتكون الثلثان ان يدلى بقرابة الابوانيلام فلااعتبارها الموانية ولا لولد المصبة ويكون الثلثان ان يدلى بقرابة الابوانيلام فلااعتبارها الام والقسيمان وتمالى اعلم

؎﴿ فيرست الجزء الثالث كرةٍ ٥-أ من شرح الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية) ﴿ الباب الاول في ضوابط عمومية ﴾

· أركانِ الميراث مطلب في تسمية علم المبرأث بسلم أسباب المداك إلفرائض شروط المرأث تسريف علم الميراث ﴿ الحةوقُ التعلقةُ بِالنَّرَكَةُ ﴾

مطلب في البدء بصاحب الفروش

مطلب في المستحق الثاني من التركة ۱۷ وهو العصبة بنفسه النسي

مطلب في الجهات التي يُحصر فهما ۱۷ الهاصب النسي وترتيبهم فى الاستحقاق

مطلب فى حكمة تقديم أمحساب 14 الفروضُ على العاصب النَّسي

مطلب في أن صاحب الفرض لا يقدم 14 على العاصب ألا اذا كان غير

> محجوب له 19

مطل في الشاك من المستحقين للتركة وهو العاصبالسيبي مطلب في سُبوت ولإية المتنق على 14 عنيقة ولوكان المتق اضطراريأ

مطاب فى تقسيم هذه الحقوق

 « تقديم الدين المتعلق بأعيان المتوفى حال حياته

مطلب فى حصر الحفــوق المتعلقة بالتركه وترتيسا

مطلب في تجهيز المتوفى من تركته ٨

« فضاء دين المتوفى من التركة ٩ مطلب في تنفيذ وصية التوفى من التركة 11

مطاب إذا اجنسع دين الله تعلل 14 ألموصي به مع الوصية الساد

مطلب في الآرث من التركة ومعناه ١٤

« «حكمة ترتيب الحقوق 10 وتقديم بمضها على بعض

مطلب في المستحقينالتركة وترتيبهم ا 17 وهم عشرة

حصفة ذى الرحم عند الفرضين مطلب في الرابع من المستحقين التركة مطلب في السابع من الستحفين وهو عصبة العاصب السبي بأهسهم 44 للتركة وهو مولى الموالاة مطل في حكمة تقديم العاصب مطلب في شروط الوالي النسي على السبي 44 مطلب في ان عقد الوالاة يصح ان ٢١ مطاب في الحامس من الستحقين 48 يكون من الجانبين التركة وهو ذو الرد ٢١ ملك في ان الرد لا يتأتى الا اذا مطلب في قيام عصبة ، ولي الموالا دمقا. ٨ 48 مطلب فى الثامن منالمستحقين وهو 48 وجد شرطان المقر له بالنسب وشروطه ٢١ مطاب في تقسم أصحاب الفروض خ مطلب في التاسع من المسحقين ومن يردعليه مهم ومن لا يردعليه 44 للتركةوهو الموصىله عازادعلى انثاث وحكمة ذلك مطلب في الماشر من المستحقين 47 ٣٢ تمطلب في السادس من الستحين للتركة وهو بنت المال لأتركمة وهم ذوو الارحام وتمريف ﴿ الباب اثناني في الموانع من الارث ﴾ مطلب في تعريف المانع ٣٣ مطاب في أن المقتول يرث القاتل YA مطابفى الفرق بين المحروم والحيجوب ٣٣ ﴿ فِي المَالِمُ الثَّالَثُ مِنَ الأَرْثُ Y٨ وعدد الموانع وهو اختلاف الدىن مطلب فى آلمانع الأول وهو الرق مطاب في توارث غير السلمين من 48 YA ق حكة منع الرق عن الميراث يعضهم 79 . ﴿ فَيَ الْمَالِمُ النَّانِي مِنَ الْارِثُ وَهُو مطلب في توريث المرتدوالارث منه ٣: ﴿ فَي المَالِمَ الرَّائِعُ وَهُوا خَتَلَافَ 47 القتال . ٣٠ مطلب في أنواع القتل وما يمنع عن الدارين وبيان انهخاص بغيرااسلمين الارث منها وما لا يمتع مطلب في وجه كون هذا مانعاً من 47 ٣٢ . مطلب في أن القنّل العمد لا يمنع من الأرث. الارث الا اذا كان بنير حق مطلب في بقية موانع الارث

﴿ البابِ الثالث ﴾ (في أعماب الفروض وبيان فروضهم)

يحمفة وهم خمسة بمطلب في الارث المجمع عليه وعدد الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى من يستخق الربع من الورثة وهما أثنان ٤٧ من يستحق الثمن مطلب مآخذ هذه الفروض ٤Y 44 « « الثلثن ٣٩ ٪ ﴿ فِي أَنْ الفروضُ المُذَكُورَةُ نُوعَانَ ا ٤٨ « « اثلث « « السيب الذي دعا الفرضين ا ٤٩ 49 مطلب في أن الثلث ألذي تستحقه الى جعل الفروض نوعين الام تارة يكون ثلث الكل وتارة مطلب في انتسب بين الاعداد وهي أ ٤. ركون ثلث الناقي بعد فرض أحد أربعة وطربقة معرفة كل منهما مطاب في أصول مسائل الميرأث الزوجين ٤١ مطلب في أن أولاد الام يسنوي وكيقية استخراجها 0) مذكرهم ومؤنثهم فى القسمة مطلب في معرفة الطريقةالسهلة التي ٤٤ من يستحق السدس من الورثة تتبع في تقسم التركات 50 جدول أسحاب الفروض ٤٥ مطاب من يستحق النصف من الورثة 05

﴿ الباب الرابع ﴾

﴿ فِي بِيانَ أَحُوالَ نَصَابُ ذُوى الفروضِ التقدمة مع غيرهم من الورَّة ﴾

٥٥ مطلب في ان معرفة هذا الباب مفيدة جداً
١١ مطلب في الميراث جداً
٥٥ مطلب في أحوال الاب وهي ثلاث ٢٧ « « معنى الكلالة ٢٠ « « أحوال الزوج وهي اثدان ٢٠ « « الموال الزوجة أوالزوجات ٢٠ « « النوجة أوالزوجات ٢٠ » د « الزوجة أوالزوجات ٢٠ » د « الزوجة أوالزوجات ٢٠ » د « الزوجة أوالزوجات ٢٠ » د « « « الزوجة أوالزوجة أوالزوجة أوالزوجة ١٠ » د « « « الزوجة أوالزوجة أوا

٧٥ مطاب في أحوال الأم وهي ثلاث وهي اثنتان أيضاً أحوال الجدذأو الجداتوهي اثنتان ٧٦ مطاب في أحسوال البنات الصابية مطاب في حكمة سقوط كل الجدات وهي اللاث W بالام لا بالاب مطلب في احوال بنات الابن وهيست مطلبني أحوال الاخوات الشفيفات مطلب فها اذا اجنمعت جـدتان Y٨ احداها ذات قرابة واحدة والاخرى وهی خس ذات قرابتن مطلب في أحوال الاخوات لأب مطلب جدول أحوال اسحاب الفروض وهي سبم ﴿ الباب الخامس ﴾ (في الارث بالتعصيب) مطاب في تقسيم المصبة مطابفي الفرق بين النصبة بنبره 44 مطاب في الفسم الأولوهو العاصب والعصبة مع غيره ٨٢ بنفسه النسى والحصاره في أربسة مطاب في أن العصوبة قد تؤثر في 11 أصناف أصل الاستحقاق وقد تؤثر في مطلب في معنى العصبة لغة وعند الفقهاء التقصان Á٣ ،، ،، التقديم بالجهة مطلب في العاصب السبي 44 ۸Ψ ،، ،، التقديم بالدرجة « ان المتق برث وأو شرط 44 ٨٦ ،، ،، التقديم بالقوة فى عتقه أن لا ولاء له 14 مطلب في قيام عصبة المعتق بأنفسهم 94 λY عند ألأتماد فيألجهة والدرجة والقوة مقامه عند عدمه وترتبها مطلب في القسم الثاني وهو العاصب مطلب في استحقاق معتق المتنق عند ٨٨ 4 2 بغيره وأنحصاره فيأشخاص مخصوصة عدمة وعدم عصبته مطلب في القسم الثالثوهو العاصب مطلب أن المتقلة ترث من عتيقها

والاصل في ذلك

مع غير موحه مر مفى أشخاص معلومة

﴿ البادة السادس ﴾ (في الحجب)

والاخت لاب ١٠١ مطاب فيمن بحب إبن الاخ الشقيق ١٠١ ،، فيمن بحجب ابن الاخ لاب ١٠١ ،، فيمن يحجب الاخرة والاخوات لام ١٠٢ مطلب فيمن يحبب الع الشقيق ۲۰۲ ،، ،، ،، الم لأب القصان وبيان آنه يدخل على خسة 🖟 ١٠٧ ،، فيمن يحيب بنات الابن ١٠٤ مطلب في ان الشقيقة لا تحجب الاخت لاب الا في حالة مخصوصة ١٠٥ مطلب في الفرق بـين الحـروم والحيحوبوما يؤثره كلمهماعلى الفير ١٠٧ مطلب في جدول الحجب

٩٧ مطاب في معنى الحجب لغة واصطلاحاً ٩٧ مطاب فى الفرق بين المحجوب والمحروم ٩٧ مطلب في ان الحجب ينقسم الى نوعين ٨٨ مطلب في أن النوع الأول وهو حجب الحرمان لا يدخل على ستة من الورثة ٩٩ مطلب في النوع الثاني وهو حجب 🎚 من الورثة

فيونة

١٠٠ مطلب فيمن يحيجب الجد

١٠٠ مطلب فيمن يحجب أن الان

١٠٠ مطاب فيمن بحبب الاخ الشقيق والاخت الشقيقة

١٠٠ مطلب فيمن يحبب الاخ لاب

﴿ الباب السايع ﴾

(في بيان ماثل متنوعة)

١٠٨ مثلب في توريث الحملوالاختلاف 🕴 ١١٤ مطلب في الزمن الذي يلزم أن تلد المرآة فيه بعد الوفاء لتوريث الحل ١١٢ مطلب في كيفيــة توريث الورثة ﴾ ١١٥ مطلب قيا اذا ولد الحمــل بحبانة أو بشيرها

ااوجودین مع ا^{لج}ل

🦼 توريث القفود 🦫

١١٦ مطلب في تعريف ألمفقود لغة واصطلاحا ١١٦ مطال في أن انقود هل يعتبر بحآأو موقوف الحكم ١١٧ مطاب في المدة التي بحكم عوت الفقود بمد مضها

وقت الحكم أو من وقت الفقد وما در تب على ذلك ١١٩ مطلب في توريث الحتني ١٢١ ﴿ فَيُورِيثُولُهِ الزَّنَاوُولُدُ اللَّمَانَ ١٢٧ ﴿ فِي تُورِيثِ النَّرْقِي وَالْحِرْقِي وألهدمي والقتلى ١١٧ مطالب هل يعتبر المفنود ميناً من 🌡 ١٢٣ مطلب في التخارج

﴿ الباب الثامن ﴾

(في الحول والرد)

١٣١ مطلب في معنى الرد اصطلاحا ١٣١ مطلب في أن الرد لا يتأتى الا اذا وجد امران ۱۳۱ مطلب في مسائل ألرد وهي أربع ومان کل منها ١٣٦ مطلب في الاختلاف في الرد

١٢٥ مطلب في مني الدول في أيَّمة وفي 🖟 الاصطلاح ١٢٧ مط في أول من حكم بالدول ٨٢٨ ٥ و أصول الماثل التي تعول ا ١٣٠ « « أصول السائل التي لا تدول ووجه ذلك

﴿ الباب التاسم ﴾

(في ذوى الارحام وكيفية توريثهم)

١٣٨ مطلب في تمريف ذوى الرحم 📗 ١٤٠ مطلب في أعصار ذوى الارحام في اربعة اصناف ١٤١ ﴿ فَي بِيانَ الصَّنْفُ الثَّالَثُو الرَّابِعِ

لغة واصطلاحا ١٣٩ مطلب في اختلاف الائمة في توريث 🚪 ١٤٠ مطلب في بيان الصنف الاول وائتاني ذوى الارخام

ليراث المحكمة مطلب في أحـــوال الصنف اثناني المحتصار المحتصار المحتصار المحتصار المحتصات المحتصات المحتص

۱۹۰ مطلب فی کینیة توریث الصنف الثالث من ذوی الارحام . ۱۹۵ مطلب فی کفیدة توریث الصنف .

۱۷۱ مطلب فی کیفیسة "وویث أولاه الصنف الرابع ومن یلحق بهم ۱۶۷ مطلب فی ترتیب الارحام فی المیرات بحسب الحجة ۱۶۳ مطلب فیا اذا اجتمت هجة أشخاص من الصنف الاول ۱۵۱ مطلب تلخیص أحــوال الصنف الاول من ذوی الارحام

۱۵۳ مطلب فی کیفیــة توریث أفراد الصنف الثانی

فعرفة



